جامعــة غردايـــة

كليـــة الحقـوق والعلـوم السياسية

قســـم العلـــوم السياسيـــة

مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم سياسية

محاضـــرات في مقيـــاس

منهجيـــة العلـــوم السياسيـــة 01

الجزء الأول: – المعرفة مدخل عام

– مفاهيـم أساسيـة

– مستويات البحث العلمي

– خطوات البحث العلمي

إعــداد الدكتـورة: صوالـحي ليـلـى

أستـاذ محاضـر قسـم (أ)

السنـة الجامعيـة: 2023-2024

مقدمـــــــــة

مقدمــة

يعد البحث العلمي وسيلة للاستعلام والاستسقاء الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، وتصحيح أو تطوير أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، إذ لا بد للباحث في ذلك من اتباع خطوات علمية واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات. وعليه فإن منهجية البحث العلمي تعتبر الأساس والعمود الفقري الذي تقوم عليه مختلف البحوث العلمية في معالجة الظواهر المدروسة يكون الغرض منها الوصول إلى الحقائق العلمية وإزالة اللُبس والغموض عن العديد من الظواهر السياسية المعقدة ومن ثم التوصل إلى نتائج علمية حول تلك المشكلات البحثية.

وتنبع **أهمية** مقياس **(منهجية العلوم السياسية 01)** في كونه يندرج ضمن تخصص العلوم السياسية، كما أنه يحاول البحث في منهجية البحث العلمي والذي يعتبر أحد المواضيع الهامة الذي يحتاجه الطلبة والباحثين في جميع مراحل مستوياتهم الدراسية حتى يتمكنوا من إنجاز بحوثهم بالشكل المطلوب، ويهدف تدريس مقياس **(منهجية العلوم السياسية 01)** إلى تعريف الطالب بمجمل المفاهيم الخاصة بمنهجية البحث العلمي من أجل بناء دعامة نظرية لديه، كما أن الطالب سيتمكن من إكتساب تكوين نظري ومنهجي لبناء قدرات تصوّرية تساعده على دراسة الظواهر السياسية وصفا واستكشافا وكذا تفسيرا وتصنيفا.

ويتمثل **الهدف الأساسي** من إنجاز هذه المطبوعة البيداغوجية **(منهجية العلوم السياسية 01)** في تعريف طلبة العلوم السياسية بمجموعة من المفاهيم الخاصة بمنهجية البحث العلمي بهدف بناء قدراتهم في فهم واستكشاف الظواهر السياسية، بالإضافة إلى تزويدهم بجملة من أدوات جمع البيانات في البحوث العلمية الشائعة الاستخدام بهدف الوصول إلى الحقائق العلمية ومن ثم تفسير وتحليل الظواهر السياسية والاجتماعية، سواء كان ذلك في البحوث الصفية (بحوث المراحل الأساسية الأولى للدراسة) أو في مذكرات نهاية التخرج كمذكرات الليسانس والماستر وأطروحات الدكتوراه.

ومن أجل تحقيق الأهداف السابقة الذكر فقد تم تقسيم هذه المطبوعة البيداغوجية إلى أربعة محاور أساسية، يتناول **المحور الأول** منها **المعرفة– مدخل عام** والذي بدوره تم تقسيمه إلى عنصرين أساسيين وهما: أنواع المعرفة، المنهج والمنهجية، أما **المحور الثاني** والمعنون بـ: **مفاهيم أساسية** والذي سيتم التطرق فيه إلى مجموعة من المفاهيم الأساسية في حقل المنهجية، والتي تتمحور حول: النظرية، الاقتراب، النموذج، النموذج المعرفي، المتغيرات، الاستقراء، الاستنباط، المقاييس، المؤشرات بالإضافة إلى وحدات التحليل، في حين سيتم التطرق إلى **مستويات البحث العلمي** في **المحور الثالث** من هذه المطبوعة والذي سيتم التطرق فيه إلى كل من: الوصف، التصنيف، التفسير والتوقع، أما **المحور الرابع** والأخير من هذه المطبوعة فسيتم التطرق فيه إلى **خطوات البحث العلمي** والمتمثلة في: تحديد المشكلة البحثية، صياغة الفروض العلمية، تحديد المفاهيم والتعاريف بالإضافة إلى جمع البيانات.

المحـاور الأساسيـــة

المحور الأول: المعرفة– مدخل عام.

- **أنواع المعرفة.**
- **المنهج والمنهجية.**

المحور الثاني: مفاهيم أساسية.

- **النظرية، الاقتراب، النموذج، النموذج المعرفي، المتغيرات.**
- **الاستقراء، الاستنباط، المقاييس، المؤشرات، وحدات التحليل.**

المحور الثالث: مستويات البحث العلمي.

- **الوصف.**
- **التصنيف.**
- **التفسير والتقييم.**
- **التوقع.**

المحور الرابع: خطوات البحث العلمي.

- **تحديد المشكلة البحثية.**
- **صياغة الفروض العلمية.**
- **تحديد المفاهيم والتعاريف.**
- **جمع البيانات.**

المحـــور الأول

المعرفـــة- مدخـــل عـــام

المحور الأول: المعرفة– مدخل عام

تمهيـد

تعد المعرفة ضرورية للإنسان فمعرفة الحقائق تساعده على فهم المسائل التي يواجهها يوميا، فبفضل المعلومات التي يتحصل عليها يتمكن من اجتياز العقبات التي تحول دون بلوغه أهدافه المنشودة. وفي هذا المحور سيتم التطرق إلى المعرفة من خلال تعريفها وتحديد أساليبها والتمييز بين أنواعها ثم توضيح خصائصها، كما سنتناول مفهوم العلم من خلال تعريفه وتحديد أهدافه ثم التمييز بينه وبين المفاهيم المشابهة له. سيتم التطرق كذلك إلى مفهوم البحث العلمي من خلال تعريفه وتحديد أهدافه وخصائصه التي يتميز بها ثم أهميته وعناصره وشروطه، ثم سيتم التمييز بين أنواع البحوث العلمية وأخلاقيات البحث العلمي بالاضافة إلى صعوبات البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية والانسانية. في هذا المحور سيتم التطرق كذلك إلى المنهج والمنهجية من خلال تعريف المنهج وتحديد قواعده والهدف من استخدامه، ثم تعريف المنهجية وأسباب التعدد المنهجي.

أولا: تعريف المعرفة

تُمثل المعرفة جميع ما توصل إليه العقل البشري في محاولته للسيطرة على الظواهر المحيطة به، حيث تضم المعارف العلمية وغير العلمية، والتي تشكل جزءا من الثقافة في المجتمع والذي يتكون من مجموعات متفاعلة من المؤسسات، العائلة، الدين، المنظمة...الخ. وتحاول المعرفة العلمية الوصول إلى القوانين والنظريات العامة التي تربط مفردات محددة بعضها ببعض في ظل ظروف معينة دون الوقوف عند المفردات الجزئية.[1]

ثانيا: أساليب المعرفة

لقد استخدم الانسان منذ القديم وحتى اليوم في سبيل الوصول للمعرفة أساليبا وطرقا مختلفة تعد بحد ذاتها مراحل تطور من خلالها البحث العلمي، وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:[2]

1. **مرحلة الصدفة:** وفيها كان الانسان ينسب الظواهر والأحداث التي تواجهه إلى الصدفة، دون أن يبحث عن العلل والأسباب.

---

[1] كمال دشلي، **منهجية البحث العلمي**، ادلب: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2016، ص. 20.

[2] ربحي مصطفى عليان، **البحث العلمي أسسه مناهجه وأساليبه اجراءاته**، عمان، الأردن: بيت الأفكار الدولية، 2001، ص ص. (12- 13).

2. **مرحلة المحاولة والخطأ والاعتماد على الخبرة:** وفي هذه المرحلة كان الانسان يظل يجرب حتى يجد حلا للمشكلة التي يواجهها، ومن هذا الحل كان الانسان يقوم بتطوير بعض القواعد العامة والتعميمات التي يعتمد عليها في حياته اليومية البسيطة.

3. **مرحلة الاعتماد على السلطة والتقاليد:** وفيها كان يستند الانسان إلى آراء وأفكار وأفعال القادة وأصحاب السلطة الدينية والسياسية، بحيث تصبح وجهة نظر تقليدية حتى وإن كانت خاطئة.

4. **مرحلة التكهن والتأمل والجدل والحوار:** وفيها بدأ الباحث يشك في آراء السلطة وفي التقاليد السائدة، ومن ثم بدأ يعتمد على الجدل والمنطق للوصول إلى الحقائق وتفسير الظواهر وحل المشكلات التي تواجهه، وفي هذه المرحلة ظهر التفكير القياسي الذي يقوم على الانتقال من المقدمات إلى النتائج وكذا التفكير الاستقرائي الذي ينتقل من الشواهد الجزئية إلى الحكم الكلي.

5. **مرحلة المعرفة أو الطريقة العلمية:** انتشرت هذه الطريقة بداية في العلوم الطبيعية ثم انتقلت إلى باقي العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويتم فيها وضع الفروض واجراء التجارب وجمع البيانات للوصول إلى نتائج تؤيد أو تنفي الفرضيات التي تم وضعها.

ويوضح الشكل الموالي مراحل تطور البحث العلمي.

الشكل رقم (01): مراحل تطور البحث العلمي

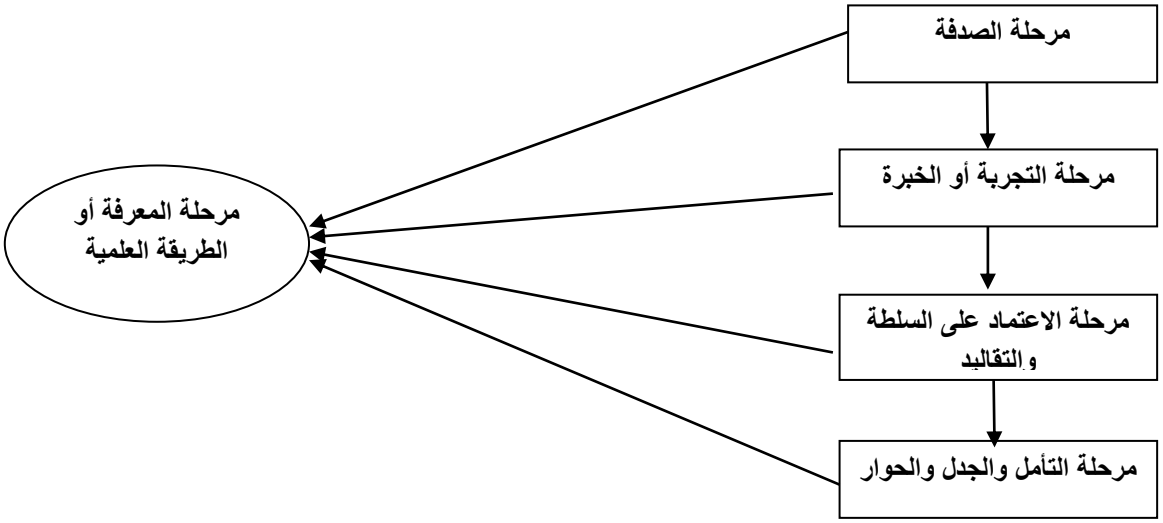

المصدر: كمال دشلي، **منهجية البحث العلمي**، ادلب: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2016، ص. 34.

أما بالنسبة لطُرق المعرفة فهي تتمثل في الآتي:[1]

1. **الطريقة الواقعية أو التجريبية:** تعتمد هذه الطريقة على ما تخبرنا به حواسنا، فالإنسان إذن يعلم ما يدور حوله من خلال المشاهدة والاستماع، إلا أن الحواس قد لا تكون مصادر سليمة ودقيقة تماما للمعرفة.

2. **طريقة التأمل العقلي:** يعتبر التأمل العقلي مصدرا من مصادر المعرفة بحيث أن الانسان يقبل بصحة أشياء معينة لأنها تبدو منطقية في تصوره، وتكون المعرفة العقلية صحيحة تماما في عالم التجريد لأن العقل يقرر ما هو منطقي، إلا أنه بتطبيق الأفكار المجردة على أرض الواقع قد يظهر زيفها، فقد يقود التأمل العقلي الانسان إلى التسليم بأن تركيز السلطة السياسية في يد شخص واحد يعرض بقية أفراد المجتمع للاضطهاد، إلا أن الخبرة العلمية تفيد بوجود حالات لم يقترن فيها تركيز السلطة بالقهر والاضطهاد.

3. **الايمان والاعتقاد:** إن المعرفة عن طريق الايمان والاعتقاد أميل لأن تكون أشد رسوخا وثباتا من المعرفة المتحصلة عن الطرق الأخرى، ومثال ذلك المعرفة بوجود الله سبحانه وتعالى.

وتعتبر **الطريقة العلمية** هي الأكثر استخداما في العلوم الاجتماعية، والتي تزاوج أساسا بين التجريب والتجريد مع مسحة من الايمان، فالطريقة العلمية تجريبية لأنها تعتبر الواقع بمثابة الاختبار النهائي لأي افتراض، وهي تجريدية لأنها تسعى إلى تنظيم الشواهد (الوقائع) في منطوقات عامة (استقراء بمعنى الانتقال من الخاص إلى العام) واشتقاق أفكار جديدة من هذه المنطوقات العامة عن العالم الواقعي (استنباط بمعنى الانتقال من العام إلى الخاص)، أما الايمان فيشير إلى ما يستتر خلف السعي من أجل التوصل إلى التعميمات من اعتقاد بوجود نظام غير عشوائي قابل للملاحظة في عالم الواقع.[2]

ثالثا: أنواع المعرفة

لقد جمع الإنسان عبر تاريخه الطويل رصيدا هائلا من المعارف والعلوم، فبعضها اكتسبه عن طريق المشاهدة والاستماع واللمس، وأخرى اكتسبها من خلال التفكير والتأمل والقياس في تفسير الظواهر، بالإضافة إلى معارف توصل إليها بالتجارب العلمية. وفيما يلي سيتم التطرق إلى هذه المعارف.[3]

[1] كمال المنوفي، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة**، جامعة القاهرة، 2006، ص. 21.

[2] نفس المرجع، ص. 22.

[3] كمال دشلي، المرجع السابق، ص. 19.

1. **المعرفة الحسية:** وهي المعرفة التي يكتسبها الانسان بفعل المشاهدة والاستماع واللمس، معتمدا على حواسه وخبرته، وهي بهذا الشكل لا تصل إلى مستوى التحقق العلمي، وقد اكتسب الانسان المعرفة الحسية نتيجة التجربة وتراكمها عبر العصور، فإذا صعب عليه تحليل ظاهرة ما فإنه ينسبها إلى قوى غيبية يحاول استقراءها بوسائل مختلفة، إن المعرفة الحسية لا تساعد الانسان في الوصول إلى معرفة العلاقات القائمة بين المتغيرات المختلفة وأسباب حدوث بعض الظواهر كالخسوف والكسوف والفيضانات، وهي معرفة منتشرة بين الأفراد العاديين.

2. **المعرفة الفلسفية:** تعتبر المعرفة الفلسفية خطوة أكثر تقدما من المعرفة الحسية نحو التفكير العلمي والنضج الفكري للإنسان، وهي ليست في متناول الانسان العادي الذي قد لا يستوعبها، ومن ثم لا يقدرها، وذلك لأن المعرفة الفلسفية تبحث في مسائل نظرية تتطلب جهدا عقليا أكثر مما يتطلبه فهم وتفسير الأمور اليومية التي يواجهها الانسان العادي، وتعتمد المعرفة الفلسفية على التأمل والقياس في تفسير الظواهر، وبالتالي فهي تبحث في مواضيع يتعلق بعضها بما وراء الطبيعة.

3. **المعرفة العلمية:** تعمل المعرفة العلمية على تفسير الظواهر المختلفة تفسيرا علميا على أساس الملاحظة المنظمة للظواهر، ووضع الفروض والتحقق منها بالتجربة، وجمع البيانات وتحليلها للوصول إلى النتائج، وتهدف المعرفة العلمية بمنهجها المبني على التجربة للوصول إلى تعميمات ونظريات، تمكن من التنبؤ بحدوث الظاهرة موضوع البحث، وكذا التحكم بها ضمن شروط معينة، والمعرفة العلمية هي حصيلة جهود متواصلة تحققت عبر العصور المختلفة وساهمت في بناءها كل الشعوب.

ومما سبق نستخلص أن هناك معرفة عامة يحصل عليها الانسان من خلال احتكاكه بالأفراد ومشاهدة ما يجري يوميا، وتكوين انطباع عام عن أي موضوع، وهناك معرفة علمية دقيقة لا تقوم على أساس الحدس والتخمين وإنما على أساس المنهجية في الدراسة، وفروض يضعها الباحث ودراسة شاملة للأدلة والشواهد المتوفرة عن الموضوع، وبالتالي تكون المعرفة مدعمة بحقائق علمية لا تقبل الجدل.[1]

[1] عمار بوحوش، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص. 03.

رابعا: خصائص المعرفة العلمية

تتميز المعرفة العلمية بمجموعة من الخصائص يمكن اجمالها فيما يلي:[1]

1. **التراكمية:** إن المتتبع لتاريخ العلم يجد بذور المعارف العلمية تمتد إلى أيام الحضارات الأولى، فالمعرفة العلمية بناء يسهم فيه كل الباحثين والعلماء، فهي معرفة تبنى عموديا إذ أن كل باحث يضيف جديدا إلى المعرفة، وينطلق الباحث مما توصل إليه الباحثين الذين سبقوه، فيصحح أخطاءهم ويكمل خطواتهم أو يقوم بإلغاء معرفة سابقة. وبهذا فالمعرفة العلمي تختلف عن المعرفة الفلسفية التي تمتد أفقيا إذ يبدأ الفيلسوف من نقطة بداية جديدة بغض النظر عما توصل إليه الفلاسفة الآخرون ولا تؤثر أية نظرية فلسفية جديدة على النظريات الأخرى. كما أن الحقيقة العلمية هي حقيقة نسبية ثابتة في فترة زمنية معينة، وأنها في تطور مستمر، كما موثوقة من جميع الناس ولا ترتبط بباحث معين كالمعرفة الفلسفية، فالنظرية الفلسفية ترتبط بصاحبها.
2. **التنظيم:** ومفاده أن المعرفة العلمية تخضع لضوابط وأسس منهجية لا نستطيع الوصول إليها دون اتباع هذه الأسس والتقيد بها، إذ يقتضي التنظيم أن تخضع المعرفة العلمية للضبط والتحكم والدقة، وإمكانية الوصول إلى نتائج علمية بإتباع منهجية علمية محددة.
3. **السببية:** تهدف المعرفة العلمية إلى فهم الظواهر التي تدرسها ومعرفة الأسباب المباشرة لظهورها مما يساعد الانسان على السيطرة على هذه الظواهر وضبطها والتأثير فيها.
4. **الموضوعية:** وتعني الاقتصار على دراسة ما هو كائن دون التأثر بالأهواء أو الرغبات أو الآراء المسبقة، ويستبعد من دائرة بحثه كل ما لا يقبل القياس، فالموضوعية تملي على الباحث ألا يتقبل أي حكم إلا بعد أن يتساءل عن قيمة هذا الحكم، فالتفكير العلمي هو في صميمه تفكير نقدي يقوم على التمييز والضبط والمراجعة والدقة والصرامة، وعلى الباحثين عدم اللجوء للتحريف أو التشويه للنتائج المتوصل إليها من أجل خدمة أغراض شخصية.
5. **اليقين:** ومعناه أن المعرفة العلمية تقوم على مجموعة من الأدلة والبراهين والحقائق الموضوعية بحيث لا يبقى هناك شك في صدقها.
6. **الدقة:** وتشمل التحديد الدقيق لمشكلة البحث واجراءاته، بالإضافة إلى استخدام لغة الأرقام والرموز.

[1] ناجي عبد النور، **منهجية البحث السياسي**، عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011، ص ص. (17- 19).

7. **الشمولية:** ومفادها أن المعرفة العلمية مشاع وملك لجميع الناس ولا علاقة لها بصاحبها أو مكتشفها، كما أن نتائج البحوث التي تجرى على عينة محدودة أو على حالة من الحالات تصدق على جميع الظواهر المشابهة لها.

خامسا: مفهوم العلم

يلعب العلم أدوارا مهمة ومختلفة عبر مراحل تطور الإنسانية، وقد اعتبر العلم من وجهة النظر التقليدية مجرد مجموعة من المعارف الإنسانية التي تتضمن المبادئ والفرضيات والحقائق والقوانين والنظريات التي كشفها العلم ونظمها من أجل تفسير الظواهر الكونية.[1]

1. تعريف العلم

يعد العلم نشاطا إنسانيا هادفا، قوي الدوافع، رفيع القيمة، ممتاز التنظيم، يتميز بأسلوبه في البحث الذي يعرف بأسماء كثيرة مثل الطريقة العلمية، وطريقة الملاحظة والافتراضات الممكن إثباتها.[2]

يعتبر العلم فرعا من فروع المعرفة والتي تتضمن معارف علمية ومعارف غير علمية، وتعني كلمة علم « science » **لغويا:** إدراك الشيء بحقيقته، وهو اليقين والمعرفة، وعلم بالشيء أي عرفه وأدركه، فالعلم لغويا مرتبط ارتباط وثيق بالإدراك والذي يأتي بعد الإحساس.[3]

أما **إصطلاحا** فهناك العديد من التعاريف المتصلة بالعلم نذكر منها ما يلي:

العلم هو ذلك الفرع من الدراسة الذي يتعلق بجسد مترابط من الحقائق الثابتة المصنفة، والتي تحكمها قوانين عامة وتحتوي على طرق ومناهج موثوق بها لإكتشاف الحقائق الجديدة في نطاق الدراسة.[4]

ويرى الباحث **كونانت** «**Conant**» أن العلم عبارة عن "سلسلة من تصورات ذهنية ومشروعات تصورية مترابطة متواصلة، هي نتاج لعمليتي الملاحظة والتجريب"، وتتفق هذه النظرة للعلم مع نظرة **كيرلنجر** «**Kerlinger**» والذي يرى بأن العلم يعرف بوظيفته الأساسية والمتمثلة في التوصل إلى تعميمات بصورة قوانين أو نظريات، تنبثق عنها أهداف فرعية تتلخص في وصف الظواهر وتفسيرها

[1] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص. 14.

[2] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**، الجزائر، 1997، ص. 09.

[3] عبد الناصر جندلي، **تقنيات ومناهج البحث العلمي في العلوم السياسية والاجتماعية**، ط3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص.22.

[4] نفس المرجع، نفس الصفحة.

وضبط المتغيرات للتوصل إلى علاقات محددة بينها، ثم التنبؤ بالظواهر والأحداث لدرجة مقبولة من الدقة".[1]

أما **قاموس ويبستر الجديد** فقد أعطى تعريفين للعلم هما:[2]

- العلم هو المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب، والتي تتم بغرض تحديد طبيعة أو أسس وأصول ما تتم دراسته.
- العلم هو فرع من فروع المعرفة أو الدراسة، خصوصا ذلك الفرع المتعلق بتنسيق وترسيخ الحقائق والمبادئ والمناهج بواسطة التجارب والفروض.

وهناك من يرى في العلم كماً من المعارف يتضمن القوانين والحقائق المتعلقة بحقل معرفي معين، كما يرى آخرون أن العلم هو المنهج الذي يستخدم في الوصول إلى المعرفة.[3]

ويعرّف **قاموس أكسفورد المختصر** العلم بأنه: ذلك الفرع من الدراسة الذي يتعلق بجسد مترابط من الحقائق الثابتة المصنفة، والتي تحكمها قوانين عامة وتحتوي على طرق ومناهج موثوق بها، لاكتشاف الحقائق الجديدة في نطاق هذه الدراسة.[4]

وتتفق التعريفات المختلفة للعلم في نقطتين أساسيتين هما:[5]

- أنه المعرفة والادراك.
- أنه ينشأ نتيجة للدراسات والتجارب.

2. أهداف العلم

يهدف العلم إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي:[6]

- وصف الظواهر وتفسيرها.

---

[1] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص. 14.

[2] أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، الدوحة: المكتبة الأكاديمية، 1994، ص. 19.

[3] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 09.

[4] أحمد بدر، المرجع السابق، ص. 20.

[5] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص. 15.

[6] كمال دشلي، المرجع السابق، ص. 21.

- التنبؤ بما سيحدث مستقبلا من خلال الاستفادة من النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراسات سابقة.
- تنمية النشاط العقلي من خلال أساليب التعابير المنظمة.
- اكتشاف التطبيقات العملية للمعرفة النظرية، والتي تؤدي إلى وسائل وأساليب ومنتوجات تخدم التطور البشري.
- صياغة التعميمات، أي أن شرح الظاهرة وتفسيرها يجب ألا يكون شرحا جزئيا، بل يتسع مدى هذا التفسير ليعمم ويشمل أكبر عدد من الظواهر المماثلة.[1]
- ضبط الظواهر، والذي يعني عملية التحكم في بعض العوامل الأساسية التي تسبب ظاهرة معينة، مما يساهم في إتمام هذه الظاهرة أو منع وقوعها.

3. التمييز بين العلم والمفاهيم المشابهة له

إن العلم نشاط إنساني هادف ومنظم يستهدف الفهم والتفسير والكشف عن الحقيقة، وهو ما يميزه عن المفاهيم الأخرى المشابهة له كالمعرفة و الثقافة والفن والفلسفة والمذهب، والتي سيتم التطرق إليها كالتالي:

أ. التمييز بين العلم والثقافة

تعتبر الثقافة ذلك الكل المعقد الذي يشمل المعرفة، العقيدة، الفن، الأخلاق، القانون، العبادات وسائر القدرات التي يكتسبها الانسان باعتباره عضوا في المجتمع، كما تشمل الثقافة كذلك أنماط الحياة والسلوك في المجتمع، أما العلم فهو فرع صغير من فروع الثقافة وهو في نفس الوقت مؤثر وفعال فيها.[2]

ب. التمييز بين العلم والمعرفة

إن المعرفة أوسع وأشمل من العلم، وذلك لأن المعرفة تتضمن معارف علمية ومعارف غير علمية، ويمكن التمييز بينهما على أساس قواعد المنهج وأساليب التفكير التي تتبع في تحصيل المعارف، فإذا اتبع

[1] أحمد بدر، المرجع السابق، ص ص. (20- 21).

[2] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص. 30.

الباحث قواعد وخطوات المنهج العلمي في التعرف على الظواهر والكشف عن الحقائق الموضوعية فإنه يصل إلى المعرفة العلمية.[1]

كما أن العلم هو جزء لا يتجزأ من المعرفة، وهو فرع من فروعها المتمثل في المعرفة العلمية التجريبية، مما يعني أن المعرفة أوسع وأشمل من العلم، وبالتالي فالعلاقة بين العلم والمعرفة هي علاقة الجزء بالكل، ويشكل كل من العلم والمعرفة المكونات الأساسية للبحث العلمي.[2]

ت. التمييز بين العلم والفن

إن كلمة الفن تعني المهارة الشخصية، الابداع والابتكار والمبادرة، وتعتمد هذه المقدرة على مؤهلات وصفات مختلفة سواء كانت صفات فطرية أو مكتسبة كالفطنة والذكاء والعبقرية. في حين يقوم العلم على القوانين العلمية والموضوعية، وتحديد العلاقة السببية بين ظاهرتين أو أكثر، وإذا اجتمعت صفة العلم والفن في الشخص فإن ذلك يؤدي إلى بروز العبقرية والنبوغ، إذ يجب أن تتوفر في العالم خصال وأخلاقيات الفنان.[3]

ث. التمييز بين العلم والفلسفة

تتمثل الفلسفة في مجموعة أفكار وتأملات وتصورات يطرحها الفيلسوف تكون ذات صلة بموضوع معين كالسلطة أو نظم الحكم، إذ تعكس هذه الأفكار القيم أو المثل العليا التي يؤمن بها الفيلسوف كأساس لبناء مجتمع أو نظام سياسي مثالي، وفي القديم كانت الفلسفة هي أم كل العلوم حتى انفصل واستقل العلم عن الفلسفة. أما العلم فإن مفهومه ينصرف إلى تفكير العلماء، فحين يفكر الباحث في مشكلة يستعمل لغة المصطلحات والرموز إلى جانب الدقة والتخصص، كما يستعين بمنهج من أجل كشف قوانين الكون، أي معرفة الأسباب والنتائج.

ج. التمييز بين العلم والمذهب

إن العلم في المصطلح هو إدراك وتحليل واكتشاف لما هو موجود أو يوجد (ما كان أو ما هو كائن أو ما سيكون)، إذ يمكن للباحث أن يخضع الواقع الخارجي للدراسة ليتعرف عليه، فالعلم ليس فيه جانب ذاتي وإنما هو موضوعي بحت أي أنه قائم على أساس اكتشاف الموضوع الخارجي لا غير، في حين أن المذهب فهو يعطي الرؤية لما ينبغي أن يكون، ويحكم على الواقع الموجود بالصحة أو البطلان، فدور

[1] أحمد بدر، المرجع السابق، ص. 19.

[2] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص.25.

[3] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص ص. (30- 32).

صاحب المذهب هو دور الحاكم فهو يحكم في الواقع القائم أنه صحيح أو باطل، مطابق للمبادئ الأخلاقية أو غير مطابق لها، يسعى من أجل تحقيق الصورة الأمثل، أما العالم فإنه يبحث عن المواطنة كظاهرة في المجتمع السياسي ويحاول الكشف عن أسبابها وتفسير وجودها، وهل هو وجود قهري أم إرادي، في حين يدرس المذهب ما إذا كانت المواطنة ظاهرة سليمة أم ظاهرة مريضة.

سادسا: مفهوم البحث العلمي

لقد تطور الفكر البحثي من مجرد كونه هدفا في حد ذاته إلى اعتباره عملاً منهجياً، يؤديه الإنسان لإبراز العلاقات بين الظواهر المختلفة، ومن ثم يتم الكشف عن المعرفة والتنقيب عنها، وتطويرها وفحصها وتحقيقها بتقص دقيق ونقد عميق، ومن ثم عرضها وتطبيقها لتسهم في تطور الحضارة العالمية.[1]

1. تعريف البحث العلمي

يعرّف **البحث** في **اللغة** بأنه طلب الشيء في التراب أو تحته، وهو من بحث أي فتش واستقصى، ويقال: باحثه أي حاوره وجادله وبين له مقصوده بالدليل، تباحثا معناه تجادلا وتحاورا، وبحث في الأمر حول معرفة حقيقته، وهو جمع أبحاث وبحوث. والبحث هو التمحيص والتفتيش والتقصي، بمعنى بذل الجهد في موضوع ما وفي المسائل المتعلقة به، ويطلق على الشخص المحب للبحث اسم الباحث.[2]

أما **إصطلاحا** فالبحث هو الجهد الذي يبذله الباحث تفتيشا وتنقيبا وتحقيقا وتحليلا ونقدا في موضوع ما، بغية اكتشاف الحقيقة أو الوصول إليها.

وقد تعددت التعريفات التي قدمت للبحث، إلا أن معظمها تدور حول كونه وسيلة للاستعلام والاستسقاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تصحيح أو تطوير أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، وفي هذا الفحص والاستعلام الدقيق لا بد من اتباع خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات.[3]

[1] كمال دشلي، المرجع السابق، ص. 30.

[2] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص. 39.

[3] أحمد بدر، المرجع السابق، ص. 22.

في حين يُقصد بـ **العلمي** بأنه المنسوب إلى العلم، فنقول المعرفة العلمية، أو الروح العلمية، وهذا الاصطلاح الأخير يطلق على العقل المنظم الواضح الذي لا يُسلم بصدق حكم إلا بعد تحقيقه والتدقيق فيه وإقامة البرهان عليه.[1]

أما بالنسبة للبحث العلمي فهو التقصّي المنظم بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها وإضافة الجديد لها.[2]

ويتقف مع هذا التعريف خبير اليونسكو في مجال البحث العلمي **جون ديكنسون** حيث يعرف البحث العلمي بأنه: "استقصاء منهجي في سبيل زيادة مجموع المعرفة".[3]

في حين تُعرّف الباحثة **ثريا ملحس** البحث العلمي بأنه: "طريقة لإكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتطويرها وفحصها وتحقيقها بأسلوب دقيق، ونقد عميق، ثم عرضها عرضا مكتملا بذكاء وإدراك لتسير في ركب الحضارة العالمية، وتسهم فيها إسهاما حياً شاملاً، أما إذا ابتعد البحث عن هذا الهدف فلن تُكتب له الحياة وتضيع الجهود المبذولة في سبيله".[4]

والبحث العلمي عبارة عن نشاط انساني يأخذ صورة التقصي أو الفحص الدقيق بهدف التوصل إلى حقائق أو قواعد عامة، وهو نشاط يتم عن وعي أو قصد مثل التجارب العلمية أو عن غير قصد مثل الملاحظات العابرة التي يجريها الباحث وتؤدي إلى اكتشافات علمية.[5]

وهناك من يُعرّف البحث العلمي على أنه: "نشاط علمي منظم وطريقة في التفكير وأسلوب للنظر في الوقائع، يسعى إلى كشف الحقائق، معتمدا على مناهج موضوعية من أجل معرفة الارتباط بين هذه الحقائق، ثم استخلاص المبادئ العامة والقوانين العامة والقوانين التفسيرية".[6]

فالبحث العلمي هو التفكير العلمي المُنظم، لدراسة العلاقة أو العلاقات بين الظواهر الطبيعية والاجتماعية والإنسانية.[7]

---

[1] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص. 39.

[2] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص.26.

[3] زينب فريح، "رهانات وتحديات البحث العلمي والتعليم العالي في البلدان المغاربية"، **مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية**، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، العدد 01، مارس 2018، ص. 85.

[4] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص. 40.

[5] عيدود هاجر، دعسوس عمر، "واقع البحث العلمي وتأثيره على هجرة الأدمغة الجزائرية"، **مجلة أفاق للعلوم**، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد05، العدد الثاني عشر، جوان 2018، ص. 279.

[6] عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص. 17.

[7] غازي فيصل حسين، **منهجيات وطرق البحث في العلوم السياسية**، ط1، عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2014، ص. 13.

كما يعرّف البحث العلمي بأنه الدراسة الموضوعية التي يقوم بها الباحث في أحد الاختصاصات الطبيعية أو الإنسانية والتي تهدف إلى معرفة واقعية ومعلومات تفصيلية عن مشكلة معينة يعاني منها المجتمع والإنسان سواء كانت هذه المشكلة تتعلق بالجانب المادي أو الجانب الحضاري للمجتمع، والدراسة الموضوعية للجوانب الطبيعية أو الاجتماعية قد تكون دراسة مختبرية تجريبية أو دراسة إجرائية أو دراسة ميدانية إحصائية أو دراسة مكتسبة تعتمد على المصادر والكتب والمجلات العلمية التي يستعملها الباحث في جمع الحقائق والمعلومات عن المشكلة المزمع دراستها ووصفها وتحليلها.[1]

ويعرّف البحث العلمي على أنه:" وسيلة للإستعلام والإستقصاء المنظم والدقيق، يقوم به الباحث للإنتقال من المجهول إلى المعلوم، لإكتشاف علاقات جديدة، وتطوير أو تصحيح أو التحقق من معلومات متاحة من خلال إتباع الآتي:[2]

- الفحص والاستعلام الدقيق.
- اختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات.

كما يُعرّف البحث العلمي كذلك بأنه: "عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى "الباحث" من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أومشكلة معينة تسمى "مشكلة البحث"، بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى "منهج البحث"، بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى "نتائج البحث".[3]

وعلى الرغم من تعدد التعريفات المقدمة للبحث العلمي إلا أن جميعها تشترك في النقاط التالية:[4]

- أن البحث العلمي محاولة منظمة تتبع أسلوبا أو منهجا معينا ولا تعتمد على الطرق غير العلمية.
- يهدف إلى زيادة الحقائق والمعلومات التي يعرفها الإنسان وتوسيع دائرة معارفه، ليكون أكثر قدرة على التكيف مع بيئته والسيطرة عليها.
- يختبر المعارف والعلاقات التي يتوصل إليها ولا يعلنها إلا بعد فحصها والتأكد منها بالتجربة.
- يشمل جميع ميادين الحياة وكل مشكلاتها، ويستخدم في جميع المجالات على حد سواء.

[1] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص.27.

[2] كمال دشلي، المرجع السابق، ص. 30.

[3] زينب فريح، المرجع السابق، ص. 86.

[4] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص. 20.

2. أهداف البحث العلمي

تختلف أهداف البحث العلمي حسب الغرض من اجراء البحث، والجهة المستفيدة منه، ويمكن اجمال أهم هذه الأهداف في الآتي:[1]

أ. **حل المشكلات:** يسعى البحث العلمي وراء الحقيقة، ويحاول التنقيب عنها وكشفها، وكذا التعرف على أسباب الظواهر والأحداث، ودراسة آلية حدوثها، بغرض فهمها بشكل علمي، من أجل الوصول إلى نتائج علمية للمشكلة محل الدراسة.

ب. **اكتشاف المجهول والتعرف على مستجدات العلوم:** وذلك من خلال استخدام أسلوب الشك وحب الاطلاع على المعارف القائمة في معالجة المشكلات التي يواجهها المجتمع في مختلف المجالات.

ت. **تقييم وتقويم المعارف العلمية الحالية:** وذلك من خلال استخدامها المتكرر على مشاكل محددة، وفق ضوابط وإجراءات مدروسة.

ث. **مواجهة التحديات والمستجدات:** وذلك من خلال البحث عن أسباب المشكلات التي تواجه الفرد أو المنشأة أو المجتمع ككل، والتعرف على طرق علاجها وتحديد آثارها، ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة لها وفق ما هو متاح من بيانات وخبرة.

ج. الرغبة في الحصول على ترقية علمية أو جائزة علمية أو مالية.

وقد وضع بعض الباحثين أربعة أسئلة أساسية تطرح للباحث، والإجابة عنها ستوفر إطارا فعليا للقيام بالبحث، تتمثل هذه الأسئلة في الآتي:[2]

- ما الذي تنوي القيام به؟ وتعني موضوع البحث.
- لماذا تنوي القيام بذلك؟ بمعنى تحديد سبب قيامك بهذا البحث (ضروري أم أنه مثير للاهتمام).
- كيف تنوي القيام بذلك؟ أي تحديد طرق البحث التي ستستخدمها لتنفيذ مشروع بحثك.
- متى تنوي القيام بذلك؟ ويعني برنامج العمل.

---

[1] كمال دشلي، المرجع السابق، ص. 35.

[2] Nicholas Walliman, **Research Methods The basics**, London :The taylor and Francis e-library, 2011, p. 30.

3. خصائص البحث العلمي

يتميز البحث العلمي بالعديد من الخصائص نذكر منها ما يلي:[1]

أ. البحث العلمي عبارة عن نظام متكامل وهادف، يقوم على الربط بين الوسائل والامكانيات المتاحة من أجل الوصول إلى غايات مرسومة ومشروعة تتمحور حول حاجات الانسان ومشكلاته وفرص تقدمه إلى الأمام.

ب. يتكون البحث العلمي من أجزاء مترابطة هي الشكل والمحتوى والأسلوب.

ت. يقوم البحث العلمي على عدد من المرتكزات والمتطلبات المادية والمعنوية أهمها:

- عناصر بشرية مؤهلة تتميز بالقدرة الإبداعية والعلمية والعملية في مجالي البحث العلمي والتخصص الأكاديمي.
- مخصصات مالية ومادية مناسبة لنشاط البحث العلمي.
- الدعم والتشجيع والتنسيق والتعاون على كافة المستويات الشخصية والرسمية والدولية.
- تسهيلات إدارية ومكتبية متطورة بما فيها من مصادر المعلومات الحديثة وخدمات المكتبات والمعلومات المتقدمة.
- الالتزام بالقواعد العلمية والأخلاقية في البحث.

ث. البحث العلمي جهد انساني ونشاط يتمحور حول الانسان نفسه، فهو وسيلة وغاية وعليه يتوقف مستوى التقدم العلمي.

ج. البحث العلمي نشاط منظم قائم على مجموعة من القيم والقواعد والأصول والطرق المنهجية المعروفة والمقبولة علميا وعمليا والتي هي في تطور مستمر، بمعنى أنه بعيد عن العشوائية والارتجالية والمزاجية والشخصية والفوضى.

ح. يقوم البحث العلمي على تطبيق الطريقة العلمية في تحليل المشكلات ودراسة الظواهر الطبيعية والاجتماعية. وترتكز الطريقة العلمية على الآتي:

- الموضوعية والحياد في تحديد المشكلات وبحثها وتحليلها.

[1] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص. 23.

- الاعتماد على مقاييس محددة وإجراءات معروفة في معالجة المشكلات.
- إيجاد الأدلة العلمية الملائمة والمقنعة والمشروعة وتقديمها بصدق وأمانة.
- الابتعاد عن الجدل العقيم (النقاش عديم الفائدة).
- الانفتاح العقلي والعلمي والاستعداد المخلص لقبول الآراء الأخرى.

خ. يقوم البحث العلمي على وضوح الرؤية والربط الفعال بين الوسائل والغايات.

د. يتميز البحث العلمي بالسعي نحو التجديد وتوخي التميز شكلا ومضمونا وأسلوبا.

4. أهمية البحث العلمي

يحظى البحث العلمي بأهمية كبيرة لدى الدول والمجتمعات، فقد أصبح من ضروريات هذا العصر ومعيارا لقياس مستوى تطور المجتمع وازدهاره، ويمكن تلخيص أهمية البحث العلمي في النقاط التالية:

- يساعد البحث العلمي في صياغة السياسات الحكومية المختلفة، فغالبا ما يتم تخطيط وتنفيذ جميع السياسات والميزانيات الحكومية من خلال النتائج التي توصل إليها الباحثين في بحوثهم العلمية، حيث يتم وضع الميزانية السنوية والميزانية الشهرية والسياسات النقدية والاقتصادية من قبل الحكومة، كما تعمل المنظمات المختلفة على مساعدة الحكومة لصياغة السياسات من خلال البحوث العلمية.[1]
- يساعدنا في اكتساب المعرفة، حيث تقودنا البحوث العلمية للعديد من الأفكار وتغيير الكثير من الحقائق القديمة.
- الرغبة في حب الاستطلاع والتعرّف على الجديد واكتشاف المجهول. [2]
- مواجهة المشكلات اليومية والعامة والأزمات والتحديات.
- يزودنا البحث العلمي بالوسائل العلمية الضرورية لتحسين أساليب حياتنا وعملنا وتطوير أنفسنا.
- يساهم في رفع كفاءة ومهارة الفرد في مختلف الميادين وتحقيق طموحات المجتمع المادية والتعليمية والثقافية.

[1] Mimancha Patel and Nitin Patel, « Exploring Research Methodology: Review Article", **IJRR International Journal of Research and Review**, vol: 06, issue: 03, March 2019, p .50.

[2] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص ص. (58- 60).

- جلب الكثير من المنافع والخير لكل البشر فالتكنولوجيا المرتبطة بالبحث العلمي تمثل ملكية عامة لكل الشعوب والأفراد.
- جمع الناس من مختلف المناطق والأمم والثقافات في تفاهم واحترام متبادل عن طريق البحوث التعاونية، فالمعرفة العلمية هي رصيد من الخبرة والفكر المشترك.
- تستخدم البحوث العلمية عند الشك في نتائج بحوث ودراسات سابقة، بالإضافة إلى الرغبة في اكتشاف مدى جدية هذه الدراسات والأبحاث.
- تستخدم نتائج البحوث في التوجيه والاختيار المهني، فهو يتم وفق ميول الفرد وقدراته واستعداداته وإمكانات العمل بعد التخرج ومعرفة ظروف العمل...الخ.
- تساهم نتائج البحوث العلمية على اتقان العمل وزيادة كفاءته ومن ثم زيادة الإنتاج من السلع والخدمات.
- الرغبة في الحصول على درجة علمية أو أكاديمية (ماجستير أو دكتوراه).

5. عناصر البحث العلمي

هناك أربعة عناصر أساسية للبحث العلمي بوصفه نظاما سلوكيا متكاملا، وتتمثل هذه العناصر في الآتي:[1]

أ. **المدخلات:** وتتمثل في معرفة الباحث لتفاصيل المشكلة وشعوره بأهميتها وضرورة السعي لحلها، وكذا درايته بالبحث العلمي واطلاعه لتفاصيل القضية التي يدور حولها البحث العلمي من مفاهيم ومصطلحات ومصادر المعلومات، الأمر الذي يساهم في تحقيق نتائج مميزة ويزيد القدرة على التصدي للصعوبات أثناء عملية البحث ومعالجتها.

ب. **العمليات:** وفيها يتمكن الباحث من اختيار التقنيات التي أعدها للبحث، بحيث أنها تشمل منهجية بحث المشكلة والتصميم الاحصائي المناسب لها، كما أنها تشمل الأجهزة والأدوات المطلوبة وطرق قراءة الإحصاءات وعدد العينات المطلوبة وكذا أساليب التحليل الاحصائي لها.

[1] سعاد محمد جاسم الشويلي، "أهمية البحث العلمي في المجتمع"، **مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات**، العدد06، جامعة العربي التبسي بتبسة، 2020، ص. 135.

ت. **المخرجات:** وفيها يتم جمع النتائج والتوصيات بما في ذلك نتائج الاحصائيات واستطلاعات الرأي والتجارب المخبرية إن وجدت، وذلك من أجل أن يتم عرض مجمل النتائج بطريقة منظمة في جداول حسب بنود وتصنيفات البحث.

ث. **الضوابط التقييمية:** وتتضمن هذه العملية تقييم البحث العلمي بمراحله وعناصره الثلاثة السابقة من قبل لجنة متخصصة في مجال البحث العلمي، بهدف اعتماد البحث والتأكد من صلاحيته لحل المشكلة، بالإضافة إلى بيان الاسهامات العلمية الجديدة التي يُقدمها البحث للمعرفة.

6. شروط البحث العلمي

لا بد أن تتوفر في البحث العلمي مجموعة من الشروط نذكر منها:[1]

أ. **الحقيقة:** ويتعلق هذا الشرط بمدى وجود الظاهرة المراد معالجتها بحيث يتم تحديد أبعاد وجودها بالملاحظة وقد يقوم الباحث بإجراء دراسة استطلاعية تستوجب عينة من المبحوثين.

ب. **الموضوعية:** والتي تعني الابتعاد قدر الإمكان عن تأثير الاعتبارات السيكولوجية والقيمية والمحيطية عند البحث، أي دراسة الظواهر كأشياء خارجية ومستقلة عن الباحث.

ت. **الوضوح:** أي وضوح الغايات والأهداف من القيام بالبحث أو معالجة أي ظاهرة مهما كانت، فوضوح الأهداف يساعد على استقامة جهد الباحث على مسار مباشر نحو هدف محدد، وعليه يتلافى كل الاعمال العشوائية التي تكون في بعض الأحيان مربكة للبحث وبالتالي تؤثر على نتائج البحث.

ث. **الواقعية:** يتعلق هذا الشرط بمدى حضور الظاهرة المدروسة في واقع الحياة ومدى اهتمام الناس بها، وبهذا الشكل يؤدي البحث العلمي وظيفته الاجتماعية، على اعتبار أن البحث العلمي قائم على معالجة مشاكل المجتمع ويدرس اهتماماته للوصول إلى القوانين المتحكمة في السلوك.

ج. **الدقة:** لا يعتبر البحث العلمي انطباعات شخصية أو آراء مزاجية للباحثين، بل هو تقريرات علمية قائمة على قواعد منهجية مضبوطة تبرهن النتائج المتوصل اليها.

[1] عامر مصباح، المرجع السابق، ص ص. (24- 27).

ح. **التنبؤ:** إن النتيجة الحيوية لأي بحث علمي هي مدى القدرة على التنبؤ بمسارات الظاهرة، وقد طورت العديد من التقنيات الإحصائية التي تساعد على التنبؤ.

خ. **القابلية للقياس الكمي والتحقق الامبريقي:** بالنسبة لهذا الشرط هناك العديد من الانتقادات التي وجهت للقياس الكمي في العلوم الاجتماعية.

7. أنواع البحوث العلمية

صنّف علماء المنهجية البحوث العلمية إلى نوعين أساسيين هما: البحث العلمي النظري بالنسبة للعلوم الإنسانية والبحث العلمي التطبيقي بالنسبة للعلوم الطبيعية والتكنولوجية، ويحمل هذين النوعين الأساسيين في طياتهما أنواعا فرعية متعددة يمكن إجمالها في الآتي:[1]

أ. **البحث العلمي التنقيبي والإكتشافي للحقائق:** يعمل هذا النوع من البحوث على الكشف عن الحقيقة من خلال إجراء بعض الاختبارات العلمية التجريبية، مثل البحوث التنقيبية التي يقوم بها المؤرخون من أجل معرفة السير الذاتية لشخصيات معينة، وكذا البحوث التي يقوم بها الطلبة في المكتبات للحصول على المصادر والمراجع المتعلقة بمواضيعهم البحثية.

ب. **البحث التفسيري النقدي:** يستهدف هذا النوع من البحوث العلمية الكشف عن الأسباب التي أدت إلى تشكيل فكرة معينة أو موضوع معين، والنظر إلى هذه الفكرة أو هذا الموضوع نظرة نقدية بهدف الوصول إلى الحقيقة العلمية عنها، مثل: مناقشة رأي مفكر ما حول قضية معينة مع الإتيان بالحجج والبراهين حول مدى صحة أو خطأ رأيه.

ت. **البحث الكامل:** يرمي هذا النوع من البحوث العلمية إلى حل المشاكل أو المواضيع حلاً علمياً وشاملاً والذي يمس كل جوانب وحيثيات الموضوع المراد دراسته وتحليله.

ث. **البحث الإستطلاعي:** يعتمد البحث الاستطلاعي على قياس الرأي العام في مجتمع معين بالإستناد على وسيلة سبر الآراء، والتي غالبا ما يتم استخدامها في الظواهر الكمية مثل ظاهرة الانتخابات، ظاهرة النمو الديمغرافي وحساب متوسط دخل الفرد وغيرها، ويستهدف البحث الاستطلاعي تشخيص المشكلة حيث يلجأ إليه الباحث عندما يكون موضوع البحث جديدا، أو لما تكون هناك ظآلة في المعلومات والمعارف العلمية المتحصل عليها حول الموضوع محل الدراسة.

---

[1] عبد الناصر جندلي، **تقنيات ومناهج البحث العلمي في العلوم السياسية والاجتماعية**، ط3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص ص. (29- 31).

ج. **البحث الوصفي والتشخيصي:** يهدف هذا النوع من البحوث إلى تحديد سمات وخصائص ومقومات الظاهرة محل الدراسة تحديدا كميا وكيفيا.

ح. **البحث التجريبي:** يعتمد البحث التجريبي على المنهج التجريبي، ويستخدم في العلوم التطبيقية والطبيعية حيث يركز فيها الباحث على استخدام أدوات البحث التجريبية والمخبرية.

8. أخلاقيات البحث العلمي

إلى جانب إلتزام الباحث بالمنهجية العلمية فإنه يتوجب عليه الإلتزام بأخلاقيات البحث العلمي، والتي تشكل معضلة أخلاقية بين حق الباحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية للوصول إلى الحقائق العلمية، وبين حق المبحوثين في إطار العينات المتعلقة بالمشكلة في عدم التعرض لخصوصيتهم وكرامتهم أثناء استكمال متطلبات البحث وكذا خلال عرض النتائج. وفي هذا الشأن تم التوصل إلى اتفاقيات تتعلق بعلم السياسة وعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد، من أجل حماية الباحثين من الضغوطات التي تؤدي إلى تسييس العملية البحثية والتي من المفترض أن تتسم بالموضوعية والعلمية، ومن أهم القضايا الأخلاقية التي يتوجب على الباحث الإلتزام بها في مجال البحوث العلمية نذكر ما يلي:[1]

أ. **تجنب الخداع:** ويعني أن يتجنب الباحث كل ما يتعلق بإخفاء الحقيقة عن المبحوثين، كأن لا يعلن الباحث عن نفسه باحثا، أو أن يخفي الأهداف الحقيقية للدراسة، بالإضافة إلى تجنب إيقاع أي ضرر مادي أو معنوي على مفردات العينة المختارة لجمع المعلومات المطلوبة.

ب. **الإلتزام بالسرية:** ويعني أن يلتزم الباحث بجميع وعوده التي قدّمها من أجل المحافظة على سرية المعلومات، خاصة إذا ما كان ذلك يعود بضرر على المبحوثين، كما أنه عليه إحترام خصوصيتهم خلال جمع البيانات وعدم الضغط على العينة لتدوين معلومات تتنافى مع الواقع.

ت. **الحيادية والأمانة العلمية:** وتعني عدم فسح المجال لتدخل السلطات الرسمية للتأثير على طبيعة البحث العلمي وتغيير النتائج بما يخدم الأغراض السياسية ويتناقض مع الحقائق العلمية، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية الإلتزام بالأمانة العلمية وذكر الحقائق، مع التمييز بين الأنشطة الأكاديمية للباحث وبين أنشطته الشخصية ذات الطابع الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي.

[1] غازي فيصل حسين، **منهجيات وطرق البحث في العلوم السياسية**، ط1، عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2014، ص ص. (32- 34).

ولا يقتصر مدلول الأمانة العلمية على جانب التثبت في النقل وإسناد المعلومات إلى أصحابها فحسب، وإنما ينصرف أيضا إلى الآتي:[1]

- **الأمانة في التلقي والتحمل:** وتعني حرص الباحث على اختيار المصادر الأصلية لموضوع بحثه قدر الإمكان، وتجنب الاعتماد على المراجع والوسائط الأخرى إلا في حالات الضرورة، كما يجب عليه الأخذ عن العلماء والفقهاء والمتخصصين في مجالاتهم، ومن آداب التلقي لا بد من التزام الموضوعية وتجنب الذات والإنصاف واحترام الأساتذة والعلماء وأهل الفضل.
- **الأمانة في النقل والأداء:** يتعين على طالب العلم أن ينقل المعلومات دون تزييف أو تحريف، ويشترط فيه الأهلية العلمية في الاجتهاد والمناقشة والنقد، كما يجب أن يكون أمينا في عزو المعلومات إلى مصادرها الأصلية.
- **الأمانة في الفهم:** إن سوء فهم العلم هو خيانة للأمانة العلمية، بسبب قلة التركيز وضعف الملكة الذهنية للطالب وقلة المعلومات لديه، مما قد يؤدي إلى وضع الاقتباسات في غير موضعها وتحميل الغير ما لم يقولوا وشرح الأقوال بصورة غير صحيحة.

وتعتبر الأمانة العلمية في البحوث العلمية من الأمور الأساسية في تأصيل البحث وعلميته، من خلال تحديد مدى الاستفادة من الخبرات العالمية ومدى إمكانية تطورها، وترتكز الأمانة العلمية على أمرين أساسيين هما:[2]

- الإشارة إلى المصدر أو المصادر التي استفاد منها الباحث في دعم أفكاره وبناء خطوات بحثه.
- التأكيد على دقة الآراء والأفكار التي استفاد منها الباحث في انجاز بحثه.

وتتجلى الأمانة العلمية في عدة صور نذكر منها مايلي:[3]

- إظهار الاقتباس أو إعادة الصياغة المأخوذة من كتاب آخر.
- إظهار كيفية الاستفادة من أعمال الكُتاب الآخرين في تكوين رأي ما.

---

[1] محمد كعنيت، "الاقتباس والتهميش في البحث العلمي ودورهما في تحقيق الأمانة العلمية والوقاية من السرقة العلمية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد 09، العدد 02، 2022، ص ص. (102_ 103).

[2] عبد الله زرباني و عبد الكريم بوحميدة، "دور أخلاقيات البحث العلمي وتأثيرها على جودة البحوث العلمية"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، المجلد13، العدد 02 ، 2020، ص. 753.

[3] سيلية حماش وسليمان قنفارة، " أخلاقيات البحث العلمي وفقا للقرار الوزاري 933 وإشكالية الأمانة العلمية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، المركز الجامعي علي كافي تندوف، الجزائر، المجلد 04، العدد 01 ، فبراير 2020، ص. 136.

- الاستشهاد بأعمال الآخرين والإشارة إليها كمراجع.
- إعادة صياغة أعمال الكُتاب الآخرين حتى يسهل على القارئ فهمها ويلفت انتباهه إلى النقاط المهمة مع الإشارة إليها.

ث. **النزاهة العلمية:** وتعني عرض الآراء والأفكار عرضا موضوعيا محايدا دون تشويه أو طمس لبعض معالمها الإيجابية أو دون إبراز أكثرها، بالإضافة إلى عرض آراء الفقهاء عرضا جماعيا دون تمييز، حيث تتاح الفرصة بشكل متساو للجميع لعرض أفكارهم بوضوح.[1]

ج. **التواضع العلمي:** ويعني أن يكون الباحث متواضعا بعيدا عن المبالغات والتهويل، سواء في طرحه لأفكاره الشخصية أو في انتقاده لأفكار الآخرين، وعليه أن لا يكون أنانيا بل محترما للآخرين غير مُسفهاً لأفكارهم وآراءهم، فالتواضع من شيم العلماء وكبار المفكرين، وإذا تجرأ الباحث على النقد فيتعين عليه أن يكون واثقا من نفسه متأكدا من أفكاره بحيث يُصوّب ما يجب تصويبه ويبدع فيما يجب الابداع فيه.

ح. **الصبر:** يُفترض في الباحث العلمي التحمّل والصبر فالكثير من الأبحاث قد تستغرق فترة طويلة من وقت وجهد الباحث، نظرا لتدخّل بعض المتغيرات العرضية، فالبحث العلمي عملية شاقة تحتاج إلى الوقت والجهد والبحث والتقصي والقراءة والمتابعة المتواصلة، فإذا كان الباحث متسرعا وعجولا فلن يتمكن من الوصول إلى حل المشكلات محّل البحث بدقة.

9. صعوبات البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية

على الرغم من استخدام البحوث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية إلا أنها لا تصل إلى المستوى المستخدم في العلوم الطبيعية، ومن المحددات التي تحد من استخدام البحث العلمي في العلوم الإنسانية نذكر ما يلي:[2]

أ. **التعقيدات في المواضيع المدروسة:** فالباحثين في العلوم الإنسانية يتعاملون مع مواضيع تتعلق بالإنسان، سلوك هذا الإنسان وتطوره، دراسته كفرد وكشخص يتفاعل في مجموعة في محاولة لفهم هذا السلوك المعقد.

---

[1] عبد الله زرباني وبوحميدة عبد الكريم، المرجع السابق، ص ص. (755-757).

[2] منذر الضامن، **أساسيات البحث العلمي**، ط، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007، ص. 21.

ب. **صعوبات الملاحظة:** بحيث أن الملاحظة في العلوم الإنسانية والاجتماعية اكثر صعوبة وأقل موضوعية، فالتفسيرات في غالب الأحيان تعتمد على الجزء الملاحظ، فعلى سبيل المثال فإن المواضيع المدروسة هي استجابات شخصية لسلوك الآخرين، فالدوافع والقيم والاتجاهات لا تخضع للفحص، فالملاحظ هو الذي يفسر هذه السلوكيات، إذن فإن القيم الشخصية للباحثين ودوافعهم تؤثر في تقييمهم ونتائج دراساتهم.

ت. **صعوبة إعادة التجربة:** في العلوم الطبيعية يستطيع عالم الكيمياء أن يرى التفاعلات للمواد الكيميائية داخل الأنبوب، ويمكن أن تسجل النتائج وتمرر للآخرين، وبالإمكان إعادة التجربة عدة مرات، في حين أنه في العلوم الإنسانية فمن الصعب إعادة الظروف التي تجرى فيها الدراسة وبنفس الدقة.

ث. **صعوبة الضبط:** إن عملية الضبط في العلوم الإنسانية أكثر صعوبة منها في العلوم الطبيعية، حيث أن الباحث في العلوم الإنسانية يتعامل مع العديد من المتغيرات كما أنه يعمل في ظروف أقل دقة.

ج. **مشكلات القياس:** إن المقاييس في العلوم الإنسانية أقل كفاءة ودقة من المقاييس في العلوم الطبيعية، فالمتغيرات في العلوم الإنسانية متعددة ومعقدة.

ح. **تغير الظواهر الاجتماعية والإنسانية:** فالظواهر الاجتماعية والإنسانية تتغير بشكل سريع نسبيا مما يقلل من فرصة تكرار التجربة في ظروف مماثلة تماما.[1]

خ. **الطبيعة المجردة لبعض المفاهيم في العلوم الاجتماعية والإنسانية** و كذا عدم الاتفاق على تعريفات محددة لها، بالإضافة إلى خضوع بعض المشكلات الاجتماعية والإنسانية إلى معايير أخلاقية.

د. **نقص في الثقافة المحلية:** الأمر الذي يؤدي إلى مواقف سلبية ومقاومة تبديها بعض المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والمسؤولون عنها اتجاه الباحثين الاجتماعيين ورفض التعاون معهم، لخوفهم من أن تكشف نتائج البحوث عن السلبيات وجوانب الخلل في المؤسسات مما يؤثر على مواقع ووظائف هؤلاء المسؤولين. [2]

---

[1] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص. 25.

[2] خاضر صالح وصديقي فاطنة، "البحث الميداني في العلوم الاجتماعية (بين المشاكل والحلول)"، **مجلة سوسيولوجيا**، المجلد 01، العدد 03، 2017/12/14، ص ص. (188-189).

ذ. **نقص الإمكانيات التكنولوجية:** حيث أن الوسائل التكنولوجية تساعد في تخزين ومعلجة البيانات، وإن وجدت فهناك ضعف في استثمارها في تخزين ومعالجة البيانات وفق الأساليب الحديثة والتي توفر الكثير من وقت وجهد الباحث.

سابعا: المنهج والمنهجية

يلعب المنهج دورا مهما في تعريف المشكلات التي يمكن دراستها بطريقة علمية، ويساعدنا في الحصول على البيانات ونقل تلك النتائج إلى الباحثين، ويقوم المنهج بوظائف التوقع والوصف وصياغة المفاهيم، والمنهجية الفاعلة هي التي تجعل صاحبها قادرا على البحث والتحقق والكشف والاختبار للوصول إلى حقائق يعجز غيره عن الوصول إليها بدون أداة منهاجية.[1]

1. تعريف المنهج

يُقصد بالمنهج لغويا الطريق أو المسلك، قال الله تعالى:"لكُل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا".[2]

أما إصطلاحا فقد عرف المنهج معاني ومفاهيم عديدة ومتنوعة، ويرجع أول استعمال لمصطلح منهج المترجم من مصطلح Méthode الفرنسية واليونانية الأصل إلى أفلاطون Plato (427– 347 ق.م)، والمقصود به هو البحث أو المعرفة المكتسبة من تعامل الانسان مع واقعه، في حين عرّفه أرسطو Aristote (384– 322 ق.م) بأنه البحث نفسه. أما عبد الرحمان إبن خلدون (1332– 1406 م) وإبن تيمية فيرون أن المنهج عبارة عن مجموعة من القواعد المصوغة التي يعتمدها الباحث بغية الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظاهرة موضوع الدراسة والتحليل.[3]

وقد اهتم كل من فرانسيس بيكون Francis Bacon وكلود بيرنار Claude Bernard وغيرهما من العلماء بالمنهج التجريبي والمنهج البرهاني (الاستدلالي والذي يبدأ من قضايا مُسلم بها ويتجه نحو قضايا أخرى للبرهنة على صحتها، والتوصّل إلى قوانين تكشف عن العلاقات بين الظواهر من دون الحاجة لاستخدام الملاحظة واثبات صحة الفروض عبر التجربة)، وقد أخذ المنهج معنى: "الطريق المؤدي للكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد العامة التي تُهيمن على سير العقل وتُحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة".[4]

---

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 13.

[2] سورة المائدة، الآية (48).

[3] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص. 12.

[4] غازي فيصل حسين، المرجع السابق، ص. 29.

ويرى الباحث حامد ربيع أن المنهج هو أحد العناصر الأساسية للمعرفة العلمية التي يجب أن تتضمن عنصرين هما:[1]

- موضوع قابل للتحديد أو مشكلة بحثية.
- أن تكون هذه المعرفة العلمية قد أمكن لها أن تشكل جسدا من الحقائق والمدركات.

2. قواعد المنهج

حدّد ديكارت أربعة قواعد للمنهج وهي كالتالي:[2]

أ. **اليقين:** تربط هذه القاعدة المنهج والعلم بالواقع وهي تعني أن لا يُدخل الباحث في اعتباره إلا ما يتمثل أمام عقله جليا دون شك، ليتحرر من كل الأحكام المسبقة ومن كل ما لا يُعبّر عن واقع ملموس في حكم اليقين.

ب. **التحليل:** تجعل هذه القاعدة المنهج أداة لترتيب وتنظيم الأشياء فضلا عن تبسيطها، حيث يتم فيها تفكيك الظاهرة إلى عناصرها الأولية أو تفكيك القضايا المركبة أو المبهمة إلى قضايا أبسط.

ت. **التركيب:** تجعل هذه القاعدة المنهج متدرجا والانتقال خطوة خطوة في العمل العلمي وليس بوثبة واحدة، بحيث تسير أفكار الباحث بنظام يبدأ من الأبسط والأسهل في المعرفة إلى ما هو أكثر تركيبا.

ث. **الاستقراء :** ويتم فيها مراجعة كل الخطوات السابقة لنكون على ثقة من عدم إغفالنا أي عنصر من عناصر البحث، وتدعونا هذه القاعدة إلى التأكيد من أننا في عملية التركيب لم نغفل أي جزء من أجزاء المشكلة المراد حلها.[3]

3. الهدف من استخدام المنهج

يرى المتخصصون في المنهجية أن المنهج يلعب دورا أساسيا في تحديد وتشخيص المشكلات التي يمكن دراستها بطريقة علمية، فالمنهج يساعدنا في الحصول على المعلومات والبيانات، وكذا نقل تلك

---

[1] بومدين طاشمة، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج والاقترابات**، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص. 09.

[2] عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة**، الكتاب الأول التحليل السياسي ومناهج البحث، ط، جامعة القاهرة: مكتبة الآداب، 2004، ص. 39.

[3] غيضان السيد علي، "ديكارت والمنهج العقلي"، **مجلة مقدمات**، العدد الخامس، جانفي 2018، ص. 78.

النتائج إلى المشتغلين بالبحث، فالباحث يستطيع من خلال المنهج الوصول إلى الحقائق والحكم على المعلومات المكتشفة، بالإضافة إلى توليد المعارف عن القضايا المبهمة، وتظهر أهميته كذلك في بناء النظرية واختبارها أو إعادة صياغتها.[1]

4. تعريف المنهجية

إن المنهجية عبارة عن مصطلح علمي يعني الطريق الذي يهتدي الباحث باستخدامه مجموعة من المبادئ والوسائل والأساليب والأدوات والقواعد في مختلف مراحل البحث، وذلك بغرض التثبت من من صحة المعرفة الأصلية المطروحة للبحث والوصول إلى نتائج وحقائق علمية واضحة، كما تعني المنهجية من الناحية العلمية القدرات الذهنية للباحث في الفهم والتحليل والتفسير للكشف عن الحقيقة العلمية.[2]

والمنهجية مُهمة في البحث العلمي فهي:[3]

- **أداة فكر وتفكير وتنظير:** فهي تساعد في زيادة المعرفة واستمرار التقدم وتساعد الدارس على تنمية قدراته في فهم المعلومات ومعرفة المفاهيم والأسس والأساليب التي تقوم عليها البحوث العلمية.
- **أداة عمل وتطبيق:** وذلك لأنها تزود الباحث بالخبرات التي تمكنه من القراءة التحليلية الناقدة للأعمال التي يتفحصها وتقييم نتائجها والحكم على أهميتها واستعمالها في المجال التطبيقي والعملي.
- **أداة تخطيط وتسيير:** فهي تزود المشتغلين خاصة في المجالات الفكرية بتقنيات تساعدهم على معالجة الأمور والمشكلات التي تواجههم.
- **أداة فن وإبداع:** فهي تتضمن طرقا وأساليب وارشادات وأدوات علمية وفنية، تساعد الباحث في انجاز بحوثه وتمكنه من اتقان عمله وكذا تجنبه الخطوات المبعثرة والهفوات.

---

[1] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 10.

[2] قصاب سليمان، "أساسيات البحث العلمي في الدراسات السياسية"، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد الرابع، العدد الثاني،2018، ص. 18.

[3] عمار بوحوش، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، ط، كتاب جماعي، برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019، ص. 11.

5. أسباب التعدد المنهجي

إن البحث العلمي في ميدان العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية يواجه أزمة البحث عن المنهجية الواجب استخدامها لمعالجة أي ظاهرة سياسية أو اجتماعية، مما يعني أن العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية لا تتميّز بأحادية المنهج وإنما بالتكامل المنهجي الناتج عن التعددية المنهجية، وترجع أزمة التعددية المنهجية في العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية إلى عدة أسباب نذكر منها ما يلي:[1]

- **فقدان الروح العلمية الموضوعية للباحث:** فالباحث جزء لا يتجزأ من الظاهرة موضوع الدراسة والتحليل في العلوم السياسية والاجتماعية وليس مستقلا عنها كما في العلوم الطبيعية والتطبيقية، ومن أجل تجاوز هذه الأزمة يقترح الباحث اميل دور كهايم أن تتم دراسة الظاهرة الاجتماعية كشيء مادي ملموس.

- **أن كل منهج علمي تقريبا هو وليد عصر معين ونتاج مُفكّر معيّن:** أي أن المنهج الذي كان معمولا به في العصر اليوناني لم يكن معمولا به في العصر الروماني، كما لم يكن معمولا به في القرون الوسطى وهكذا.

- **تشعّب فروع العلوم السياسية:** ويظهر ذلك في تعريف العلوم السياسية نفسها فهي تلك العلوم التي تهتم بدراسة التاريخ السياسي والدبلوماسي والاقتصاد والجغرافيا السياسية وعلم السياسة والعلاقات الدولية والقانون الدولي، إذ يحتاج التاريخ السياسي والدبلوماسي إلى المنهج التاريخي، في حين يحتاج الاقتصاد السياسي إلى المنهج الماركسي والمنهج الاحصائي، أما الجغرافيا السياسية فتحتاج إلى المنهج الجيوبوليتيكي، وتحتاج العلاقات الدولية إلى المنهج الواقعي القائم على عنصر القوة، كما يحتاج القانون الدولي إلى المنهج القانوني وهكذا.

- **تعدّد فروع العلوم الاجتماعية:** فالعلوم الاجتماعية لا تحتوي على علم الاجتماع فحسب بل إنها تشمل علم التاريخ وعلم الاقتصاد وعلم السياسة وعلم القانون وعلم الجغرافيا وعلم النفس وغيرها، وكل هذه العلوم تتميّز عن بعضها البعض بمنهج أو منهجين.

- **تعدّد جوانب الظاهرة السياسية والظاهرة الاجتماعية:** فالباحث لا يستطيع أن يعتمد على منهج واحد لدراسة وتحليل مختلف جوانب الظاهرة السياسية أو الظاهرة الاجتماعية، إذ عليه الاعتماد على مزيج من المناهج في إطار ما يُعرف بالتكامل المنهجي، فيتعين على الباحث في دراسته لظاهرة الانتخابات أن يعتمد على المنهج الاستقرائي بالنسبة للمترشحين للعملية الانتخابية،

[1] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص ص. (124- 126).

والمنهج التاريخي لمعرفة نتائج العملية الانتخابية السابقة، وكذا المنهج المقارن من أجل المقارنة بين ماضي العملية الانتخابية وحاضرها بهدف التنبؤ بمستقبلها، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج الاحصائي لقياس اتجاهات الرأي العام والمشاركة السياسية للمواطنين ودراسة نتائج العملية الانتخابية.

المحـــــور الثـــــانـــي
مفاهيـــم أساسيـــــة

المحـور الثـانـي: مفاهيـــم أساسيـــة

تمهيـد

إن المفاهيم هي مجموعة الرموز التي يستخدمها الفرد لتوصيل ما يريده من معاني لغيره من الأفراد، وفي هذا المحور سيتم التطرق إلى البعض من المفاهيم الأساسية في المنهجية وهي: النظرية، الاقتراب، النموذج، النموذج المعرفي، المتغيرات، الاستقراء، الاستنباط، المقاييس، المؤشرات، وحدات التحليل.

أولا النظرية

تُعد النظرية أحد الوسائط المعرفية التي يستخدمها الباحث بقصد فهم وتفسير الظواهر وكذا التنبؤ بها، ولها فائدة كبيرة في عملية البحث العلمي، حيث تساعد الباحث على الفهم والتفسير والربط بين المعطيات التي يتوصل إليها.

1. تعريف النظرية

تُعرّف النظرية على أنها مجموعة مترابطة من المفاهيم والتعريفات والقضايا التي تكوّن رؤية منظمة للظواهر، عن طريق تحديدها للعلاقات بين المتغيرات بهدف تفسير الظواهر والتنبؤ بها.[1]

يُعرّف الباحث **مونت بالمر Monte Palmer** النظرية من خلال مقارنتها بالفرضية فيقول: "إذا كان الفرض إقرارا غير محقق بوجود علاقة بين متغيرين أو أكثر، فإن النظرية هي إقرار بوجود علاقة بين متغيرات محققة إمبريقيا، وفي اللحظة التي تكون فيها النظرية قابلة للاختبار الامبريقي يمكن عندئذ الاستنباط منها افتراضات عدة".[2]

وهناك من يُعرّف النظرية بأنها مجموعة من المفاهيم أو الافتراضات المترابطة حول العلاقات النظامية لاثنين أو أكثر من المتغيرات، وهذه العلاقة يفترض أنها موجودة بطريقة سببية، ويمكن اختبارها عن طريق البحث والاستقصاء العلمي المنظم والمحكم.[3]

---

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**، الجزائر، 1997، ص. 17.

[2] بومدين طاشمة، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج والاقترابات**، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص. 12.

[3] عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة**، الكتاب الأول التحليل السياسي ومناهج البحث، ط، جامعة القاهرة: مكتبة الآداب، 2004، ص. 52.

وتخدم النظرية البحث في مجالات عديدة نذكر منها ما يلي:[1]

- **تحديد الدراسة:** فالنظرية تقلص مدى الحقائق المدروسة بحيث تساعد على اختيار جوانب من الظاهرة والتس تدرس من زوايا مختلفة، فكل تخصص علمي يدرس الجوانب المتعلقة به.
- **تزويد البحث بالنموذج المفاهيمي:** فالنظرية تزودنا بإطار مفاهيمي حول الظاهرة المدروسة، فكل علم يشكل جسم من الحقائق المنظمة، حيث يقوم الباحث باختيار مجموعة من الحقائق من النظرية ويطور المفاهيم المرتبطة ببعضها.
- **التلخيص:** فالنظرية تلخص ما تم معرفته حول أهداف الدراسة.
- **التوحد بمعنى التشابه:** فالنظرية تعطينا أفكارا عامة بعد الملاحظة مباشرة، فملاحظة سقوط التفاحة عن الشجرة تم ربطها مباشرة بقانون الجاذبية.
- **التنبؤ:** ويعني إمكانية استخدام التعميم النظري للتنبؤ بالحقائق واكتشاف غير المعلوم من المعلوم.
- **الفجوات في المعرفة:** إن النظرية تدلنا على مناطق لم يتم اكتشافها بعد، فتلك الفراغات يمكن معرفتها من خلال الأسئلة التي تثار في النظرية.

2. خصائص النظرية

يؤكد الباحث عبد الغفار رشاد القصبي على مجموعة من الخصائص لا بد من توفرها في النظرية وهي كالآتي:[2]

- أن تتيح النظرية الفرصة لاستنتاج نتائج يمكن اختبارها امبريقيا.
- أن تتماشى النظرية مع الملاحظات المباشرة ومع النظريات السابقة التي ثبت صحتها، كما أنه تتوقف أهميتها على قدرتها على التفسير والتنبؤ والتعميم.
- أن تكون صياغتها واضحة وبأسلوب بسيط موجز، كما يجب أن تكون شاملة بحيث لا تهمل بعض العوامل والمتغيرات لمجرد صعوبة تفسيرها.

[1] منذر الضامن، **أساسيات البحث العلمي**، ط، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007، ص ص. (39- 40).

[2] عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة**، الكتاب الأول التحليل السياسي ومناهج البحث، المرجع السابق، ص. 63.

- النظرية مؤقتة فهي تتغير وتحل محلها نظريات أكثر تقدما وتماسكا تشتمل على إجابات أكثر عمقا للتساؤلات المطروحة الأمر الذي يسمح بتطور العلم.

3. خطوات بناء النظرية

إنه ومن أجل أن تكون النظرية علمية ولها القدرة على التعمق وتطوير المعرفة بالظواهر، لا بد من اتباع مجموعة من الخطوات المنهجية في عملية بناءها، وفي هذا الصدد فقد طرح الباحث "دوبن" Dubbin ثماني خطوات منهجية لبناء النظرية وهي كالتالي:[1]

- تحديد المفردات التي تشكل وحدات البناء ومتغيراته.
- صياغة القواعد التي توضح العلاقات بين الوحدات.
- الإطار النظمي وهي البيئة التي تعمل فيها النظرية.
- رسم الحدود بين العناصر الفرعية للقضية.
- الاشتقاقات وهي العبارات المنطقية المكونة للنظرية.
- الفرضيات وهي المقولات التي تحكم العلاقات بين المفردات.
- الدلالات العلمية وهي المعايير والمؤشرات التي تربط المفردات.
- البحث وهو الاختبار العملي لمدى سلامة وصحة التنبؤات والعلاقات.

ثانيا: الاقتراب

يُعد الاقتراب من المصطلحات القريبة من مصطلح المنهج أو التي تتقاطع جزئيا معه، فالاقتراب عبارة عن استراتيجية عامة أو أسلوب تحليلي يؤخذ كأساس في الدراسة وتحليل الظواهر السياسية أو الإعلامية أو الاجتماعية، وغالبا ما يتم استخدامه في تحديد نقاط التركيز في الدراسة، وفي كيفية معالجة المواضيع أو الاقتراب منها، وعملية تحديد وحدات التحليل تؤثر بشكل مباشر في اختيار المفاهيم والاستنتاجات التي يسعى الباحثون للتوصل إليها.[2]

---

[1] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 14.

[2] عمار بوحوش، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، ط، كتاب جماعي، برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019، ص. 14.

ويُشير الاقتراب إلى المعايير التي تنتقى خلالها الأسئلة والبيانات الملائمة، كما أن الكثير من الباحثين يقرنون الاقتراب بأحد المجالات التالية: العلوم الأكاديمية كالتاريخ والاقتصاد والاجتماع، فيقولون: الاقتراب التاريخي أو الاقتصادي، كما يمكن أن يقترن بالقوى السياسية والظواهر المختلفة كظواهر العنف السياسي مثل: الثورات والانقلابات، الحروب الأهلية، المظاهرات، الاغتيالات السياسية، ظواهر الاغتراب والصراع الاجتماعي، ثم القوى السياسية الهامة كالمؤسسات والسلطة والمسؤولين عن عملية صنع القرار.[1]

وتنقسم الاقترابات إلى نوعين هما:[2]

أ. **اقترابات عامة:** والتي تستخدم في الدراسات الاجتماعية في عمومها، وتتناول عددا كبيرا من الظواهر، ومن أمثلتها: الاقتراب السلوكي، المقاربة البنائية الوظيفية، اقتراب تحليل النظم.

ب. **اقترابات خاصة:** وهي التي تتعلق بظواهر خاصة كظاهرة القوة، ومن أمثلتها: اقتراب المناصب، اقتراب السمعة، اقتراب صنع القرار.

ويستخدم الاقتراب كإطار لدراسة وتحليل الظواهر السياسية والإجتماعية، كما أنه يساعد الباحثين والمحللين على تحديد المواضيع الأكثر أهمية وإيضاح جوانبها الأساسية، كما يعينهم على الكيفية التي يعالجون بها مواضيعهم، وعليه فإن الاقتراب يؤثر في اختيارنا للمناهج والوسائل المستخدمة في الدراسة.[3]

ثالثا: النموذج

يشير النموذج إلى نوع من أنواع الأدوات العلمية النظرية في تحليل الظواهر الاجتماعية، ويتميّز عن أدوات البحث الأخرى من ناحية خاصيته التجريدية وقيامه على أفكار نظرية معينة في التحليل، فالنموذج يساعد الباحث على الضبط والتحكم في التحليل بشكل يرسم له خطوط البحث المُوصلة بشكل مباشر للأهداف المرسومة أو النتائج المتوقعة.[4]

ويُعرّف النموذج على أنه بناء نظري يتضمن عدد من المتغيرات، بينها علاقات محددة يمكن استخدامه كمرشد في دراسة الظاهرة السياسية، فهو بُنية أو هيكل يحتوي على مجموعة من المتغيرات

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 14.

[2] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، المرجع السابق، ص. 15.

[3] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 14.

[4] عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص. 21.

بينها علاقات محددة، كما أنه طريقة لتبسيط الظاهرة المعبرة عن العالم الواقعي، خاصة وأنها عادة ما تكون محدودة نوعا، فهي تكوينات أو تركيبات ذهنية لكنها قد تحمل قدرا من التشويه، عندما تستخدم لتشير إلى انجاز نظري.[1]

كما يُعرفه الباحث ديفيد ويللر D. Willer بأنه:" تصوّر لمجموعة من الظواهر يتم تكوينه على أساس عقلاني، ويكون هدفه النهائي تزويد النسق الصوري الذي عندما يتم تحقيقه أصبح نظرية، بالحدود والعلاقات والقضايا".[2]

والنموذج عبارة عن صورة نظرية ومبسطة لما هو موجود في عالم الواقع، أي أنه: عبارة عن بناء مشابه للواقع. كما أن النموذج هو أداة التمثيل للواقع وإدراكه في بعض جوانبه الأكثر مغزى وأهمية، وهو مركب ذهني من مفاهيم معينة يقوم على مجموعة من العلاقات الارتكازية، وهذه العلاقة بنائية أي أنها تُعنى بالتغير في آن واحد لعناصر النموذج، حيث أن التغير في أحد هذه العناصر يجّر تلقائيا التغير في بقية العناصر بحكم الارتباط، دون أن يعني ذلك وجود علاقة سببية بين هذه العناصر، وفي الغالب يمكن التعبير عن هذه العلاقات بصورة رياضية، والنموذج كأداة للإدراك العلمي يجب أن يتسم بالوضوح المفاهيمي.[3]

ويمكن التمييز بين النظرية و النموذج من خلال ما يلي:[4]

- إذا كانت النظرية تتضمن عدد كبير من المفاهيم يلزم تعريفها تعريفا إجرائيا، أو اختيار المؤشرات الدالة عليها، وبالتالي قد لا يكون لها مقابل في الواقع الملموس، فإن النماذج تمثل تجريدا للواقع، فهي تُعد أبنية اصطناعية للواقع، مع أنها تأخذ صيغا وأشكالا مختلفة للتعبير عن ذاتها عبر المفاهيم والأشكال والمخططات أو المعادلات الرياضية، فمهمتها مساعدة الباحث والمستخدم لها في وصف وشرح وفهم الظاهرة المدروسة.
- تُعد النظرية بناءا ذهنيا كبيرا مفصلا، في حين يعد النموذج بناءا ذهنيا مصغرا أي أنه نظريو مصغرة، فالنظرية هي المرحلة الأولى لبناء النماذج، حيث يبنى النموذج استنادا إلى ما تقدمه النظرية من فروض ومفاهيم علمية كما أنه قد يأتي موضحا لها.

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة، الكتاب الأول التحليل السياسي ومناهج البحث، المرجع السابق، ص. 53.

[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 22.

[3] محمد شلبي، المرجع السابق، 15.

[4] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 17.

- تبنى النظرية من أجل الفهم والتفسير بشأن الواقع المستهدف من خلال تبني مجموعة من الفروض، في حين أن النموذج فهو قد يبنى من مجموعة فروض كالنظرية، أو أنه قد يبنى من مجموعة مفاهيم علمية كمفهوم القوة، النسق...الخ، وبالتالي فإن بعض الباحثين يؤكدون على أن فروض النموذج إذا كانت مستقرأة من الواقع عن طريق الملاحظة وتحققت صحتها بالتجريب فهي نماذج علمية، أما إذا كانت فروضها مستنبطة من مقدمات لا واقعية (ميتافيزيقية، عقلية...الخ) فهي نماذج لا علمية.

رابعا: النموذج المعرفي

إن النموذج المعرفي **Paradigm** والذي اشتهر به الباحث **توماس كوهين Thomas Kuhn** (1970)، إذ يمثل التوجه الأساسي للنظرية والبحث، فالنموذج المعرفي هو نظام متكامل من التفكير، بحيث يتضمن مجموعة من الافتراضات الأساسية وجملة من الأسئلة والقضايا التي تتطلب إيجاد حلول لها.[1]

ويعرّف النموذج المعرفي على أنه بناء نظري يتضمن عدد من المتغيرات بينها علاقات محددة، أو هو طريقة لتبسيط الظاهرة المعبرة عن العالم الواقعي.[2]

والنموذج المعرفي هو مجموعة متألفة منسجمة من المعتقدات والقيم والنظريات والقوانين والأدوات والتكنيكات والتطبيقات يشترك فيها أعضاء مجتمع علمي معين وتمثل تقليدا بحثيا كبيرا أو طريقة في التفكير والممارسة، ومرشدا أو دليلا يقود الباحثين في حقل معرفي ما.[3]

كما أن النموذج المعرفي هو منظار يُنظر منه إلى الأشياء والقضايا المختلفة، وهو إطار مرجعي لرؤية العالم الاجتماعي، هذا المنظار المشحون بالقيم والافتراضات والتقنيات والمفاهيم هو الذي يجعلنا ننظر إلى الأشياء بتلك الطريقة، وقد وجد مفهوم النموذج المعرفي في الدراسات الاجتماعية منذ عهد قديم، إلا أنه تلقى دفعة قوية على يد **توماس كوهين** في كتابه بنية الثورات العلمية **The Structure**

[1] Lawrence Neuman, **Social Research Methods: Qualitative and Quantitative Approaches**, 7th ed, United States of America: Pearson New International Edition, 2014, p. 96.

[2] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 17.

[3] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 23.

Of Scientific Revolution الذي صدر سنة 1962، والذي كان له أثر كبير في الدراسات الاجتماعية اللاحقة.[1]

إن ما يقصده توماس كوهين بالنموذج المعرفي هو ما يمكن أن يُطلق عليه "سر المهنة" أو "روح الصنعة)، فعادة ما تكون هناك حدود بين المجتمعات العلمية والمدارس المختلفة تضيق وتتسع طبقا لمستويات معينة، كما أن هناك مدارس متنافسة في كل علم من العلوم، إلا أنها تشترك جميعها في نموذج معرفي واحد، فهناك المجتمع العالمي للعلوم الطبيعية ومن داخله مجتمعات لعلوم الفيزياء والكيمياء وداخل كل منها مدارس متعددة.[2]

والنموذج المعرفي هو بمثابة نافذة ذهنية ينظر خلالها الباحث إلى العالم، وعليه لا نستغرب حدوث اختلافات في النتائج المحصل عليها من باحثين ينظرون إلى قضية واحدة، إذ يرجع ذلك الاختلاف إلى النموذج المعرفي لكل منهما. كما أن النماذج المعرفية لا تثبت على حالة واحدة ولكن يعتريها التغير عند فشل نظرياتها في الإجابة عن الأسئلة المطروحة فتظهر نماذج جديدة.[3]

خامسا: المتغيرات

المتغيّر هو مفهوم تطبيقي له قيمتان أو أكثر، والمفاهيم التي يتم تطبيقها امبريقيا مثل (الطبقة الاجتماعية، المشاركة السياسية، الجنس) تعامل كمتغيرات، فعلى سبيل المثال هناك خمسة قيم على الأقل لمفهوم الطبقة الاجتماعية وهي: منخفض، الوسط المنخفض، الوسط، الوسط العالي، العالي، كما أن الدخل كمفهوم يمكن أن تكون له ثلاث قيم وهي: المنخفض، المتوسط، العالي، كما أن هناك متغيرات لها قيمتان فقط كالجنس: ذكر وأنثى، وإن كانت معظم المفاهيم في العلوم الاجتماعية متعددة القيم.[4]

كما يُعرّف المتغير بأنه:" أي حدث أو موقف أو سلوك أوخصائص فردية متباينة، وهو بناء أو خاصية لها قيم وعلامات مختلفة".[5]

---

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 24.

[2] نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي-النظرية-المنهج**، ط، بيروت، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002. ص. 60.

[3] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 24.

[4] أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، الدوحة: المكتبة الأكاديمية، 1994، ص. 40.

[5] منذر الضامن، المرجع السابق، ص. 53.

فالمتغيرات هي مفاهيم لها خصائص كمية وكيفية، وقد تكون تابعة أو مستقلة، والمتغيرات التابعة هي التي تعتمد على الأقل على متغير واحد آخر، أما المتغيرات المستقلة فهي لا تتأثر تماما بالمتغيرات الأخرى.[1]

وتستخدم المتغيرات عادة لوصف بعض الأشياء القابلة للتغير أو الأشياء القابلة للقياس، والمتغير يأخذ قيما صغيرة أو كبيرة، أو يصنف على أساس اللون أو الجنس، أو القوة والضعف، أو الاستقرار والتوتر، أو السن، أو الوضع الاقتصادي، والمتغيرات هي الجانب القابل للملاحظة من الظاهرة أي المؤشرات الدالة والمعبرة عن المفاهيم.[2]

هناك عدة أنواع من المتغيرات ذات القيمتين أو المتعددة القيم في البحوث العلمية، وهي كالتالي:[3]

أ. **المتغير المستقل أو الأصيل Independent Variable:** وهو الذي يؤدي تغير قيمته إلى التأثير على قيم متغيرات أخرى، وهناك من يسميه السبب أو العلة.

ب. **المتغير التابع Dependent Variable:** وهو الذي تتوقف قيمته على قيمة متغيرات أخرى، بمعنى أنه يتأثر بها ويتغير طبقا لها، وهناك من يسميه النتيجة أو المعلول.

والجدير بالذكر أن اعتبار المتغير مستقلا أو تابعا يتوقف على العلاقة التي يتضمنها الافتراض، فنفس المتغير قد يكون مستقلا في بحث ما وقد يكون تابعا في بحث آخر.

مثال: – كلما زاد عدد جماعات المصلحة في الدولة (متغير مستقل) ارتفع مستوى الانفاق الحكومي على برامج الرفاه الاجتماعي (متغير تابع).

– كلما زاد الانفاق الحكومي على برامج الرفاه الاجتماعي (متغير مستقل) ازداد عدد جماعات المصلحة في الدولة (متغير تابع).

ت. **المتغير الوسيط Intervening Variable** : وهو الذي يتوسط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع. وتؤثر قوة المتغير الوسيط على قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة، الكتاب الأول التحليل السياسي ومناهج البحث، المرجع السابق، ص. 54.

[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص.21.

[3] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص ص. (73- 75).

المستقل والتابع، وعليه فإن معرفة الباحث بدور هذا المتغير من شأنها أن تؤثر على توقعاته أو تصوراته للعلاقات بين المتغيرات.

وحسب المثالين السابقين فقد كان المتغير الوسيط كالتالي:

- النشاط الذي تمارسه جماعات المصلحة للحصول على مكاسب من الحكومة.

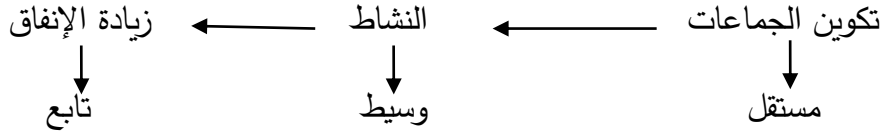

- إدراك فرصة الحصول على المكاسب عن طريق النشاط.

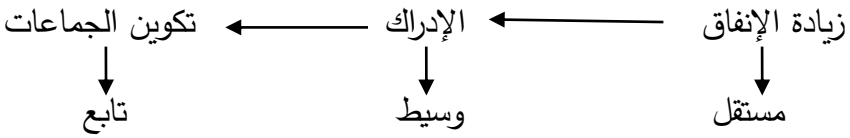

ث. المتغير المُسبّب Antecedent Variable: وهو المتغير الذي يسبق أو الذي يؤدي إلى المتغير المستقل، فدراسات التصويت في الولايات المتحدة أظهرت أن الذين لديهم انتماء حزبي قوي هم الأكثر ميلا إلى الإدلاء بصوتهم من أولئك الذين ليست لديهم هوية حزبية واضحة، وبالتالي فيمكن إفتراض أن قوة الانتماء الحزبي تفضي إلى ممارسة حق التصويت، وقد يزعم البعض أن قوة الإنتماء الحزبي للوالدين تلعب دورا هاما في تفسير شدة ولاء البعض للأحزاب عن غيرهم، وبالتالي فإن الهوية الحزبية للوالدين هي بمثابة متغير في السلسلة السببية التي تؤدي إلى التصويت.[1]

ويُوضح الشكل الموالي أنواع المتغيرات في العلاقة السببية.

[1] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص ص. (73- 75).

الشكل رقم (02): أنواع المتغيرات في العلاقة السببية

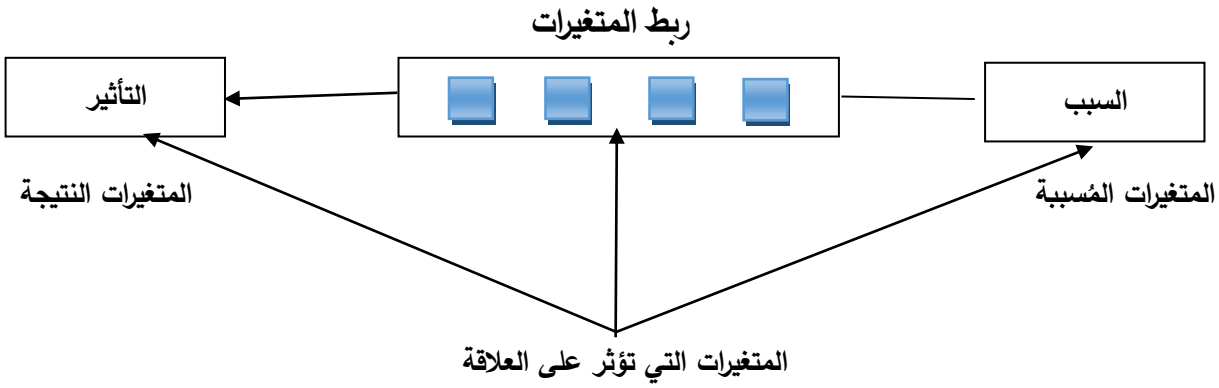

Source: Ranjit Kumar, **Research Methodology a step-by-step guide for beginners,** 3rd ed, Great Britain: Tj international, 2011, p. 76.

وهناك عدد من الباحثين من يميل إلى تفصيل أكثر في المتغيرات، فيضيفون متغيرات أخرى تتمثل في الآتي:[1]

1. **المتغيرات الدخيلة:** وهي التي لا أساس لها في النظرية السياسية المعيارية أو التحليلية، كما أنه لا يوجد أي حجة منطقية للتعامل معها كمتغيرات أو مؤشرات لمتغيرات نريد قياسها، وعليه لا بد من استبعادها من عملية التحليل.
2. **المتغيرات الضابطة:** وهي متغيرات مستقلة يحتمل أن يكون لها تأثير وجودا واتجاها فتوضع في التحليل ثم تحذف للبحث عن إمكانية أن تكون لها قيمة تحليلية أو تفسيرية، وحتى لو علمنا أن لها تأثير لكننا لسنا واثقين من اتجاه التأثير، وبالتالي يتم وضعها في التحليل ثم تحذف من أجل اختبار مدى جدواها واتجاهها.
3. **المتغيرات الكامنة:** وهي التي لم تظهر في التحليل بسبب خطأ في عملية تحديد المتغيرات المستقلة، كما قد تكون هذه المتغيرات غائبة تماما عن التحليل أو توجد بعض مظاهرها ومؤشراتها دون إدراك من الباحث لذلك.

[1] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص ص. (60- 61).

سادسا: الاستقراء

يقصد بالاستقراء هو تتبّع الجزئيات للتوصل إلى حكم كلي، وهو أسلوب من أساليب الحكم المنطقي، ويتشكل بعد قراءة عدة حالات ومن ثم التعميم، ويستخدم الاستقراء عندما تتم دراسة حقائق جديدة أو يتم اكتشافها، وعليه فإن التعميم يتم على هذا الأساس، وعند استخدام الأسلوب الاستقرائي لا بد من أخذ الحالات التالية بعين الاعتبار:[1]

- أن تكون الملاحظة دقيقة ومسجلة، ونفس الأمر بالنسبة للبيانات التي تم تجميعها.
- ضرروة أن تغطي الملاحظات الحالات الممثلة لمجتمع الدراسة.
- يجب أن تغطي الملاحظات العدد الكافي من الحالات.
- يجب أن تبنى النتائج وتعمم على الحالات المدروسة.

ويعكس الاستقراء **Induction** وجهة النظر الوضعية للاستدلال، إذ تستمد النظرية مقومات بناءها من استقراء الوقائع، ولهذا الاتجاه أساسه الرياضي، فالتنبؤ والتفسير يعتمدان على الاستنتاج من الجزء وصولا إلى الكل. فهو يتبع أسلوب الملاحظة المنظمة للظواهر، وفرض الفروض وجمع البيانات عن الظواهر محل الدراسة لينطلق بعد ذلك إلى التعميم.[2]

سابعا: الاستنباط

المقصود بالاستنباط بأنه عملية عقلية تمثل تطبيق العام على الخاص، ويعتبر هذا الانتقال من العام إلى الخاص جيد في حل المشكلات، غير أنه لا يفيد في الوصول إلى حقائق جديدة، وأثناء استخدام الأسلوب الاستنباطي لا بد من مراعاة الجوانب التالية: [3]

- أن تكون القاعدة العامة للافتراضات صحيحة.
- أن تطبّق القاعدة العامة على الحالات المدروسة فقط.

كما يعرف الاستنباط **Deduction** بأنه مجموعة من الإجراءات الذهنية التي تبدأ من العام متجهة إلى الخاص، فهو مجموعة عمليات ذهنية تدور كلها في العقل بمنأى عن الواقع، إذ تبدأ من فكرة عامة

[1] منذر الضامن، المرجع السابق، ص. 25.

[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 25.

[3] منذر الضامن، المرجع السابق، ص. 26.

شائعة أو مبدأ عام، فهي عمليات استنباط النتائج من مقدماتها المنطقية. وينطلق الاستنباط من التجريد ليصل إلى الواقع، إذ ينتقل من المستوى التجريدي إلى المستوى الإجرائي باشتقاق القضايا الإجرائية والتي تمهد للفروض القابلة للاختبار.[1]

ثامنا: المقاييس

إن الكثير من المفاهيم السياسية معقدّة بحيث لا يكفي تعريف أي منها إجرائيا بمؤشر واحد، بل لابد من وضع أكثر من مؤشر للمفهوم الواحد، مما يقتضي بناء مقياس يضم المؤشرات الموضوعية للمفهوم أي يربطها معاً، وقد استعملت الكتابات الأجنبية اصطلاحين في هذا الصدد هما: Index و Scale فالأول يتكون من قيم مؤشرات لا تعكس مستويات مختلفة من القوة أو الشدة، في حين يتكون الثاني من قيم مؤشرات تتفاوت درجات شدتها، وكثيرا ما يتم استخدام الكلمتان بالتبادل، أما في اللغة العربية فتعرف الكلمتان بلفظ "مقياس".[2]

1. تعريف القياس

يُعرّف القياس بأنه العملية التي تحدد من خلالها القيمة أو المستوى كميا أو كيفيا لما يوجد في وحدة التحليل من مميزات، وعادة ما تستخدم أساليب القياس في عملية سبر الآراء الخاصة باستطلاع الرأي العام حول قضية معينة.[3]

إن القياس بصفة عامة يعني تحديد خصائص الشيء المراد قياسه وتقديره، ولكي نتمكن من القياس لا بد أن يكون الشيء المراد قياسه قابلا للملاحظة والقياس، وتكون هناك وسيلة محددة لقياسه، وبما أن المفاهيم السياسية والاجتماعية مفاهيم عامة غير محددة تحديدا دقيقا، وعليه فإن أول خطوة في هذا الطريق هي تحديدها بطريقة تجعلها ممكنة الملاحظة وخاضعة للقياس أي تحويل المفاهيم إلى متغيرات أو مؤشرات.[4]

إن عملية القياس مهمة للبحث العلمي فهي تقيم الجسور والعلاقات بين الافتراضات النظرية والواقع الامبريقي الذي نستهدف فهمه وتفسيره، فكثيرا ما يتم استخدام مفاهيم نظرية ولكنها تظل قاصرة الدلالة

---

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 24

[2] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص. 171.

[3] عبد الناصر جندلي، **تقنيات ومناهج البحث العلمي في العلوم السياسية والاجتماعية**، ط3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص. 42.

[4] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 22.

العلمية، وتزداد أهمية حينما نضفي عليها قيما تحاول الإحاطة بها، فعلى سبيل المثال يمكن قياس الحرمان ونرى مدى ارتباطه بالعنف السياسي وهو ما قام به الباحث جور Gurr في مناطق مختلفة، إلا أن التعامل مع المقاييس والمؤشرات بحاجة إلى المزيد من الحيطة والحذر خاصة في ميدان الدراسات الاجتماعية، فالذي يبني المقياس أو المؤشر يقوم بذلك من خلال منظوره الفكري والمعرفي للأشياء.[1]

2. مُتطلبات بناء المقاييس

عند قيام الباحث ببناء أي مقياس لا بد عليه من الإجابة على السؤالين التاليين:[2]

أ. **ما هي المؤشرات التي سيتكون منها المقياس؟** والإجابة على هذا السؤال مرهونة بالتعريف الإجرائي المقترح للمفهوم، ومدى كفايته وصدقه، فعلى الباحث أن يبني المقياس من تلك المؤشرات التي يرى بأنها تعبّر عن المفهوم، فإذا أراد بناء مقياس للتعصّب مثلا، فعليه أن يستخدم مؤشرات تدّل عليه بدقة كالجوار، المساواة في الحقوق والمصاهرة.

ب. **على أي نحو سيتم وزن المؤشرات؟** للإجابة على هذا السؤال على الباحث أن يعطي كل المؤشرات نفس الوزن ما دام يرى أنها تتساوى في درجة الأهمية من حيث التعبير عن المفهوم (إعطاء نقطة للموافقة، نقطتين للرفض بالنسبة لكل واحد من مؤشرات التعصّب المذكورة سابقا)، وعلى العكس، قد يفاضل الباحث بين المؤشرات فيخص أحدها بوزن أكبر من غيره ما دام يراه أكثر منها أهمية في الدلالة على المفهوم (فمثلا قد يعطي نقطتين للموافقة وأربعة نقاط للرفض بالنسبة لمؤشر المساواة في الحقوق، كما قد يخصّص نقطة للموافقة ونقطتين للرفض بالنسبة لكل من المؤشرين الآخرين)، وغالبا ما يعمد الباحثون إلى مبدأ الأوزان المتساوية لسبب بسيط هو عدم التيقن من درجة أهمية كل مؤشر.

3. أنواع المقاييس

حدد الباحثون ثلاثة أنواع من المقاييس وهي كما يلي:[3]

أ. **المقياس الإسمي Nominal Index:** هذا المقياس لا يعدو أن يكون نوعا من التصنيف، حيث يتم تقسيم المفردات إلى فئات دون أي ترتيب من حيث المستوى أو القوة، كتصنيف الطلبة

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 23.

[2] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص. 172.

[3] نفس المرجع، ص ص. (172- 176).

في فئات تبعا للإنتماء السياسي: ناصري، بعثي، إخوان...الخ، فلا يمكن الجزم بأن الإنتماء السياسي لدى فئة أقوى أو أضعف منه لدى الفئات الأخرى، كما يمكن أن يكون التصنيف تبعا لمتغيرين اثنين (أ و ب) يشتمل كل واحد منهما على مجموعتين، فمثلا لو أردنا قياس العلاقة بين النوع (ذكر، أنثى) وعضوية الأحزاب (منضم، غير منضم) في مجموعة مكونة من 100 فرد، سيتكون لدينا أربعة مجموعات: (ذكور أعضاء)، (ذكور غير أعضاء)، (إناث عضوات)، (إناث غير عضوات).

ب. **المقياس الترتيبي Ordinal Index**: وفيه يتم تقسيم المفردات أو الحالات إلى فئات مع ترتيبها، كأن يتم توزيع طلبة الجامعة إلى ثلاث مجموعات تبعا لمستوى الوعي السياسي: مجموعة مرتفعة الوعي، مجموعة متوسطة الوعي، مجموعة منخفضة الوعي. ومن أجل بناء مقياس ترتيبي للوعي السياسي لا بد من البدء بالتعريف الإجرائي لمفهوم الوعي، بمعنى القيام بالتعبير عنه بمؤشرات واقعية، مثلا إذا حددنا الوعي إجرائيا بالمؤشرات الثلاثة التالية: (تسمية ثلاثة من لجان مجلس الشعب، تسمية وزراء ثلاث وزارات، ذكر ثلاث مشاكل دولية معاصرة)، ثم نعطي أوزانا لتلك المؤشرات، ولنفترض أننا خصصنا لكل منها ثلاث درجات بواقع درجة لكل عنصر، بمعنى أن الدرجة الكلية للمقياس=9 نقاط ويمكن توزيعها إلى ثلاث مستويات (7– 9) وعي مرتفع، (4– 6) وعي متوسط، (0– 3) وعي منخفض، ويتحدد مستوى وعي المبحوث بمجموع ما يتحصل عليه من نقاط. إن الأسلوب الترتيبي يستخدم كذلك في قياس متغيرين بينهما علاقة افتراضية، مثال: "كلما ارتفع مستوى الوعي السياسي للفرد إزدادت مشاركته في الحياة السياسية"، وبنفس الطريقة التي بنينا بها مقياس للوعي يمكن بناء مقياس للمشاركة السياسية، ومن ثم سيصبح لدينا مقياسان، وبالتالي فإن إختبار الفرضية السابقة هو اختبار لإتجاه وقوة العلاقة بينهما: يعني هل أولئك الذين يعكسون مستوى عاليا من الوعي لديهم نفس المستوى من المشاركة؟ وهل أصحاب الوعي المتدني يظهرون مشاركة ضعيفة؟.[1]

ت. **المقياس المتصل Interval Index**: حسب هذا المقياس فإنه يتم تقسيم المفردات أو الحالات إلى فئات مرتبة مع بيان المسافة بين كل فئة والتي تليها، فعلى سبيل المثال إذا أردنا قياس

[1] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص ص. (174- 176).

المكانة الاقتصادية– الاجتماعية لعدد من أرباب الأسر فإنه يمكن الإعتماد على الأسلوب المتصل بإتباع الخطوات الآتية:[1]

- **تحديد أوجه المكانة الاقتصادية– الاجتماعية:** يمكن تحديدها مثلا في الدخل والتعليم والمهنة، بحيث أنه كلما زاد دخل الفرد وارتفع مستوى تعليمه وزاول مهنة أكثر هيبة علت مكانته الاقتصادية– الاجتماعية.

- **التعريف الإجرائي لكل من الدخل والتعليم والمهنة:** فلنفترض أننا جعلنا الدخل السنوي للأسرة مؤشرا للدخل، وعدد السنوات التي قضاها الفرد في الدراسة مؤشرا للتعليم، ومتوسط درجة الهيبة على المهنة مؤشرا للمهنة تتراوح من (0– 100).

- **إعطاء أوزان متساوية للمؤشرات الثلاثة (الدخل، التعليم، المهنة):** إنه وبغرض إعطاء أوزان متساوية للمؤشرات الثلاثة يظهر أن:

مقياس المكانة = درجة الدخل+ درجة التعليم+ درجة المهنة.

لكن من الصعب جمع الدرجات الثلاثة لإختلاف أساس القياس، فالدخل مقاس بالجنيه، والتعليم مقاس بعدد السنوات الدراسية، والمهنة مقاسة بالمهابة، وبالتالي فإنه لا بد من إيجاد أساس مشترك لها جميعا.

- **تحويل درجات الدخل والتعليم إلى وحدات هيبة تقع بين (0– 100):** بما أنه من الصعب تحويل درجة المهنة والتي تتراوح بين (0– 100) فإن الإجراء العملي هو تحويل درجا الدخل والتعليم إلى وحدات هيبة تقع بين (0– 100)، ويتم ذلك من خلال معرفة الوضع النسبي للفرد بمعنى وضعه مقارنة بأوضاع أفراد آخرين من حيث الدخل والمستوى التعليمي.

- **تقدير نسبة الأفراد في الدخل والمستوى الدراسي لديهم:** فإذا كان دخل الفرد 7000 جنيه فإنه يتم تقدير نسبة الأفراد الذين يقل دخلهم عن 7000 جنيه، وعلى إفتراض أن تلك النسبة هي 70%، الأمر الذي يعني أن ذلك الشخص يتقدم على 70% من السكان ويتخلف عن 30% منهم، وحسب مقياس (0– 100) فيمكن وضعه عند درجة 70 والتي تشير إلى وضعه النسبي من حيث الدخل، أما بالنسبة للمستوى التعليمي فإنه إنطلاقا من معرفة عدد السنوات التي قضاها

[1] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص ص. (174– 176).

هذا الشخص في التعليم ولنفترض أنها 10 سنوات سيتم تقدير نسبة الأفراد الذين تقل عدد سنواتهم الدراسية عنه، ولتكن مثلا 60%، الأمر الذي يعني أن هذا الشخص هو أكثر تعليما من 60% وأقل تعليما من 40% من السكان، وحسب مقياس (0- 100) فيمكن وضعه عند درجة 60 والتي تشير إلى وضعه النسبي من حيث التعليم. أما فيما يخص درجته من حيث المهنة فهي 80.

- **القيام بجمع الدرجات المتحصل عليها:** وفيها يتم جمع الدرجات التي تحصل عليها الفرد بالنسبة للمؤشرات الثلاثة بغرض قياس مكانته الاقتصادية- الاجتماعية، ومن ثم نتحصل على المجموع كما يلي: المكانة الاقتصادية- الاجتماعية= 70+ 60+ 80= 210.

- **القيام بنفس الخطوات السابقة مع باقي أرباب الأسر:** بحيث تكون لدينا درجة كلية لكل منهم تدل على مكانته.

- **تصنيف أرباب الأسر حسب درجات مكانتهم:** وفيها نقوم بتصنيف أرباب الأسر حسب درجات مكانتهم في فئات متصلة يتراوح مداها بين أدنى درجة ولتكن صفر مثلا وأقصى درجة وهي 300، وفي حدود هذا المدى ستكون تلك الفئات على النحو الآتي:[1]

- صفر إلى أقل من 50.
- 50 إلى أقل من 100.
- 100 إلى أقل من 150.
- 150 إلى أقل من 200.
- 200 إلى أقل من 250.
- 250 إلى أقل من 300.

[1] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص ص. (174- 176).

4. أساليب القياس للاتجاهات والعلاقات الاجتماعية

هناك أربعة مقاييس أساسية تستخدم لقياس الاتجاهات الاجتماعية والسياسية وهي كالتالي:[1]

أ. **مقياس "ليكرت" Likert Scale:** حسب هذا المقياس فإنه يتم وضع علامة مقابل كل سؤال يطرح ثم يتم جمع كل النقاط الخاصة بالإجابات كالآتي:

- إذا كان مجموع النقاط يفوق المعدّل فمعناه أن اتجاهات الرأي العام قد وافقت على الموضوع قيد الدراسة.
- إذا كان مجموع النقاط أقل من المعدّل فمعناه أن الرأي العام لا يرغب في الموضوع محل الدراسة والنقاش.
- إذا كان مجموع النقاط يساوي المعدّل فمعناه أن هناك نوع من التحفّظ بشأن الموضوع، وهكذا دواليك.

ب. **مقياس "جوتمن" Guttman Scale:** يعتمد هذا المقياس على التسلسل الكرونولوجي والترتيب التسلسلي للأسئلة المطروحة، ومهما كانت نوعية الإجابة عن الأسئلة المطروحة سابقا فإن الإجابة عن السؤال الأخير هي الحاسمة، بحيث أنه لو كانت الإجابة رقم (1) هي نعم والإجابة رقم (2) هي نعم والإجابة رقم (3) هي نعم أما الإجابة الأخيرة كانت لا فإن الإجابة الأخيرة هي التي تقبل فقط.

ت. **مقياس "ثرستون" Thurston Scale:** يعتمد هذا المقياس على المسافات المتساوية إذ تتألف وحداته من إحدى عشر (11) نقطة ويكون من الإيجاب إلى السلب، بحيث تكون الوحدات الأولى موجبة والثلاث التي تليها محايدة والإثنتان المتبقيتان سلبيتين.

ث. **مقياس "تباين الدلالة" Sementic Differential Scale:** إن الهدف من استخدام هذا المقياس هو معرفة توجهات الرأي العام من خلال مقارنة ثنائية الدلالة تعتمد على الصفات المتناقضة، مثلا القيام بعملية قياس توجهات الرأي العام الجزائري نحو قضية تعميم استعمال اللغة العربية بين مؤيدين ومعارضين.

[1] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص ص. (42- 43).

تاسعا: المؤشرات

المؤشرات هي جمع مؤشر، وهو معطى قابل للملاحظة يفيد في إدراك المدى (الحدود، الأحجام والأوزان)، كما أنه يسمح بمعرفة حضور الشيء أو غيابه في الواقع المدروس.[1]

ويمكن تعريف المؤشرات بأنها أدوات تستخدم الوقائع الاجتماعية في التعبير عن التغيرات الاجتماعية، وتسعى لقياس مدى تحقيق الأهداف الاجتماعية، فهي بصيغة أخرى دلالات لوقائع وسلوك وأبنية وعلاقات مختلفة، كما أنها تعبيرات لأوضاع معينة يمكن للباحث أن يدركها، وتفيد المؤشرات في كشف حقائق الأشياء والتعبير عنها بشكل علمي.[2]

وتستخدم المؤشرات لغرضين أساسيين هما:[3]

_ تحديد حجم المشكلة وقياسها قياسا دقيقا للوقوف على الوضع الراهن لها.

_ قياس حجم المشكلة في متابعة الخطة الموضوعة وتقييم الأداء أولا بأول، والوقوف على التقدم نحو تحقيق الأهداف سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة.

ويكمن الفرق بين المقياس والمؤشر في أن المقياس (Indice) يعبر عن تناسق مجموعة من المؤشرات، فعندما نتحدث عن مقياس الممارسة الديموقراطية من خلال مؤشرات عدد الصحف المستقلة، والتنظيمات الطوعية، في حين أن المؤشر(Indicateur) فهو العنصر الدال على قيمة معينة، فمثلا عدد الصحف المستقلة يعد مؤشرا من مؤشرات مقياس الديموقراطية.[4]

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 257.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، المرجع السابق، ص. 24.

[4] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 23.

عاشرا: وحدات التحليل

يقصد بوحدات التحليل بأنها مستويات التحليل التي يختارها الباحث كلبنة لمجموع البناء الذي يتولى دراسته.[1]

وحدات التحليل (Unit of analysis) هي الكيان الرئيسي الذي يتم تحليله في الدراسة، فهي تعبر عن "ما" أو "من" تتم دراسته، وفي البحوث الاجتماعية تشمل وحدات التحليل النموذجية الأفراد والمجموعات والمنظمات.[2]

عندما يفترض الباحث وجود علاقة بين متغيرين أو أكثر، فينبغي أن يفترض أيضا فرضية تحدد أنواع الفاعل السياسي ومستوياته، والذي يمكن أن تطبق عليه هذه الفرضية، وتسمى هذه الفرضية وحدة التحليل والتي يجب أن يتم اختيارها بعناية فائقة، وقد تكون وحدة التحليل الفرد أو المؤسسة أو الحكومة أو الدولة أو اتجاها أو نمطا سلوكيا معينا، فلدراسة عملية التصويت مثلا يكون الفرد هو وحدة التحليل، ولدراسة ظاهرة الديمقراطية قد يختار الباحث الدولة كوحدة للتحليل إذا كانت الفرضية ترى أن البلد الغني والذي يمتلك مؤسسات ديمقراطية، فالبلد هنا هو وحدة التحليل نظرا لأنه يمتلك خصائص البلدان الغنية التي تمثل المتغير المستقل، وديمقراطية المؤسسات تمثل المتغير التابع.[3]

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 20.

[2] موسوعة ويكيبيديا: وحدات التحليل، على الرابط التالي: ar.wikipedia.org تم تصفح الموقع بتاريخ: 26/11/2023.

[3] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 20.

المحـــــور الثـــالـث

مستويـــات البحـث العلمـــي

المحـور الثـالـث: مستويـات البحـث العلمـي

تمهيـد

إن المتخصصين في الدراسات المنهجية يختلفون بشأن مفهوم المستوى، فهناك من يطلق عليه وظائف العلم أو المنهج العلمي والتي تتضمن: الوصف والتفسير والتنبؤ والتحكم، وهناك من يسميها مستويات البحث العلمي ويقصد بها تناول الظاهرة عبر عدة مستويات، أو الغرض الذي يستهدفه البحث في عملية تفسير الظاهرة محل البحث والدراسة.[1]

وفي هذا المحور سيتم التطرق إلى مستويات البحث العلمي والتي تتمثل في: الوصف، التصنيف، التفسير والتنبؤ.

أولا: الوصف Description

إن مهمة وصف الظاهرة أو المشكلة السياسية تتجلى في الإجابة عن السؤال: ماذا حدث؟ وتتطلب الإجابة عن هذا السؤال الإجابة عن جملة من التساؤلات منها: متى وأين وكيف حدث هذا الحدث الذي قد يمثل الظاهرة؟ ويستدعي ذلك تحديد أطراف المشكلة أو الظاهرة والمتغيرات الفاعلة فيها وماهي موضوعاتها؟ [2]

فالوصف معناه إعطاء صورة كلية عن الظاهرة موضوع البحث، بهدف التعرّف على كينونتها، فالوصف يقوم بدراسة الظواهر المجهولة نسبيا لاستكشاف ملامحها تمهيدا لوضع فروض وإجراء اختبارات أكثر تعمقا.[3]

وتشمل عملية الوصف جمع بيانات مختلفة باستخدام المنهج المسحي وتقنيات أخرى لتقصي الحقائق، وما يميز البحوث الوصفية هي عدم قدرة الباحث في التحكم في المتغيرات، إذ يجب عليه أن يصف ما حدث وماذا يحدث.[4]

وتتضمن عملية الوصف دراسة الظاهرة السياسية كما هي في الواقع والكشف عن الحالة السابقة لها، بهدف توضيح خصائصها بدقة عن طريق تحديد بنيتها، مما يعني بيان مكوناتها الأساسية والعلاقات فيما

---

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**، الجزائر، 1997، ص. 46.

[2] طه حميد حسن العنبكي و نرجس حسين زاير العقابي، **أصول البحث العلمي في العلوم السياسية**، ط، العراق: دار أوما، 2015.ص. 31.

[3] بومدين طاشمة، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج والاقترابات**، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص. 10.

[4] Mimancha Patel and Nitin Patel, « Exploring Research Methodology: Review Article", **IJRR International Journal of Research and Review**, vol: 06, issue: 03, March 2019, pp. (49-50).

بينها، وهو ما يمثل الوصف الكيفي والموضوعي للظاهرة، أما الوصف الكمي فهو يركز على الأرقام والاحصائيات الخاصة بطبيعة الظاهرة، فالوصف بمثابة توضيح أو تقدير لحقيقة وحجم الظاهرة موضوع الدراسة ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى، وعليه أصبحت البحوث والدراسات السياسية المعاصرة تركز على الجانب الاحصائي لأهميته في توثيق البحث وترتيب بياناته وتوكيد موضوعيته، وبالتالي فالوصف يحقق فهما أكثر عمقا ودقة لحقيقة الظاهرة، ومن ثم يتحقق الوصف الموضوعي، والباحث في هذا الاطار –الوصفي– غير معني بتفسير الظاهرة وتحليل أبعادها وبيان آثارها أو الحكم عليها.[1]

ويستهدف الوصف جرد الواقع وينبغي أن يوافق الواقع الذي يصفه، وأن يستخدم الوصف مفاهيم مناسبة للوقائع التي يصفها، آخذا في عين اعتباره البيئة التي توجد فيها الوقائع ومكوناتها الثقافية والسياق التاريخي لها، وذلك لأن الوصف الجيد للظواهر يستطيع أن ينجز وظيفة التحليل لتلك الظواهر.[2]

وتستدعي مهمة الوصف جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات الدقيقة حول الظاهرة محل الدراسة، ومن خلال الوصف تتحقق درجة عالية من الموضوعية أكثر مما عليه الحال في حالة التحليل، وذلك لأن الوصف لا يتجاوز تحديد ماهية الظاهرة بهدف تشخيص الحقيقة، في حين أن التحليل قد يخضع للميول الشخصية للباحث.[3]

ثانيا: التصنيف Classification

تسعى مختلف العلوم من أجل الفهم والتفسير والتعميم إلى تنظيم أفكارها وتصنيف بياناتها في تصاميم يتم إعدادها سلفا بهدف الشرح وتوضيح الحالة أو الحالات المراد دراستها، ويهتم التصنيف بطريقة ارتباط بعض العناصر ببعضها حتى يتم وضعها في فئات وفق التماثلات التي تجمعها.[4]

ويعني التصنيف أنه يمكن النظر لخصائص الظاهرة من خلال روابط ثابتة نسبيا تربط هذه الخصائص أو الصفات، حيث يمكن وصف النظم السياسية من خلال تبيان الخصائص والعناصر المشتركة التي على أساسها تصنف أنماطها، ومن ثم تصنف النظم وفقا لانتقال السلطة أو طبقا لعنصر التعددية السياسية أو وفقا للوظائف التي تؤديها، ويستخدم التصنيف في دراسة المجتمعات حيث يمكن

[1] طه حميد حسن العنبكي و نرجس حسين زاير العقابي، المرجع السابق، ص. 32.

[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 47.

[3] طه حميد حسن العنبكي و نرجس حسين زاير العقابي، المرجع السابق، ص. 32.

[4] عمار بوحوش، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، ط، كتاب جماعي، برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019، ص. 36.

تصنيفها إلى مجتمعات تقليدية وانتقالية وحديثة، أو زراعية وصناعية، وذلك على اعتبار أن كل مجموعة تحمل عدد من الصفات المترابطة معا تتعلق بالأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية...الخ.[1]

ويقوم الباحثون في علم السياسة بوضع تصنيفات متنوعة تحتوي على جميع الحالات التي لها نفس الخصائص أو التي تختلف عن بعضها البعض، وذلك بهدف التبسيط المعرفي ومن أجل التفسير والفهم والتعميم، فيعملون على تنظيم الأفكار وتصنيف البيانات في تصاميم مُعدة مُسبقا من أجل شرح وتوضيح الحالات محل الدراسة بأسلوب دقيق وبسيط في آن واحد، وذلك وفق معايير نظرية محددة كتصنيف الدول الديمقراطية والدول غير الديمقراطية، الأنظمة المدنية والأنظمة العسكرية وغيرها، كما قد يعتمد على مجموعة معايير أكثر تعقيدا لتصنيف الأنظمة والأجهزة الحكومية المختلفة.[2]

وهناك العديد من الأعمال التي اعتمدت على التصنيف كهدف لها، كأعمال أرسطو الذي صنّف الحكومات إلى ستة أصناف على أساس معيار الشكل (جيد/ فاسد)، وعلى أساس حجم من يحكم (فردي/ أقلية/ أغلبية)، وهناك تصنيف الباحث صاموئيل فينر Samuel Finer في كتابه "تاريخ الحكومة" سنة 1997، حيث قام بتصنيف أنظمة الحكم إلى أربعة نماذج وهي: نظام القصر وتكون فيه السلطة في يد شخص واحد، نظام الكنيسة وفيها يكون القرار في يد رجال الدين، نظام النبلاء وفيه يسيطر على الحكم وعلى المجتمع نخبة متميزة، وحكومة المنتدى والتي تتشكل بناءا على الإرادة الشعبية لتتم ممارسة السلطة بشكل تعددي.[3]

ثالثا: التفسير Explanation

إن التفسير هو ركن أساسي في صرح البحث العلمي، فمعظم المناهج والاقترابات والأساليب تستهدف التفسير بدرجة أو بأخرى، أي أنها تسعى لإزالة اللُبس والغموض عن الظاهرة وكشف العلاقات والارتباطات التي تتحكم في الظواهر سواء كانت تلك الارتباطات سببية أي أن تكون إحداها سببا للأخرى، أو وظيفية أي أن يكون لإحداها تأثير معين في الأخرى. وفي سعينا لتفسير حادثة فإننا نكون بصدد التنقيب عن العوامل التي أدت إلى حدوثها، والظروف التي تساعد على وقوع الحوادث، فنحن بذلك نجيب عن السؤال لماذا؟ بخلاف الوصف الذي يستخدم السؤال ماذا؟. [4]

---

[1] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 10.

[2] هشام زغاشو وأمير وحشي، "منهجية البحث في السياسة المقارنة: دراسة نظرية في المفهوم والأهداف وأساليب التحليل"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، العدد الخامس، جانفي 2018، ص. 193.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[4] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 50.

إذن فالتفسير ضرب من ضروب التعميم، إذ يستطيع الباحث من خلاله أن يكشف عن العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة، والعلاقات التي تربط بينها وبين غيرها من الظواهر.[1]

ويسعى التفسير إلى معرفة لماذا تكون الظواهر على ما هي عليه بدلا من أن تكون شيئا آخر، إذ يستطيع الباحث من خلاله الكشف عن العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة والعلاقات التي تربط بينها وبين غيرها من الظواهر.[2]

وبالتالي فإن التفسير هو محاولة إيجاد إجابات للسؤالين لماذا؟ وكيف تحدث الأشياء؟ وتتضمن هذه العملية غربلة ومراجعة الدراسات السابقة حول الظواهر المماثلة، فمعظم البحوث بُنيت وفق أعمال للباحثين السابقين.[3]

ومن ثم فإن التفسير يهدف لاكتشاف الأسباب الكامنة وكذا العلاقات الموجودة بين مختلف العوامل التي توجّه الظاهرة، وفي معظم الحالات لا بد من مراجعة الدراسات السابقة حول الموضوع ومحاولة فصل المصادر الجيدة عن المصادر الأخرى غير الدقيقة أو الضعيفة.[4]

ويستخدم علم السياسة التفسير لشرح ظواهره المختلفة من أجل تقديم أجوبة علمية عنها، سواء تعلق الأمر بقضية نظرية تتعلق بتطوير البحث، أو من أجل الفضول العلمي، أو اختبار نظرية، أو إثبات فرضية، أو بهدف تقديم توضيحات علمية عن موضوع سياسي إلى رجال السياسة، من أجل اتخاذ قرار رشيد بفعل شيء ما أو الامتناع عنه. وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه التفسير في حقل الدراسات السياسية كصعوبة ضبط الظاهرة السياسية والتي تدخل فيها الإرادة الإنسانية العاقلة بحيث يستعصي التحكم في أطوارها وسلوكها، كذلك صعوبة الإنتظام والتكرار في الأنماط السلوكية للناس، إلا أن ذلك لم يمنع حقل الدراسات السياسية من تحقيق نتائج معتبرة في دراسة السلوك السياسي وتفسير بعض الظواهر كالإقبال على التصويت وعدمه، التحول السياسي السلمي أو العنيف وغيرها من الظواهر.[5]

---

[1] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 11.

[2] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، المرجع السابق، ص. 36.

[3] Jovita Kaur, **Methodology of Research and Statistical Techniques**, New Delhi: Sanjay Printers and Publishers, p. 06.

[4] Ibidem.

[5] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 50.

رابعا: التنبؤ Prediction

يشير التنبؤ العلمي إلى ما ستؤول إليه الظواهر والوقائع السياسية مستقبلا في حال توفرت معطيات أو ظروف معينة، ويرى الكثير من الباحثين أن الهدف المباشر للبحث العلمي هو إقامة تنبؤات محتملة للظواهر السياسية تقوم على أسس وقواعد علمية وواقعية سليمة.[1]

فنتائج البحث العلمي قد لا تقتصر مجالات الاستفادة منها واستخدامها على معالجة مشكلة آنية بل قد تمتد إلى التنبؤ بالعديد من الظواهر والحالات قبل وقوعها، ففي الوقت الحاضر هناك قدرة عالية على التنبؤ بالحالة الجوية لفترات قادمة، والتنبؤ بحدوث ظواهر طبيعية أخرى كالكسوف، وتستخدم نتائج البحوث العلمية في التنبؤ بحدوث الظواهر الاجتماعية بفضل استخدام الأساليب الاحصائية المناسبة حيث أصبح يعبر فيها عن الظاهرة بشكل رقمي أو احصائي مثل استخدام معامل (بيرسون) و (سيبرمان) في الارتباط، والتي تظهر نتائجها قوة الارتباط والدقة في النتائج.[2]

فالتنبؤ يهتم بما سوف يكون في المستقبل متجاوزا الوصف والتفسير إلى إقامة توقعات صحيحة للأحداث، لكن يبقى التنبؤ بالظواهر أمر نسبي في العلوم السياسية إذ يغلب عليها عدم التأكد لأن الظاهرة السياسية يكون محورها الإنسان الذي يصعب التحكم في سلوكه.[3]

إن التنبؤ هو بمثابة اختيار لمجموعة من العلاقات القائمة بين متغيرات أو ظواهر أو أحداث تقبل الملاحظة، ولذلك تكون تلك التنبؤات في شكل قانون أو نظرية علمية معلنة، ولا يتحقق القانون أو النظرية إلا بفهم تلك الوقائع والظواهر وتقديم تفسير لها في شكل حُكم احتمالي تتحدد درجة يقينه في ضوء التحقق الامبريقي للقانون أو النظرية التي تتضمن التنبؤ. فالتنبؤ يساعدنا على التحكم في مسار الظواهر وتوجيهها أن أمكن الوجهة التي تخدم أغراضنا.[4]

وبما أن الظواهر السياسية لها امتدادات مستقبلية فقد أصبحت الدراسات المستقبلية إحدى أهم المجالات المهمة التي يمكن من خلالها استشراف المسارات المتوقعة التي يمكن أن تسير إليها تلك الظواهر، وفي هذا الصدد تتردد مقولات تحليلية مثل: كل الاحتمالات واردة، التاريخ يعيد نفسه، فلا يوجد احتمال غير وارد لكن الاختلاف هو في نسبة الاحتمال وأيهما أقرب إلى الحدوث، بالإضافة إلى أن

---

[1] طه حميد حسن العنبكي و نرجس حسين زاير العقابي، المرجع السابق، ص. 36.

[2] خاضر صالح وصديقي فاطنة، "البحث الميداني في العلوم الاجتماعية (بين المشاكل والحلول)"، **مجلة سوسيولوجيا**، المجلد 01، العدد 03، 2017/12/14، ص. 186.

[3] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 12.

[4] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 53.

هناك الكثير من الظواهر والأحداث التي كانت قد حدثت في الماضي يمكن أن يتكرر حدوثها في الحاضر والمستقبل إذا توفرت لها نفس الظروف.[1]

ومن الأعمال التي تحمل حُججا تنبؤية الكتاب الذي قدمه عالم السياسة الأمريكي صاموئيل هانتنغتون Samuel. P. Huntington بعنوان "صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي الجديد"، فمن خلال هذا الكتاب صنّف هانتنغتون الحضارات الإنسانية إلى تسعة تجمعات رئيسية، ليتوقع بعدها أن العالم مُقبل على العديد من الصراعات ومن المحتمل أن تظهر في المناطق التي يشترك في تكوينها الثقافي والاجتماعي والديني حضارتين فأكثر أو مناطق الصدع كما يسميها.[2]

[1] طه حميد حسن العنبكي و نرجس حسين زاير العقابي، المرجع السابق، ص. 36.

[2] هشام زغاشو وأمير وحشي، المرجع السابق، ص. 195.

المحـــور الرابـــع
خطـــوات البحـث العلمـــي

المحـور الرابــع: خطـوات البحـث العلمــي

تمهيــد

البحث العلمي عبارة عن نشاط انساني يأخذ صورة التقصي أو الفحص الدقيق للتساؤلات التي تثار في ذهن الباحث حول مختلف الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها بهدف التوصل إلى حقائق أو قواعد عامة متبعا في ذلك خطوات علمية.

وفي هذا المحور سيتم التطرق إلى خطوات البحث العلمي والتي تتمحور حول: تحديد المشكلة البحثية، صياغة الفرضيات العلمية، تحديد المفاهيم والتعاريف ثم تأتي مرحلة جمع البيانات.

أولا: تحديد المشكلة البحثية

إن اختيار موضوع البحث يعد خطوة هامة وحجر الأساس في عملية البحث. فأول خطوة عند القيام ببحث سياسي هي اختيار موضوع ملائم، إذ يتوقف نجاح الباحث على توفيقه في اختيار الموضوع إلى حد كبير، فإن لم يحسن اختيار مشكلته البحثية فإنه من المتوقع أن يواجه بجملة من الاحتمالات السيئة منها:[1]

- الخروج نهائيا من دائرة البحث العلمي إذا وجد اليأس سبيلا إلى نفسه.
- تغيير موضوع البحث وما سينتج عنه من تبديد للوقت والجهد.
- المضي في بحث المشكلة الأصلية مع التوصل إلى نتائج تكون محدودة القيمة والأهمية.

1. **تعريف المشكلة البحثية:** هي ظاهرة طبيعية اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، يمكن متابعتها عبر الملاحظة والتحقق من عناصرها، كالفقر والجنوح والبطالة، هي ظواهر اجتماعية لها علاقة بالأسباب الاقتصادية، وحينما نتحول في معالجة الظاهرة نظريا وعلميا، ننتقل من المشكلة إلى الإشكالية، أي لمنظومة من المفاهيم المتعلقة بقضية الحرية كالعدالة والمساواة والفضيلة والسعادة، فالمشكلة هي حالة اجتماعية أما الإشكالية فهي التجسيد النظري للمشكلة.[2]

---

[1] كمال المنوفي، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة**، جامعة القاهرة، 2006، ص. 51.

[2] غازي فيصل حسين، **منهجيات وطرق البحث في العلوم السياسية**، ط1، عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2014، ص. 31.

ويُعرّف الباحث John.G.Tornsand المشكلة بأنها مسألة تحتاج إلى حل.[1]

أما الباحث John Geoffery فيرى أن المشكلة هي العقبة في طريق تلبيتنا لاحتياجاتنا.[2]

2. مصادر اختيار المشكلة البحثية: تتعدد وتتنوع المصادر التي يستمد منها الباحث السياسي موضوع دراسته نذكر منها ما يلي: [3]

أ. **ميدان التخصص:** لا شك أن علم السياسة يعد أغنى مصادر الحصول على المواضيع البحثية إلا أنه ينقسم إلى عدة فروع، كل فرع منها يعتبر مجال تخصص رئيسي لفريق من الدارسين يقومون بمتابعة ما يكتب فيه وينقبون في أدبياته عن قضايا للبحث كالنظرية السياسية، السياسة المقارنة، العلاقات الدولية... وغيرها. وقد يختار الباحث موضوعا ينتمي إلى أكثر من فرع مثلا (اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية).

ب. **العلوم الاجتماعية الأخرى:** إن العلوم الاجتماعية كعلم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد والانثروبولوجيا بما فيها علم السياسة متداخلة بحكم دورانها جميعا حول الانسان، وعليه فالقراءة المنتظمة من طرف الباحث السياسي في فروع العلوم الاجتماعية الأخرى قد توحي له بمواضيع لها جوانب سياسية وغير سياسية جديرة بالدراسة مثلا (دور العائلة في عملية التنشئة السياسية للطفل العربي).

ت. **الملاحظة:** قد يهتدي الباحث إلى موضوع بحثه من خلال الملاحظة والمتابعة المنظمة لمجريات الحياة السياسية داخل وخارج المجتمع الذي يعيش فيه.

ث. **الاستشارة العلمية:** إن المشاركة بين الباحثين في الندوات والمؤتمرات والحلقات البحثية تهيئ فرصة ذهبية للتفاعل بينهم، من خلال تبادل وجهات النظر ومناقشة نتائج البحوث، مما يكشف عن أفكار تستحق الدراسة. فلا بد من الحرص على متابعة هذه النشاطات والمشاركة فيها بالحضور على الأقل.

---

[1] Prabhat Pandey and Meenu Mishra Pandey, **Research Methodology: Tools and Techniques**, First Published, Romania: Bridge Center, 2015, p. 24.

[2] Ibidem.

[3] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص. 52.

وقد أضاف بعض الباحثين مصادر أخرى لاختيار المشكلة البحثية تتمثل في الآتي:[1]

أ. **القراءة:** وذلك من خلال قراءة الكتب والمقالات ذات الصلة بموضوع اهتماماتنا ومن ثم تبرز في أذهاننا الأسئلة مما يحملنا على دراستها والحصول على إجابة لها.

ب. **الخبرات الأكاديمية:** وذلك من خلال المحاضرات والنقاش في الصف وطرح المشكلات الواجب دراستها.

ت. **الخبرات اليومية:** إن الحياة ديناميكية فهناك أسئلة كثيرة يمكن أن تتكوّن من خلال خبراتنا وتستحق الاستقصاء، فسقوط التفاحة على الأرض هو ما جعل نيوتن يكتشف قانون الجاذبية.

ث. **التعرّض للمواقف الميدانية:** إن الزيارات الميدانية والعمليات التدريبية تجعل الفرد يواجه مشكلات تستدعي حلولا معينة.

ج. **عصف الدماغ:** وذلك من خلال الأسئلة العميقة التي تثار من قبل أشخاص لديهم اهتمامات معينة تطور أفكارا جديدة حول بعض المشكلات.

ح. **البحث:** بحيث أن البحث في مشكلة معينة يمكن أن يقترح البحث في مشكلات أخرى.

خ. **الحدس:** إذ قد تأتي أفكارا جديدة إلى ذهن الفرد تساعده على الحدس.

3. معايير اختيار المشكلة البحثية: عند اختيار المشكلة البحثية لا بد على الباحث أن يحكّم العقل والمنطق في ذلك، وهناك مجموعة من المعايير عليه أن يهتدي بها في اختياره لموضوع بحثه نذكر منها ما يلي:[2]

أ. **الحداثة:** قد تتعلق الحداثة بالموضوع ذاته أو بمنهج الدراسة المستخدم.

– بالنسبة لحداثة الموضوع فيقصد بها أمرين:

1. أن المشكلة البحثية المختارة لم يسبق لأحد أن درسها من قبل، وهنا فإن البحث والباحث يستحق الريادة.

2. أن تكون المشكلة البحثية معاصرة بحيث لم يمض عليها وقت طويل.

[1] منذر الضامن، **أساسيات البحث العلمي**، ط، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007، ص ص. (64- 65).

[2] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص. 53.

– أما بالنسبة لحداثة المنهج فتعني استخدام مناهج وأدوات جديدة في دراسة موضوع سبق وأن عالجه باحثين آخرين، أي أن هذه القضية درست من قبل ويعمل الباحث على دراستها من جديد ولكن بمنهجية مغايرة.

ب. الأهمية: وفيها يمكن الحديث عن أهمية علمية وأخرى عملية.[1]

– بالنسبة للأهمية العلمية فهي تشير إلى الوفاء بحاجة علمية أي المساعدة في خلق وتطوير النظريات السياسية.

– بالنسبة للأهمية العملية فتشير إلى الوفاء بحاجة مجتمعية أي المساعدة في حل مشاكل المجتمع.

وقد يسمى البحث ذو الأهمية العلمية بحثا أساسيا والبحث ذو الأهمية العملية بحثا تطبيقيا، وأحيانا قد يزاوج البحث بين التنظير والتطبيق فيصبح لديه أهمية علمية وعملية في نفس الوقت. لكن بالنظر إلى قيد الإمكانيات من وقت ومال وغيرها فإنه يصعب دراسة كافة المواضيع المهمة والمثيرة فينشأ تنافس بين الحاجة إلى اجراء بحث أساسي والحاجة إلى اجراء بحث تطبيقي خاصة وأن عائد البحث الأساسي على المجتمع غير مباشر بعكس عائد البحث التطبيقي.

ت. الإمكانيات: تشمل الإمكانيات كل من الوقت والمال والمساعدين، فعلى الباحث أن يأخذ بعين الاعتبار الوقت المتاح لإجراء البحث، فلا يختار موضوعا يستحيل دراسته في حدود الوقت المتاح. كما على الباحث اختيار موضوع يمكن بحثه في حدود الإمكانيات المالية المتاحة لديه، بالإضافة إلى ذلك لا بد للباحث أن يراعي العدد الذي يمكن أن يستعين به من المساعدين الأكفاء في بحثه.

ث. البيانات: قبل أن يحسم الباحث قرار اختيار موضوع بحثه، عليه أن يراجع الكتابات المتاحة ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالموضوع بهدف معرفة القضايا التي خضعت للبحث وكيف تم بحثها، وكذا النتائج المتوصل اليها، وهذه المراجعة تعني القاء نظرة عامة على محتوياتها، بحيث أنه إذا وجد الباحث أن الموضوع الذي اختاره قد تمت معالجته من قبل فلا داعي إذن لدراسته مرة أخرى إلا إذا لم يكن الباحث مقتنعا بالنتائج المتوصل اليها، أو أنه أراد بحث هذا الموضوع بمنهجية مختلفة.[2]

---

[1] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص ص. (53- 54).

[2] نفس المرجع، ص. 55.

ج. الاهتمامات الشخصية: إن اجراء البحوث العلمية الجادة أمر شاق ومرهق من الناحية الذهنية والنفسية، فهو مكابدة ومعاناة أحيانا ما تمتزج بمشاعر القلق والخوف والتوتر، وعليه فإن حماس الباحث شخصيا للموضوع المراد بحثه يعد أمرا مهما جدا، فهو ما يشد أزره ويحمله على التفكير فيه باستمرار حتى يصل بالبحث إلى نهايته.[1]

وقد أضاف بعض الباحثين معايير أخرى الاختيار المشكلة البحثية نذكر منها ما يلي: [2]

أ. كفاءة الباحث: لا بد للباحث أن يكون كفؤا حتى يتمكن من دراسة المشكلة البحثية، كما يجب أن تتوفر لديه المعرفة الكافية حول الموضوع وكذا المنهجية والطرق الإحصائية المناسبة.

ب. المصادر الذاتية للباحث: وتدخل فيها التكلفة المالية للبحث وكذا الوقت المتوفر للكتابة.

ت. أن تكون المشكلة قابلة للبحث: فكل مشكلة بحثية تتضمن سؤالا أو عدة أسئلة، ولكي يكون السؤال بحثيا يجب أن يكون قابلا للملاحظة أو قابلا لجمع المعلومات حوله من مصادر جمع المعلومات، فهناك أسئلة يصعب اجابتها على قاعدة المعلومات لوحدها، إذ تتضمن الكثير منها قيما يصعب قياسها.

ث. أن يكون البحث عملي: ولكي يتحقق ذلك يجب مراعاة ما يلي:

- توفر أدوات القياس.
- أن تتوفر الرغبة لدى الأشخاص المراد مقابلتهم.
- أن تتم الدراسة في الوقت المحدد.

وعند صياغة المشكلة البحثية لا بد من مراعاة ما يلي:[3]

- أن تكون الصياغة سليمة من الناحية اللغوية قدر الإمكان، كما يجب استخدام عبارات ذات معنى حتى يفهمها القارئ.
- تقسيم مجال البحث إلى أجزاء يمكن التحكم بها عن طريق تجزئة المشكلة الرئيسية إلى مشكلات فرعية تكون ذات أهمية قصوى.

---

[1] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص. 59.

[2] منذر الضامن، المرجع السابق، ص ص. (67- 68).

[3] Jovita Kaur, **Methodology of Research and Statistical Techniques**, New Delhi: Sanjay Printers and Publishers, p. 09.

4. أنواع المشكلات البحثية

يتفق علماء المنهجية على أن المشكلات البحثية في العلوم الاجتماعية عموما وفي علم السياسة بشكل خاص تنقسم إلى ثلاث أنواع والتي تختلف فيما بينها في المضمون والشكل وأسلوب الإثبات، وتتمثل هذه المشكلات في الآتي:[1]

أ. **المشكلات المعيارية:** وهي عبارة عن أسئلة تتوقف إجاباتها على أحكام القيمة، والتي هي أقوال عما هو مرغوب فيه، ما هو مفضل، ما هو خلقي، ما هو أمري، وهي مقولات ذات طبيعة تفضيلية تحاول الوصول لمقولات معيارية على أساس تحليلي وليس على أساس أيديولوجي، وتنقسم المشكلات المعيارية إلى نوعين هما:

أ.1. مشكلات معيارية فلسفية: وهي المشكلات التي ترتبط بالمُثل العليا التي ينبغي أن تسعى إليها المجتمعات الإنسانية كالعدالة والمساواة والحرية والتسامح، بالإضافة إلى رفض قيم سلبية أخرى كالعنصرية والطغيان والفساد، مثال: الديمقراطيات أفضل من الديكتاتوريات، العدالة أكثر أهمية من النظام والقانون.

أ.2. مشكلات معيارية علمية: وهي المشكلات التي تكون قائمة على موقف علمي يتخذه الباحث وذلك بعد توّصله من خلال دراسته أو إطلاعه على المؤلفات العلمية إلى مواقف لا يدافع فيها عن قيم عُليا مطلقة، إنما يحكم على الأمور بنتائجها المتوقعة. إن الموقف المعياري يكون قائما على فهم محدد لإتجاه تأثير الظواهر بعضها ببعض، فقد كان كارل ماركس واضحا في تفسيره على أن البنية الاقتصادية هي المحدد الأساسي لكل مقومات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية، وبالتالي هناك بُعد تفسيري وسببي مستبطن أو ظاهر في أي موقف معياري يتبنّاه الفيلسوف أو الأيديولوجي، فهي عادة ما تكون سببية كاملة تجعل ظاهرة معينة مسؤولة بشكل شبه تام عن ظاهرة أخرى.

ب. المشكلات التحليلية: هي عبارة عن أسئلة تتوقف إجاباتها على معاني الكلمات في الجمل التي تعبّر عنها في الأقوال التحليلية المحمول مجرد تكرار لموضوع الجملة بتعبير المناطقة، فهي عبارة عن تعريفات

[1] بومدين طاشمة، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج والاقترابات**، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص ص. (48- 51).

وليست أقوالا امبريقية، إذ يعرّف القول التحليلي بسلبه إذا أسفر سلب القول عن تناقض ذاتي فالقول تحليلي وتعريفي، فعلى سبيل المثال: هل كل الديمقراطيات حكومات ديمقراطية؟ هل يرتبط عدم الاستقرار السياسي بالتغير السياسي؟، إن القول: كل الديمقراطيات حكومات ديمقراطية، وسلبه: كل الديمقراطيات ليست حكومات ديمقراطية فيه تناقض ذاتي، وبالتالي فالقول تحليلي، ومنه فليس من المنطق طرح الإشكال: هل كل الديمقراطيات حكومات ديمقراطية؟. وإذا كان التغير السياسي مجرد تكرار لمفهوم الاستقرار السياسي فمن الحمق ملاحظة ارتباط عدم الاستقرار السياسي بالتغير السياسي، لأن الارتباط بينهما تام ليس لأن أحدهما يسبب الآخر وإنما لأنهما شيء واحد، أما إذا أشار التغير السياسي إلى شيء محدد كتغير السياسات، وأشار عدم الاستقرار السياسي إلى تغير شاغلي المناصب فإن المحمول لم يعد مجرد تكرار للموضوع، إذن فالقول هو امبريقي وليس تحليلي ويتم اثباته بأسلوب الخبرة الحسية وليس بعلم المعاني.

ت.المشكلات الإمبريقية: هي عبارة عن أسئلة تتوقف إجاباتها على الخبرة الحسية، فعلى سبيل المثال: هل كل الديمقراطيات بلدان صناعية؟ هل يرتبط عدم الاستقرار السياسي بعدم المساواة السياسية؟ الإجابة صادقة أم كاذبة طبقا لمطابقة أو عدم مطابقة الواقع من خلال ملاحظة حالات الديمقراطية وحالات التصنيع، فعلماء السياسة يهتمون بالمشكلات الامبريقية نظرا لإمكانية الإجابة عنها وإثباتها أو نفيها عن طريق الخبرة الحسية.

5. صياغة المشكلة البحثية

بعد أن يختار الباحث مشكلته البحثية بناءا على المعايير السابقة الذكر، ينتقل إلى خطوة أخرى وهي صياغة هذه المشكلة البحثية، بمعنى تحديدها في صورة دقيقة واضحة بحيث لا تكون شديدة الاتساع أو بالغة الضيق، فمع اتساع الموضوع فإنه تصعب دراسته بصورة وافية وعميقة، كما أن التضييق الشديد يقلل من القيمة العلمية والعملية للبحث.[1]

فإذا اختار الباحث البحث في موضوع الانتخابات في مصر فلا بد أن يقوم ببلورة الموضوع كالآتي: [2]

- تحديد الجانب أو البعد الذي يهمه بدرجة أكبر مثلا (الانتخابات البرلمانية في مصر).

[1] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص. 60.

[2] نفس المرجع، ص ص. (61-62).

- تحديد الفترة الزمنية التي يشملها موضوع البحث مثلا (الفترة الممتدة من 1990 إلى 2005).
- تحديد العناصر الرئيسية والفرعية التي يشتمل عليها الموضوع (القوانين الانتخابية، الدوائر الانتخابية، الشروط المطلوبة في المترشح والناخب، البرامج الانتخابية، أساليب الدعاية الانتخابية، مدى مشاركة الهيئة الناخبة، الخلفية الاجتماعية للفائزين، انتماءاتهم السياسية...وغيرها).
- بيان أسباب اختيار الموضوع والفوائد العلمية والعملية المتوقعة من دراسته.
- عرض أهم الدراسات السابقة حول الموضوع من حيث القضايا التي تناولتها والأساليب المنهجية التي استعانت بها والنتائج التي استخلصتها.
- بيان نوع البحوث (أساسيا أو تطبيقيا، كميا أو كيفيا، مكتبيا أو ميدانيا، استطلاعيا يكشف ويصف الظاهرة قيد الدراسة أم يختبر فروضا تتعلق بها).

6. صياغة الإشكالية والأسئلة الفرعية

تعتبر صياغة الإشكالية خطوة مهمة فهي تتطلب التحديد والوضوح والاختصار، كما أنها تتضمن مجال ومحتوى وأهمية الموضوع، ونوع البحث الذي يقوم به الباحث، مما يتطلب معرفة واسعة وتحليلا منطقيا.[1]

إن الإشكالية هي مجموعة تساؤلات تتعلق بالظاهرة، المعبّر عنها بمجموعة من المفاهيم النظرية التي يضعها الباحث من خلال العمل المنطقي والعلمي والموضوعي، وتُساق الإشكالية بصورة أسئلة علمية تشير إلى وجود علاقة بين متغيرين أو أكثر لمساعدة الباحث في انتقاله من حيز المعرفة الفكرية والنظرية التأملية أو الوصفية إلى حيّز التجربة العملية والتطبيقية، بهدف معالجة الظاهرة بعد التوصّل

[1] عمار بوحوش، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، ط، كتاب جماعي، برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019، ص. 45.

لإدراك الترابط بين عناصرها، وكذا بناء الصورة المعرفية المكتشفة على شكل فرضية أو نظرية أو قانون.[1]

يعرّفها **محمد محمود ربيع وآخرون** بأنها: "التساؤل البحثي الرئيسي الذي يسعى الباحث إلى الإجابة عنه، ويجب عدم الخلط بينها وبين موضوع البحث والذي يمثل مجالا عاما يتعلق بأحد أبعاد الظاهرة السياسية".[2]

أما الباحث F.N.Kerlinger فيرى أن الاشكالية هي جملة استفهامية للبحث عن وجود علاقة بين متغيرين أو أكثر.[3]

في حين يُعرّفها الباحث **موريس أنجرس** فيعرّف الإشكالية بأنها: " عرض الهدف من البحث على هيئة سؤال، ويجب أن يتضمن هذا السؤال إمكانية التقصي والبحث وذلك لكي يصل الباحث من خلال بحثه إلى إجابة محددة".[4]

أما بالنسبة لمضمون الإشكالية العلمية من الناحية العملية فهو عبارة عن سؤال عام يطرحه الباحث حول موضوع يشغل ذهنه، ويُفصّل هذا السؤال العام إلى أسئلة فرعية بحيث أن بالإجابة عنها يكون قد أجاب عن السؤال العام، ومن الأفضل أن يشمل كل سؤال جزئي علاقة سببية بين متغيرين أو أن يكون مقدمة لعنوان فصل في البحث.[5]

7. شروط الإشكالية الجيدة

اشترط الباحث محمد محمود ربيع وزملاءه مراعاة مجموعة من الاعتبارات العلمية عند صياغة الإشكالية تتمثل في الآتي:[6]

- ألا تكون الإشكالية عامة بحيث يصعب التحكم فيها، ولا تكون ضيقة بحيث تفقد قيمتها.
- أن تكون الإشكالية واضحة من حيث المفاهيم والمصطلحات المستخدمة فيها.

---

[1] غازي فيصل حسين، المرجع السابق، ص. 32.

[2] عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص. 30.

[3] Prabhat Pandey and Meenu Mishra Pandey, Op.Cit, p. 24

[4] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، المرجع السابق، ص. 46.

[5] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 31.

[6] نفس المرجع، ص. 32.

- توضيح العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث والتراث العلمي السابق.
- أن تكون الإشكالية قابلة للبحث والقياس، بالنظر إلى الإمكانية المنهجية وإمكانية الوسائل والأدوات.

8. معايير صياغة الإشكالية

لكي تكون إشكالية الدراسة صحيحة يجب على الباحث أن يكون قادرا على صياغتها بشكل صحيح وسليم وقد أكد الباحث كيرلينجر Kerlinger على مراعاة المعايير التالية لصياغة إشكالية جيدة:[1]

- أن تصاغ الإشكالية في شكل علاقة بين متغيرين أو أكثر.
- أن تصاغ الإشكالية في شكل سؤال واضح لا لُبس فيه.
- أن تكون الإشكالية قابلة للاختبار التجريبي.

9. مراحل اعداد الإشكالية

هناك ثلاث مراحل لإعداد الإشكالية تتمثل فيما يلي:[2]

المرحلة الأولى: إيجاد سؤال عام للبحث

في هذه المرحلة يبحث الباحث عن فكرة عامة لموضوعه قبل أن يطورها إلى سؤال عام، ولاختيار السؤال العام للموضوع المراد دراسته لا بد من الاطلاع على ما كتب حول الموضوع في مختلف المراجع كالأطروحات والمجلات المتخصصة وغيرها، حتى تتكون لديه فكرة عامة حول الزوايا التي درست منها المشكلة والتي لم تدرس منها، وذلك لكي يكون بحثه أصيلا ولا يكرر بحوث الآخرين، بالإضافة إلى المراجع هناك التجربة الشخصية والخبرة والملاحظة والمشاكل الواقعية.

المرحلة الثانية: تحليل السؤال العام

وتعني تحصيل نظرة عامة عن المعطيات المتوفرة حول السؤال العام، أي معرفة ما كتبه الباحثون السابقون حول هذا السؤال، ومن أجل تحليل السؤال العام لا بد من القيام بالخطوات التالية:

---

[1] Prabhat Pandey and Meenu Mishra Pandey, Op.Cit, p. 26.

[2] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، المرجع السابق، ص. 50.

- **فحص السؤال العام بأسئلة نوعية:** بمعنى الإحاطة بالموضوع من خلال توجيه جملة من الأسئلة النوعية.

- **تشخيص المتغيرات والعلاقات:** أي تحديد المتغيرات في الموضوع المدروس وتحديد العلاقة بين هذه المتغيرات.

- **تنظيم المتغيرات والعلاقات:** يتم تنظيمها في هيكلة متوافقة لبيان تفاعلها وفق ما توضحه النماذج والنظريات.

- **ضبط المفاهيم:** لا بد للباحث من ضبط المفاهيم لأنها تشكل حجر الأساس في صياغة النظريات العلمية، فيجب الحرص على وضوحها ودقتها.

المرحلة الثالثة: اختيار سؤال نوعي للبحث

وفيها يتم اختيار تساؤل يعبر بدقة عن المشكلة المراد دراستها وحلها علميا وصياغته وفق المعايير المحددة.[1]

ثانيا: صياغة الفرضيات العلمية

إن صياغة الفرضيات يساعد في تحديد الاتجاهات التي يمكن البحث فيها عن الدليل، فحتى إذا ثبت أن الفرض خاطئ فإنه يساعدنا في الدراسة، وبعد أن يستقر الباحث على فرض معين بناءا على المعلومات الأولية المتوفرة فإنه يبدأ العمل على تجميع الدليل من كل المصادر الممكنة، من أجل فحص الفرض وعن طريق اكتشاف الحقائق الجديدة، وتطبيق المبادئ المتفق عليها في المعرفة والمنطق سيتقرر صحة الفرض واتفاقه مع الحقائق المتوفرة من عدمه.[2]

1. تعريف الفرضية

هناك من يعرّف الفرضية على أنها علاقة وظيفية بين متغيرين أو أكثر أحدهما مستقل والآخر تابع، أو هو قضية أو عبارة عن تقرير وجود علاقة بين ظاهرتين تحتمل الصدق أو الكذب.[3]

[1] عمار بوحوش، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، المرجع السابق، ص. 51.

[2] أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، الدوحة: المكتبة الأكاديمية، 1994، ص. 63.

[3] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 33.

فالفرضية هي تعبير عن علاقة محتملة بين متغيرين أو أكثر من متغيرين، وهي علاقة محتملة تظل كمجرد احتمال أو اقتراح إلى أن يثبت بالاختبار صحتها وصدقها أو عدم صحتها وكذبها، أو هي مقولة أو تقرير لم تثبت صحتها ودقتها بعد.[1]

ويرى الباحث موريس أنجرس أن الفرضية عبارة عن إجابة لسؤال البحث يمكن تعريفها حسب الخصائص التالية: التصريح ويوضح في جملة أو أكثر علاقة قائمة بين حدين أو أكثر، التنبؤ فالفرضية عبار عن تنبؤ لما سنكتشفه في الواقع، وسيلة للتحقق الامبريقي فهي عملية يتم من خلالها معرفة مدى مطابقة التوقعات أو الافتراضات للواقع.[2]

كما تعرّف الفرضية على أنها تقريرات واضحة تشير إلى طريقة تفكير الباحث في العلاقة بين الظواهر المعنية بالدراسة، وتشير إلى الطريقة التي يظن بها أن متغيرا مستقلا يؤثر أو يعدل متغيرا تابعا.[3]

يعرّف الباحث **كمال المنوفي** الفرضية على أنها: "علاقة بين متغيرين هذه العلاقة تتنوع من حيث الطبيعة والاتجاه". [4]

1- بالنسبة لطبيعة العلاقة يمكن أن تأخذ أحد هذين الشكلين:[5]

ا-**علاقة سببية:** وهي التي تحدد المتغير السبب والمتغير النتيجة، ومن شأن تغير السبب حدوث تغير في النتيجة.

مثال: ارتفاع مستوى التعليم يؤدي إلى ازدياد عدد المشاركين في الحياة السياسية

فالمتغير الأول هو مستوى التعليم يمثل (السبب)، والمتغير الثاني هو عدد المشاركين يمثل (النتيجة).

---

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة**، الكتاب الأول التحليل السياسي ومناهج البحث، ط، جامعة القاهرة: مكتبة الآداب، 2004، ص. 59.

[2] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 54.

[3] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 41.

[4] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص. 68.

[5] نفس المرجع، ص ص. (68-69).

ب-علاقة اقتران: ومفادها أن ازدياد أو نقص أحد المتغيرين يقترن بازدياد أو نقص المتغير الآخر. المتغيران إذن يتغيران معا دون أن يعرف أيهما السبب وأيهما النتيجة.[1]

مثال: يرتبط التعرض المستمر لوسائل الاعلام بارتفاع مستوى الوعي السياسي.

2- أما فيما يتعلق باتجاه العلاقة فيمكن أن يأخذ إحدى الصورتين:

ا-**علاقة طردية أو موجبة:** وهنا يسير المتغيران في نفس الاتجاه إذا زاد أحدهما زاد الآخر وإذا نقص أحدهما نقص الآخر.

ب-علاقة عكسية أو سالبة: وهنا يسير المتغيران في اتجاهين متعارضين إذا زاد أحدهما نقص الآخر والعكس بالعكس.

وبالمزاوجة بين طبيعة واتجاه العلاقة، يمكن أن نتصور أربعة اشكال للعلاقة بين المتغيرين:

- **علاقة سببية موجبة: مثال:** يؤدي ازدياد القدرة التوزيعية للنظام السياسي إلى تعميق شعور المواطنين بالانتماء الوطني.
- **علاقة اقتران موجبة:** مثال: يرتبط التعرض المحدود لوسائل الاعلام بانخفاض مستوى الاهتمام السياسي.
- **علاقة سببية سالبة:** مثال: يؤدي ارتفاع مستوى التعليم إلى انخفاض معدل الجرائم.
- **علاقة اقتران سالبة:** مثال: مع تفشي الفساد في الجهاز الحكومي تقل هيبة القانون في نظر المواطنين.

[1] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص ص. (68-69).

2. أنواع الفرضيات

يرى الباحث محمد محمود ربيع وآخرون أن هناك أربعة أنواع للفرضيات العلمية وهي:[1]

أ. **الفرضية العدمية:** هي التي تثبت الدراسة أن نتيجتها تساوي صفر، بمعنى عدم صحة أو بطلان الادعاء الذي تتضمنه هذه الفرضية، وهذا لا يعني فقدان قيمتها العلمية. فعدم صحة الفرضية هو نتيجة علمية في ذاتها.

ب. **الفرضية الارتباطية:** وهي التي تبنى على أساس وجود علاقة ارتباطية بين متغيرين، يعمل الباحث من خلال دراستها على البرهنة عليها بالقياس الكمي.

ت. **الفرضية الاتجاهية:** هي الفرضية القائمة على متغيرين في اتجاهين متعاكسين، بحيث إذا زاد أحدهما انخفض الآخر، مثال: كلما ارتفع مستوى التعليم قل اللجوء إلى استهلاك المخدرات.

ث. **الفرضية السببية:** تتعلق بوجود علاقة سببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، أي أن المتغير الأول هو السبب في وجود الثاني.

والشائع في الدراسات هو وجود نوعان من الفرضيات العلمية وهي الفرضيات السالبة والفرضيات الموجبة، أو فرضيات النفي وفرضيات الاثبات، بمعنى أنه بإمكان الباحث صياغة فرضيات تثبت وجود علاقة معينة ثم يتحقق من ذلك، أو أن يصوغها على أساس أنها تنفي وجود علاقة معينة ويتحقق من ذلك بالبرهان العلمي، ويمكن للباحث أن يستعمل النوعين معا في نفس الوقت.[2]

3. خصائص الفرضيات

تتميّز الفرضيات العلمية بجملة من الخصائص نذكر منها ما يلي:[3]

- الفرضية عبارة عن حل مؤقت.
- الفرضية لا تكون معروفة إذا كانت صحيحة أم خاطئة.

---

[1] عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص. 38.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] Ranjit Kumar, **Research Methodology a step-by-step guide for beginners,** 3rd ed, Great Britain: Tj international, 2011, p. 88.

- عادة ما تحدد الفرضية علاقة بين متغيرين أو أكثر.

4. شروط الفرضية الجيدة

هناك مجموعة من الشروط يجب على الباحث أن يلتزم بها أثناء صياغته للفرضية العلمية نذكر منها ما يلي:[1]

أ. التحديد الواضح للمتغيرات، بحيث لا بد للباحث أن يقيم علاقته بين متغيرين، فالعبارات التي تتضمن متغيرا واحدا لا يمكن اعتبارها فرضية، مثلا: الجماهير العربية مغتربة سياسيا. كما لا يمكن اعتبار العبارات التي تتناول علاقة بين متغيرين يعبران عن شيء واحد، مثلا: المواطن النشط سياسيا أكثر مشاركة من المواطن غير النشط، فالنشاط والمشاركة هما وجهان لعملة واحدة. كما أن هناك فرضيات مركبة تتضمن علاقة بين أكثر من متغيرين ولتوخي الوضوح والبساطة من الأحسن تجزئتها إلى فرضيتين أو أكثر بحيث تتضمن كل فرضية علاقة بين متغيرين فقط، مثلا: الناخبين المسنين الأثرياء يصوتون لصالح المرشحين المحافظين، بينما يصوت الناخبون الشباب الفقراء إلى جانب المرشحين الليبراليين، هذه فرضية مركبة ولتبسيطها لا بد من تجزئتها فيصبح لدينا فرضيتين تربط الفرضية الأولى بين (السن والسلوك الانتخابي) وتربط الفرضية الثانية بين (الثروة والسلوك الانتخابي). والفرضيتان على التوالي:

- الناخب المسن يؤيد المرشح المحافظ بينما الناخب الشاب يؤيد المرشح الليبيرالي.
- يصوت الناخب الغني للمرشح المحافظ بينما يصوت الناخب الفقير للمرشح الليبيرالي.

ب. التحديد الواضح لطبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرين (علاقة سببية أم اقتران، علاقة طردية أم عكسية). مثال: يرتبط ارتفاع مستوى التعليم بازدياد مستوى الوعي السياسي. فلا بد من توضيح طبيعة واتجاه التغير في قيم كل من مستوى التعليم ومستوى الوعي السياسي.

ت. الصياغة العامة للفرضية، أي الابتعاد قدر الإمكان عن تضمين الفرضية حالات أو أسماء شخصيات مثال: في ظل التبعية للنظام الرأسمالي يصعب على الدولة أن تحقق تنمية حقيقية، بدل القول إنه "استطاعت مصر في عهد عبد الناصر أن تنجز في مضمار التنمية

[1] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص ص. (70-72).

لعدم تبعيتها للنظام الرأسمالي، بينما لم تستطع أن تفعل ذلك في عهد السادات لتبعيتها للنظام الرأسمالي".

ث. الابتعاد عن الأحكام القيمية في صياغة الفرضيات، بمعنى تجنب استخدام كلمات مثل: يجب، ينبغي، لا بد وغيرها، مثال: تزداد فاعلية النظام السياسي مع السماح للمرأة بالمشاركة في الحياة السياسية، أما القول: يجب أن يسمح للمرأة بالمشاركة في الحياة السياسية حتى تزداد فاعلية النظام السياسي فهو فرض ركيك.

ج. صياغة الفرضية بألفاظ سهلة وواضحة ولا تحتمل التأويل، فالفرضية القائلة: مع التعددية يزداد احتمال عدم الاستقرار السياسي، تتضمن لفظ (التعددية) وهو يحتمل أكثر من معنى، فقد تكون التعددية اجتماعية إذا وجدت تكوينات اجتماعية متباينة لغويا ودينيا وعرقيا، وقد تكون تعددية سياسية إذا وجدت أحزاب وجماعات مصلحية واتجاهات سياسية متباينة داخل المجتمع الواحد، وحتى لا يكون هناك غموض يمكن صياغة الفرضية السابقة بالشكل التالي: مع التعددية الاجتماعية يزداد احتمال عدم الاستقرار السياسي.

ح. ضرورة أن تتصل الفرضية بالواقع وتتسق معه بشكل كبير فصياغة الفرضيات هي ثمرة تفاعل مستمر بين التأمل العقلي للباحث والواقع المجتمعي المعاش فلا يصح القول: تؤدي الأمية إلى زيادة المشاركة السياسية. لما في ذلك من مجافاة تامة للواقع.

5. مصادر الفرضيات العلمية

تتعدد مصادر الفرضيات العلمية يمكن ايجاز البعض منها فيما يلي:[1]

أ. خبرة الباحث: بحيث أن الباحث المتخصص والمتعمق في تخصصه يتمتع بقدرة كبيرة على استخلاص العلاقات بين الظواهر التي يتولى دراستها.

ب. الملاحظات اليومية والملاحظات العابرة.

ت. أثناء قيام الباحث ببحوث أخرى لها أهداف مغايرة، حيث تبرز بعض العلاقات والارتباطات لم يكن الباحث يقصدها عند تصميم بحثه الأصلي.

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 42.

ث. التطورات العلمية تساعد على استخلاص العلاقات والفروض التي تدفع الباحث للاهتمام بها أكثر للتحقق من صدقها، أو للتحقق من فروض أو نظريات مستخدمة سابقا فيأتي التطور العلمي بتقنياته وأطره الفكرية ليدحض تلك الفروض أو يؤكدها.

ج. النظريات العلمية السابقة بحيث يعمل الباحث على صياغة مجموعة من الفرضيات ويخضعها للاختبارات العلمية.

ح. ثقافة المجتمع فلكل مجتمع قيمه وثقافته وخصائصه ونظرته للأشياء وتفسيره للظواهر، وهذه التفسيرات المجتمعية تحتاج إلى اختبار المتخصصين لتأكيدها أو تفنيدها خدمة للعلم وسعيا لتطوير المجتمع وترقية نظرته للأشياء.

خ. خيال الباحث وحدسه ومهاراته.

6. مراحل اختبار الفرضيات

تمر عملية اختبار فرضيات البحث العلمي بالمراحل التالية: مرحلة صياغة الفرضية، مرحلة جمع البيانات المطلوبة، مرحلة تحليل البيانات لاستخلاص النتائج حول الفرضيات إن كانت صحيحة أو خاطئة. ويمثل الشكل الموالي مراحل اختبار الفرضيات. [1]

الشكل رقم (03): مراحل اختبار الفرضيات

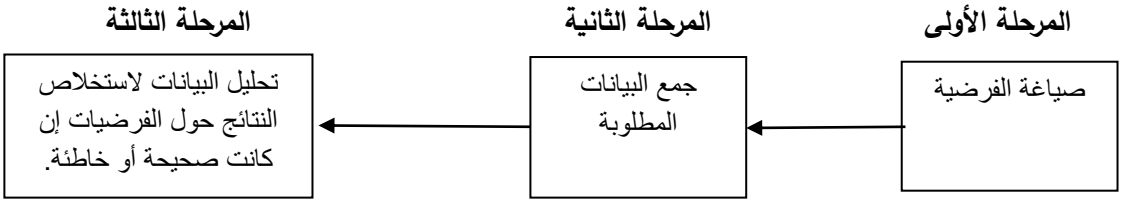

Source: Ranjit Kumar, **Research Methodology a step-by-step guide for beginners,** 3rd ed, Great Britain: Tj international, 2011, p. 88.

[1] Ranjit Kumar, **Op.Cit**, p. 88.

ثالثا: تحديد المفاهيم والتعاريف

إن المفهوم هو فكرة أو تجريد أو صورة ذهنية تتمثل بها شتى حالات الظاهرة وخواصها الرئيسية المشتركة، ولا بد للباحث العلمي أن يبدأ في بحثه من مفهوم يوجهه في تصوره لطبيعة الظاهرة محل الدراسة، والبدء في البحث بمفهوم علمي تحقق من خلال الاختبار التجريبي من شأنه ضمان موضوعية البحث وكذا السير في طريق البحث العلمي الصحيح.[1]

والمفاهيم هي مجموعة الرموز التي يستخدمها الفرد لتوصيل ما يريده من معاني لغيره من الأفراد، وتتضمن عملية التفكير استخدام اللغة وهي عبارة عن نظام للإتصال يتكون من رموز ومجموعة من القواعد تسمح بتركيبات مختلفة لهذه الرموز، والمفهوم هو أحد الرموز الأساسية في اللغة فهو يمثل بطريقة تجريدية شيئا معينا أو إحدى خصائص هذا الشيء أو ظاهرة معينة.[2]

كما أن المفاهيم هي مصطلحات فنية Technical terms تهدف إلى إيجاد لغة مشتركة بين الباحثين المعنيين بالقضية ذاتها. ففي كل بحث لا بد من إطار مفاهيمي يوضح المصطلحات المركبة والغامضة والملتبسة. وقد تكون المفاهيم بسيطة قريبة من أشياء تتحقق في الواقع أو تشير إلى أحداث ملموسة، كما أنها قد تكون مجردة ومعقدة، حيث يسميها البعض بالمفاهيم المركبة كمفهوم الديمقراطية ومفهوم الاستقرار السياسي، حيث لا يمكن تعريفها إلا من خلال اختيار مؤشرات كافية وصادقة تدل عليها، فالاستقرار السياسي مفهوم مركب يمكن تعريفه من خلال المؤشرات التالية: تكرار حوادث العنف السياسي كالإغتيالات، الانقلابات، الإضرابات، المظاهرات، تكرار حل البرلمان قبل إنتهاء عهدته، تغيير الحكومات وأصحاب المناصب العامة في السلطة.[3]

ولكل موضوع علمي مفاهيمه المتميزة والخاصة بعملية الاتصال والبحث، حيث يتمكن العلماء من نقل المعلومات والخبرات المختلفة لزملاءهم وللجمهور عن طريق هذه المفاهيم، وعملية اختيار المفاهيم المفيدة تتم عادة بواسطة العلماء والباحثين النابهين.[4]

وعلى حد تعبير الباحث سير جي تومبسون Sir G Thompson في كتابه "إلهام العلم" أن كل العلوم تعتمد على المفاهيم، فهي الأفكار التي حملت أسماء، وهي التي تحدد السؤال الذي يسأله الباحث، كما أنها تحدد الإجابة عليه، كما أنها البناء الأساس الذي تؤسس عليه النظريات، فيبدأ العلم دائما بتشكيل

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة، الكتاب الأول التحليل السياسي ومناهج البحث، المرجع السابق، ص. 56.

[2] أحمد بدر، المرجع السابق، ص. 38.

[3] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 51.

[4] أحمد بدر، المرجع السابق، ص. 38.

المفاهيم التي تصف العالم، فقبل شرح الظواهر لا بد من وصفها، فالسؤال لماذا؟ لا بد أن يأتي بعد السؤال ماذا؟ والذي تتم الإجابة عنه من خلال إطار مفاهيمي يشخص ويصف وينظم ويقارن ويكمم بالألفاظ أية ظاهرة.[1]

ويأخذ تعريف المفاهيم أشكالا متعددة والجمع بينها هو السائد، نذكر منها ما يلي:[2]

1. **التعريف اللغوي والمرادفي Linguistic definition by synonym:** وفيه يتم البحث عن الجذر اللغوي للكلمة والبحث عن مرادفات لها، هذا التعريف ضروري لكنه غير كافي، فتعريف الاستبداد بأنه الطغيان أو التسلط لم يضف الكثير لفهمنا للاستبداد، لكن بوجود المرادفات ومعرفة الجذر اللغوي للكلمة وترجماتها في لغات قد يساعدنا في فهم تاريخ المفهوم وكيفية استخدامه في سياقات مختلفة.

2. **تعريف المفهوم بحصر مفرداته Definition by enumeration:** ويعني تعريف المفهوم بحصر مفرداته كتعريف الإتحاد الأوربي بأعضاءه الـ25، أو تعريف حلف الناتو بالدول الممثلة له.

3. **تعريف المفهوم بتصنيفاته Definition by classification:** ويعني التفرقة بين أنواع المفردات التي تقع تحت إطار أي مفهوم، مثل التفرقة بين نظم الحكم على أساس نظم شمولية ونظم تسلطية ونظم ديمقراطية، وكذا تصنيف النظم الديمقراطية إلى نظم حكم رئاسية ونظم حكم برلمانية ونظم حكم تقوم على المزج بينهما.

4. **تعريف المفهوم بأمثلته Definition by example:** ويعني إعطاء أمثلة لكل تصنيف من تصنيفات المفهوم، بمعنى تعريف النظم الديمقراطية الرئاسية من خلال الإشارة إلى بعض الأمثلة كالولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك والبرازيل وفنزويلا.

5. **تعريف المفهوم باستبعاد ما قد يختلط به Definition by exclusion:** تعتبر هذه الطريقة مهمة في تعريف المفاهيم التي يساء استخدامها إعلاميا وسياسيا، كمفهوم الديمقراطية أو مفهوم الإرهاب أو مفهوم الأصولية الإسلامية.

---

[1] نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي-النظرية-المنهج**، ط، بيروت، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002. ص. 30.

[2] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص ص. (52- 53).

6. **التعريف الإجرائي أو التعريف بالمؤشرات والمقاييس:** نستخدم هذا التعريف إذا كنا بصدد تعريف مصطلح مركب في بحث امبريقي، فإذا أردنا الحديث عن العنف السياسي لا بد وأن يكون لدينا مؤشرات واضحة بشأن ما يدخل وما لا يدخل في إطار العنف السياسي حتى لا ننتهي إلى نتائج مضللة، والتعريف الإجرائي للمفهوم يساهم في الحد من الخلط بين الباحثين ويسهل لهم القيام بالدراسات مرة أخرى والتوصل إلى نفس النتائج، مما يساهم في ضبط نتائج بحوثهم ودقتها.

رابعا: جمع البيانات

إنه ومن أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فروضه لا بد للباحث أن يجمع المعلومات اللازمة، ويميز البعض بين المصادر الأولية للمعلومات كالوثائق والاستبيان، والمصادر الثانوية للمعلومات كالكتب والمقالات، وتعتبر المصادر الأولية وسائل لجمع معلومات جديدة أو أصلية في حين تعد المصادر الثانوية وسائل للحصول على معلومات موجودة بالفعل.[1]

يقوم الباحث بجمع البيانات والمعلومات وفحصها فحصا دقيقا، على أن تكون المعلومات المجمعة متعلقة بالحقائق الخاصة بالمشكلة، ففي كثير من الأحيان قد يتغاضى الباحث عن بعض المعلومات ذات العلاقة بالمشكلة مما يؤدي إلى فشل البحث في هذه الحالة.[2]

الشكل رقم (04): طرق جمع البيانات

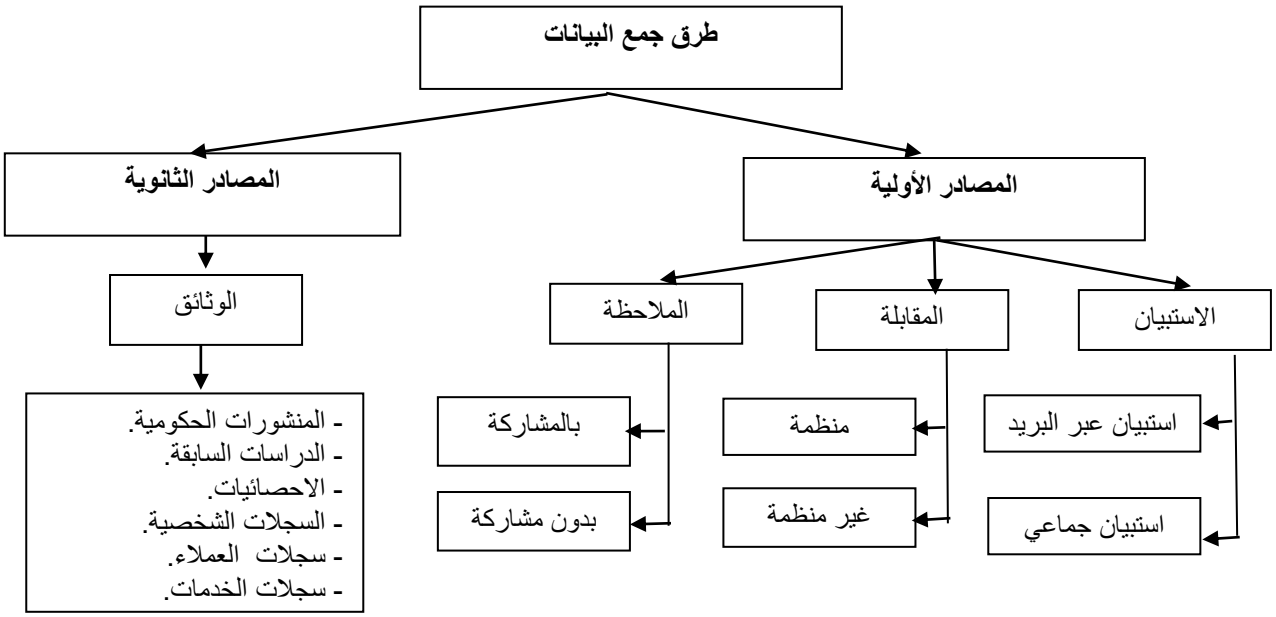

Source: Ranjit Kumar, **Research Methodology a step-by-step guide for beginners,** 3rd ed, Great Britain: Tj international, 2011, p. .132

[1] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص. 103.

[2] أحمد بدر، المرجع السابق، ص. 62.

1. **البيانات المكتبية:** هي بيانات موجودة بالفعل في كتب ومجلات ووثائق وأطروحات علمية غير منشورة وصحف وغيرها، وفيما يلي سيتم عرض أبرز هذه البيانات.[1]

أ. البيانات التجميعية: إن الدراسة المقارنة للوحدات السياسية تعتمد على معلومات تجميعية أي أنها تتعلق بتجمعات من البشر، دولة، ولاية، محافظة، مدينة، دائرة انتخابية. هي بيانات كمية تميز كل سكان التجمع موضوع الدراسة، وهي تختلف عن البيانات الشخصية التي تتعلق بأفراد معينين. ومن أمثلة البيانات التجميعية نجد:

ب. تعدادات السكان التي تجريها أغلب الدول بصفة دورية، إذ توفر هذه التعدادات قاعدة من المعلومات عن توزيع السكان حسب النوع والسن والحالة التعليمية والديانة والحالة الاجتماعية والمهنة والنشاط الاقتصادي... الخ.

ت. الإحصاءات التي تصدرها المؤسسات سوا ء كانت حكومية (البرلمان، الوزارات) أو اتحادات مهنية أو شركات عبر قومية أو منظمات دولية.

ث. بيانات الأحداث وهي خاصة بالتفاعلات الصراعية والتعاونية سواء على الصعيد الوطني (الاغتيالات، المظاهرات، الإضرابات، الانقلابات، الحروب الأهلية، الائتلافات الحكومية، اعمال المصالحة الوطنية) أو على الصعيد الدولي (تقديم المعونة، عقد اتفاقيات ثقافية، التبادل الدبلوماسي، التأييد في المحافل الدولية وغيرها بالإضافة إلى وقف المعونة، الحملات الدعائية المضادة، قطع العلاقات الدبلوماسية، التهديد بالحروب، وقوع الحرب وغيرها).

ج. الوثائق: وتشمل ما يلي:

- السجلات الرسمية كمضابط جلسات البرلمان والأحكام القضائية ومحاضر جلسات مجلس الوزراء، الدساتير والقوانين واللوائح والمواثيق والمعاهدات وتقارير الأمن والميزانيات.
- السجلات الشخصية كالسير الذاتية واليوميات والمذكرات والرسائل والخطابات الخاصة والوصايا والخطب والأحاديث العامة والخاصة.
- المخطوطات وأمهات الكتب وأشرطة التسجيل والأسطوانات.
- الكتب والدوريات: وهي عبارة عن مصادر ثانوية إذ أنها تحتوي على معلومات منقولة عن المصادر الأولية، وقد يكون النقل للمرة الثانية أو أكثر من ذلك. إن هذه المصادر الثانوية لا

[1] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص ص. (128-132).

يمكن أن يستغني عنها الباحث فهي ترشده إلى المصادر الأولية كما أنها تعطيه مفاتيح التعامل مع هذه المصادر، وتقوم بتزويده بتحليلات وتصورات متنوعة، وعادة ما يبدأ الباحث بالمصادر الثانوية ثم ينتقل إلى المصادر الأولية.

ح. **بيانات غير مكتوبة:** نذكر منها: البرامج التلفزيونية، البرامج الإذاعية، التسجيلات، شرائط الفيديو، الأفلام بجميع أنواعها (الوثائقية، التقارير الحية، مقابلات، أعمال فنية وتاريخية)، بالإضافة إلى المصنوعات اليدوية وغيرها.[1]

2. البيانات الميدانية

يلجأ الباحث إلى هذه البيانات الميدانية عندما لا تتوفر البيانات المطلوبة في المصادر المكتوبة أو أن تكون البيانات المتوفرة قديمة ولا تعبر عن الظاهرة وقت اجراء الدراسة.[2]

وسنتطرق إلى أكثر الأدوات العلمية استخداما في جمع المعلومات في ميدان العلوم السياسية.

أولا: المقابلة

تعتبر المقابلة من بين الأدوات المستخدمة لجمع البيانات في دراسة الأفراد والجماعات وهي من أكثر الوسائل شيوعا وفاعلية في الحصول على البيانات الضرورية في البحوث العلمية.

1. تعريف المقابلة

تُعرّف المقابلة على أنها حوار الباحث مع شخص معين، يطرح فيه الباحث أسئلة محددة للحصول على إجابات دقيقة بشأنها، وتُعد المقابلة أحسن وسيلة لاختيار وتقييم الصفات الشخصية بصفة مباشرة، فهي تزودنا بمعلومات مفيدة عن الموضوع محل الدراسة والتحليل.[3]

فالمقابلة هي وسيلة شفوية عادة مباشرة أو هاتفية أو تقنية لجمع البيانات، يتم خلالها سؤال فرد أو خبير عن معلومات لا تتوفر عادة في الكتب أو المصادر الأخرى.[4]

---

[1] Nicholas Walliman, **Research Methods The basics**, London :The taylor and Francis e-library, 2011, p. 80.

[2] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص.65.

[3] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص. 40.

[4] ربحي مصطفى عليان، **البحث العلمي أسسه مناهجه وأساليبه اجراءاته**، عمان، الأردن: بيت الأفكار الدولية، 2001، ص. 106.

كما تُعرّف المقابلة بأنها إتصال مواجهي بين طرفين يهدف فيه أحدهما (الباحث أو القائم بالمقابلة) إلى الحصول على معلومات من الطرف الآخر (المبحوث) في موضوع معين.[1]

ويتفق مع هذا التعريف الباحث فاروق يوسف أحمد حيث يرى أن المقابلة هي اتصال مواجهي بين شخصين يهدف فيه أحدهما إلى التعرّف على بيانات من الطرف الآخر في موضوع محدد، أو عن رأيه فيه أو الكشف عن اتجاهاته الفكرية ومعتقداته عن طريق تبادل الحديث معه، فالمقابلة هي سلوك لفظي وعملية من عمليات التفاعل الاجتماعي.[2]

وتُعرّف المقابلة على أنها مواجهة شخصية يقوم بها الباحث للمبحوث المراد دراسة اتجاهاته، حيث يستخدم استمارة وقد لا يستخدمها، بل يكتفي بمناقشة المبحوث في موضوع معين، ويتركه يسترسل في الحديث حول نقاط هامة في الموضوع.[3]

2. أنواع المقابلة

صنّف الباحثون عدة أنواع للمقابلة وذلك حسب أسس ومعايير مختلفة نذكر منها ما يلي:[4]

أ. **المقابلة من حيث وظيفتها:** يشمل هذا الصنف ما يلي:

- **المقابلة المسحية:** يستخدم هذا النوع من المقابلة للحصول على معلومات في مجال معين، إذ يركّز الباحث على المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها إلا من المُقابَل نفسه، ويتم جمع البيانات عادة من الأشخاص الذين لهم علاقة قوية بموضوع الدراسة، كالمقابلات التي تجرى للتعرّف على اتجاهات الرأي العام نحو قضية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وتستخدم المقابلة المسحية كذلك في الدراسات الاستطلاعية بهدف التعرّف على المؤشرات الأساسية التي تتعلّق بالمشكلة ووضع الفروض المناسبة لحلّها.

[1] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص. 116.

[2] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص. 78.

[3] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 138.

[4] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص ص. (78- 81).

- **المقابلة التوجيهية والإرشادية:** تهدف هذه المقابلة إلى فهم المشكلة التي يواجهها المُقابَل، وتقديم المساعدة له وتوجيهه حتى يتغلّب على المشاكل الإدارية أو الشخصية التي يواجهها.

- **المقابلة التشخيصية:** إن الهدف من هذه المقابلة هو فهم المشكلة وتقصّي الأسباب التي أدّت إلى تفاقمها في شكلها الراهن، ومدى خطورتها على المُقابَل من أجل تحديد الأسباب ووضع خطة مناسبة للعلاج.

- **المقابلة العلاجية:** يتم استخدامها للتعرّف على جوهر القضية ومساعدة المُقابَل لفهم نفسه بشكل أفضل، فالغاية من هذه المقابلة هي إيجاد الأسلوب الملائم لتحسين الحالة الانفعالية للمُقابَل.

ب. المقابلة من حيث عدد المقابلين: يشمل هذا الصنف ما يلي:

- **المقابلة الفردية:** وهي المقابلة الأكثر شيوعا، حيث تتّم بين الباحث والمُقابَل ، إذ يصعُب في بعض المواقف ضمان ثقة المُقابَل وتعاونه في حال وجود أُناس آخرين.

- **المقابلة الجماعية:** وهي التي تتم بين الباحث ومجموعة من المُقابَلين في وقت واحد بهدف الحصول على معلومات أوفر وفي أقصر وقت وأقل جهد، ويجب على الباحث في المقابلة الجماعية مراعاة ما يلي:

- ألا يكون حجم المجموعة كبيرا مما يضمن الوقت الكافي للمشاركة لكل مُقابَل في المجموعة.

- أن تكون المجموعة متجانسة سواء من حيث السّن والمستوى الثقافي وغيرها.

- أن يخلق الباحث الجوّ المناسب لتشجيع المُقابَلين على المشاركة الفعّالة.

ت. المقابلة من حيث طبيعة الأسئلة: يشمل هذا الصنف ما يلي:[1]

- **المقابلة المقنّنة:** وفيها يتم طرح نفس الأسئلة المحددّة سلفا على كل أفراد العينة، وهي تستهدف اختبار صحة فرض علمي أو تعميم مقولة، وتستهدف كذلك عينّة مرّت بنفس

[1] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص ص. (78- 81).

التجربة لمقارنة استجاباتها بما هو متوقع، أو لتحديد أسباب التفاوت في الاستجابة لنفس المؤثر داخل نفس الجماعة، أو تفاوت فعالية عناصر المؤثر، وعادة ما يتم استخدامها عندما يكون الباحث بصدد إجراء المقابلة مع عدد كبير من الأشخاص لهم خصائص شبه متماثلة أو أنهم مرّوا بخبرات متشابهة.

- **المقابلة شبه المقننة:** وفيها يبدأ الباحث من أسئلة محدودة وتتكيّف سائر الأسئلة مع تطور المقابلة، حيث تكون هناك مساحة أكبر من المرونة إذ تأخذ شكل حوار فيه مساحة من التفاعل، ومن خلالها يتمكّن الباحث من تغيير ترتيب الأسئلة المُعدّة سلفا حسب اتجاه النقاش ونوعية الإجابات التي يحصل عليها.

- **المقابلة غير المقننة:** وفيها يكون الباحث أقل استعدادا للتدخّل بنفس ترتيب الأسئلة، بل يكون لديه استعداد للإنصات لفترة طويلة خاصة إذا لم تكن له الرغبة في الحصول على نفس المعلومات من كل المُقابَلين، وتستخدم هذه المقابلة عندما يكون الباحث بصدد البدء بموضوع دراسته دون وجود خلفية كافية لديه، وعندما يكون مهتما كذلك بتحديد وجهات نظر متنوعة حول موضوعه دون وجود أدبيات توضّح الاتجاهات النظرية والفكرية المختلفة للموضوع محّل الدراسة.

3. شروط المقابلة الناجحة

هناك ثلاثة شروط أساسية للقيام بمقابلة ناجحة تتمثل في الآتي:[1]

أ. **درجة توافر المعلومات لدى المستجيب:** بحيث أنه إذا لم تتوفر المعلومة المطلوبة لدى المستجيب فإنه لن يتمكن من الإجابة عن الأسئلة المطروحة، ويرجع سبب عدم توفر المعلومة إلى النسيان أو إحجام المستجيب نفسه عن الإجابة.

ب. **الإدراك:** ويعني فهم المستجيب لما هو مطلوب منه، وأي الأطر المرجعية التي سيعتمد عليها في التعبير عن إجاباته، وهنا تظهر أهمية دور القائم بالمقابلة في التوضيح للمستجيب الدور المتوقع منه.

[1] منذر الضامن، المرجع السابق، ص. 99.

ت. الدافعية: وتعني شدة الدافعية لدى المستجيب للإجابة عن الأسئلة الموجهة إليه، وبالتالي لا بد من العمل على زيادة تأثير العوامل التي تؤدي إلى رفع مستوى الدافعية عند المستجيب.

4. ضوابط اجراء المقابلة

تتطلب عملية إجراء المقابلة اختيار دقيق للقائمين بها، وتدريبهم على الموضوعية وتجنب التحيّزات الشخصية والايمان بأهمية البحوث الميدانية وضرورة صدقها، وطرق المقابلة وخطواتها وقواعدها الأساسية لتسجيل المعلومات، وكذا المهارات الأساسية في الاتصال والإقناع، بالإضافة إلى أن يكون لديهم الدافع الذاتي للعمل الدؤوب وأسس معاملة المبحوثين واحترام آرائهم وتحفيزهم على التعاون الجاد والتفاعل الخلاّق في موقف المقابلة وذلك من أجل أن يتم قبول القائم بالمقابلة ومنحهم ثقتهم وتعاونهم وإدلائهم بالمعلومات المطلوبة منهم، كما ينبغي أن يُلّم الباحث بخصائص المبحوثين وخلفياتهم وتحقيق عوامل الانسجام والتوافق بينه وبين المبحوثين.[1]

وهناك مجموعة من الضوابط يتعيّن على الباحث أن يأخذها بعين الاعتبار أثناء إجراء المقابلة نذكر منها الآتي: [2]

- ارتباط المقابلة بإشكالية بحثية رئيسية.
- الاختبار المسبق للمقابلة خاصة المقابلة المقننة إذ لا بد من التأكد من وضوح الأسئلة وعدم وجود لبس في فهمها.
- توضيح الهدف من المقابلة لأفراد العينة.
- اختيار العينة بما يتفق مع هدف الدراسة وعادة ما تكون العينة من نوع العينة ذات الغرض المحدد.
- أهمية الملاحظة كأداة مكملة للمقابلة.
- وضوح المفاهيم والعبارات المستخدمة في الأسئلة حتى يتمكن المبحوث من استيعابها جيدا والإجابة عنها.[3]

---

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة**، الكتاب الثاني بناء المقاييس كيف تكتب بحثا أو رسالة؟، ط، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004، ص. 108.

[2] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص ص. (82- 83).

[3] محمد شلبي، المرجع السابق، ص ص.(250- 251).

- مراعاة الزمان والمكان الذي يتم فيه إجراء المقابلة حتى لا يشعر المبحوث بالملل، كما لا بد من طلب موعد مسبق لمقابلة المبحوث.
- عدم مقاطعة المبحوث وإشاعة جو من التودد والتفاعل معه وكسر حاجز التوجس والتمنع حتى يتجاوب ويسترسل في الإجابة.
- ضرورة أن يقرأ الباحث ويسجل الإجابات بنفسه ولا يدع المبحوث يمسك جدول المقابلة كما لو كان يجيب عن استمارة الاستبيان.
- ضرورة أن يُلح الباحث في الحصول على إجابات أكثر تحديدا من المبحوث إذا كانت إجاباته غير محددة.
- ضرورة أن لا يعتمد الباحث على ذاكرته في إجراء المقابلة، بل يجب أن يضع الأسئلة أمامه ولو كانت الاستمارة مألوفة لديه.
- صياغة أسئلة سهلة بعيدة عن التعقيد والغموض.

5. خصائص المقابلة

تتميز المقابلة بجملة من الخصائص نذكر منها ما يلي:[1]

- المُقابل والمستجيب شخصان غريبان وبالتالي على المُقابل أن يُقدّم نفسه للمستجيب بطريقة جيدة.
- إن مفتاح المقابلة هو بناء علاقة جيدة مع المستجيب تكون مبنية على الاحترام المتبادل والتقدير والاهتمام، ويتعلق هذا الأمر بشخصية المُقابل وقدراته ومهاراته في ذلك.
- المقابلة هي الحصول على إجابات شفوية لأسئلة شفوية.
- لا تقتصر المقابلة على اللقاء وجها لوجه، إذ يمكن أن تتم عبر الهاتف.
- لا تقتصر المقابلة على شخص واحد، بل ممكن أن تكون مع عدة أشخاص ويرجع ذلك لطبيعة الدراسة.
- المقابلة عملية فنية بين المُقابل والمستجيب وكيفية إدراك كل منهما للآخر، حيث أن مظهر المُقابل وتعبيرات وجهه وطبيعة الأسئلة التي يوجهها تلعب دورا هاما في عملية التفاعل.
- المقابلة ليست عملية مقننة بل إنها عملية نفسية تتسم بالمرونة.

[1] منذر الضامن، المرجع السابق، ص ص. (100- 101).

6. خطوات إجراء المقابلة

هناك مجموعة من الخطوات لا بد أن يتبعّها القائم بالمقابلة تتمثل في الآتي:[1]

- تحديد الإطار النظري للبحث وأهدافه وأسباب اختيار المقابلة كأداة للبحث.
- ترجمة الأهداف والمتغيرات الرئيسية إلى أسئلة تشكل في مجملها الهيكل الأساسي للاستمارة التي سيتم استخدامها في المقابلة، وفي ضوء أهداف المقابلة وطبيعتها يستطيع الباحث أن يقرر نوع الأسئلة التي سيستخدمها مفتوحة أو مغلقة، مباشرة أو غير مباشرة، محدودة أو غير محدودة.
- يقوم الباحث في مرحلة المقابلة ذاتها بطمأنة المبحوثين إلى أن هدف المقابلة أكاديمي بحت وأنه يتوقف على تعاونهم، وعليه أن يحظى بثقتهم، ثم يقوم بتحديد فريق البحث من القائمين بالمقابلة والتوقيت المناسب لإجراءها، ومن ثم تبدأ المقابلة بتهيئة المناخ الملائم نفسيا وماديا، حيث تبدأ عادة بالأسئلة البسيطة ثم تتدرج إلى الأكثر عمقا، وعلى الباحث أن يكون ذكيا حتى يحظى بالاجابات كاملة في ضوء جهوده وتوضيحاته وطمأنته للمبحوثين.
- ضرورة تسجيل المقابلة بشكل فوري أول بأول، بتدوينها بشكل منظم يسهل عملية الرجوع إليها، أو يمكن استخدام جهاز تسجيل، وفي المقابلة المقننة لا بد من إرشاد المبحوثين حتى لا يستطردوا في إجاباتهم من دون إحراجهم.
- بعد عملية جمع البيانات يتم ترتيبها وتصنيفها بقصد تحليلها، أما بالنسبة للأسئلة المفتوحة فيقوم الباحث بإخضاعها لتحليل المضمون، وفي الأخير يقوم بتحليل البيانات وتفسيرها.

7. استخدامات المقابلة

تشغل المقابلة في البحوث السياسية مكانة متميزة فهي قد تسمح بالوصول إلى معلومات وبيانات هامة تلعب دورا أساسيا في البحث السياسي، خاصة وأنها قد توجّه إلى جماعة الصفوة من خلال مقابلة الصفوة أو المقابلة المتعمقة، والتي من خلالها يتمكن الباحث من سبر أغوار مشاعر فرد معين أو

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة، الكتاب الثاني بناء المقاييس كيف تكتب بحثا أو رسالة؟، المرجع السابق، ص ص. (108-109).

مجموعة محددة من الأفراد اتجاه قضايا أو ظواهر معينة حيث يتعرف على اتجاهاتهم أو خبراتهم ومواقفهم.[1]

يمكن استخدام المقابلة كوسيلة لجمع المعلومات من طرف الصحافيين والسياسيين وقضاة التحقيق، ورؤساء المنظمات الإدارية والباحثين في مجال العلوم القانونية، إذ تساهم مقابلة رجال التشريع والقضاء والفقه في معرفة المشكلات العملية التي تثيرها النصوص القانونية المنظمة لموضوع معين، حيث أن تنفيذ القواعد القانونية وتحويلها من الإطار النظري إلى الواقع الاجتماعي المتحرك يتطلب الوقوف على آراء الفقهاء والقضاة والمحامين، كما يمكن الاستفادة من مقابلة النخبة السياسية والعسكرية والإدارية والتي مارست مهام ووظائف رسمية في مختلف المؤسسات الدستورية والسياسية والمنظمات الدولية، نظرا لحيازتها معلومات هامة وسرية ومفيدة بحكم الموقع الحساس والاستراتيجي الذي تشغله حاليا أو شغلته فيما سبق. وتستخدم المقابلة كذلك في الدراسات المتعلقة بمسح الرأي العام بحيث تجرى على عينة بسيطة من أفراد المجتمع أو عينة من الموظفين في إدارة ما لحل مشكلة أو أزمة معينة.[2]

8. مزايا المقابلة

هناك العديد من المزايا للمقابلة المؤثرة على مسار البحوث الاجتماعية والمنعكسة على المصداقية العلمية للبحوث المستخدمة لها كأداة ميدانية لجمع المعلومات، وفيما يلي سنذكر البعض من مزاياها: [3]

- إن المقابلة طريقة جيدة للحصول على البيانات الحقيقية ومعرفة موضوعات جديدة لم يكن الباحث قد وضعها في الحسبان، أو لم يتوقع أنها موجودة.
- المقابلة أداة علمية مناسبة في جميع البيانات من المجتمعات الأمية، بحيث يتمكن الباحث من شرح الأسئلة بطرق مختلفة ليفهمها المبحوث.
- تساعد الباحث على أخذ صورة واضحة حول المبحوثين ومدى اهتمامهم بالموضوع وردود أفعالهم ومدى تجاوبهم وجديتهم مع الأسئلة.

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة، الكتاب الثاني بناء المقاييس كيف تكتب بحثا أو رسالة؟، المرجع السابق، ص. 107.

[2] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص. 79.

[3] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 145.

- إن المقابلة تعد الأكثر ملائمة في المواقف المعقدة والحساسة، فمن خلالها يتمكن الباحث من شرح الأسئلة الصعبة للمبحوثين شخصيا.[1]
- يتمكن المُحاور من استكمال الحصول على بعض المعلومات من خلال ملاحظة ردود الفعل غير اللفظية للمبحوثين.
- تتيح للباحث إمكانية شرح الأسئلة وتكرارها ووضعها في شكل يسهل فهمها من طرف المبحوث.
- يمكن استخدامها مع جميع أفراد المجتمع (الأطفال، الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، الأميون، الكبار في السن...الخ).
- تستدعي معلومات من المبحوث يصعب الحصول عليها بطرق أخرى فالمبحوثين يميلون للحديث أكثر من الكتابة.[2]
- توفر إمكانية الحصول على إجابات من معظم من تتم مقابلتهم (95% وربما يزيد)، إذا ما قورنت بالاستبيان (40% تقريبا بدون متابعة).
- توفر مؤشرات غير لفظية تعزز الاستجابات وتوضح المشاعر كنغمة الصوت وملامح الوجه وحركة اليدين والرأس وغيرها.
- ارتفاع نسبة الردود مقارنة مع وسائل جمع المعلومات الأخرى.
- وسيلة مناسبة لجمع المعلومات عن القضايا الشخصية والانفعالية والنفسية الخاصة بالمبحوث.

9. عيوب المقابلة

بالرغم من المزايا العديدة التي تتميز بها المقابلة إلا أنها تعاني من بعض العيوب نذكر منها الآتي:[3]

- تتطلب المقابلة إلى الجهد والمال والوقت أكثر من الأدوات الأخرى، كما تتطلب مُعدات يستعين بها الباحث في إجراءها.

[1] Ranjit Kumar, **Research Methodology a step-by-step guide for beginners,** 3rd ed, Great Britain: Tj international, 2011, p. 142

[2] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص.111.

[3] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 146.

- قد يشعر المبحوث ببعض من الخجل أو الحساسية إزاء بعض المواضيع التي تُطرح في المقابلة، فيلجأ إلى التصنع أو الإدلاء بمعلومات خاطئة.

- لا تُغطي المقابلة شريحة كبيرة من مجتمع الدراسة بسبب الوقت والتكاليف عكس الاستبيان الذي يغطي أعداد كبيرة في فترة زمنية قصيرة نسبيا.

- احتمالات التحيّز وعدم الصدق، وأحيانا عدم تعاون المبحوثين والذي قد يكون نابعا من الاختلاف بينهم وبين القائمين على المقابلة، نتيجة الاختلاف في اللون أو الجنس أو العقيدة أو الطبقة الاجتماعية، كما يرى البعض استحالة اخضاع كل عنصر من عناصر المقابلة للسيطرة العقلانية نتيجة لما تتضمنه من علاقات إنسانية.[1]

- صعوبة الوصول إلى بعض الأفراد ومقابلتهم شخصيا بسبب مركزهم أو بسبب تعرض الباحث لبعض المخاطر عند إجراء مقابلات معهم مثل زعماء الجماعات الخطيرة.[2]

- قد تتأثر المقابلة بالحالة النفسية للباحث والمبحوث.

- يصعب مقابلة عدد كبير نسبيا من الأفراد، فمقابلة الفرد الواحد تستغرق وقتا طويلا من الباحث.

- تتطلب المقابلة باحثين مدربين على إجراءها، فإذا لم يكن الباحث ماهرا ومُدربا فلن يتمكن من خلق الجو الملائم للمقابلة، كما قد يقوم المبحوث بتزييف إجاباته، وقد يتحيز الباحث من حيث لا يدري مما يؤدي إلى تحريف الإجابة.

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة، الكتاب الثاني بناء المقاييس كيف تكتب بحثا أو رسالة؟، المرجع السابق، ص. 115.

[2] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص. 113.

ثانيا: الملاحظة

يُفضل بعض الباحثين استخدام الملاحظة كأداة لجمع البيانات في بعض المواضيع الإنسانية والاجتماعية، وما تتميز به الملاحظة هو أن الباحث هو الذي يحدد ويقرر المعلومات التي يحتاجها في بحثه من خلال تتبعه للسلوك الإنساني كالدور والتفاعل والكفاءة وغيرها.

وتتضمن هذه الطريقة جمع المعلومات عن طريق الملاحظة دون إجراء مقابلات مع المبحوثين، وتتعلق المعلومات التي يتم الحصول عليها بما يحدث حاليا و لا تتعلق بسلوكيات ومواقف ماضية أو مستقبلية للمبحوثين، كما أن البيانات المتحصل عليها من خلال الملاحظة قد تكون محدودة للغاية وهي غير مناسبة إذا تعلق البحث بعينات كبيرة الحجم.[1]

1. تعريف الملاحظة

تُعرّف الملاحظة على أنها " فحص السلوك مباشرة عن طريق باحث أو مجموعة أشخاص يقومون بدور الملاحظين، أو فحص الظواهر وتسجيلها، والمقصود هنا ليس الملاحظة العابرة التي يستخدمها عموم أفراد المجتمع في كافة حياتهم، ولكن الملاحظة العلمية المقصودة المحددة لنوعية السلوك أو البعد الاجتماعي المراد ملاحظته تمهيدا لدراسته".[2]

ويتفق مع هذا التعريف الباحث "كارتر جود" فيرى أن الملاحظة هي الوسيلة التي نحاول بها التحقق من السلوك الظاهري للأشخاص، وذلك بمشاهدتهم بينما هم يعبرون عن أنفسهم في مختلف الظروف والمواقف التي أختيرت لتمثل ظروف الحياة العادية أو لتمثل مجموعة خاصة من العوامل.[3]

وهناك من يعرّف الملاحظة من خلال خصائصها وتعني أنها ليست مشاهدة عابرة تعتمد على القدرة البصرية، بل إنها ترتكز على أساس توجيه القوى البصرية مع القوى العقلية في وقت واحد لإستيعابها بدقة. كما أنها محصلة مقدمات مستندة على وقائع ثابتة بحيث تقبل المراجعة إذا استلزم الأمر، وبالتالي

[1] Kothari C.R., **Research Methodologie Methods and Techniques**, 2nd ed, New Delhi: New Age international publishers, 2014, p. 17.

[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 124.

[3] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص. 66.

لا يدخل في إطار الملاحظة أي تقدير أو تقويم لشخصية المبحوث من واقع طريقته في الحديث او أسلوبه في المناقشة أو انفعاله.[1]

كما تُعرّف الملاحظة بأنها عملية مراقبة أو مشاهدة لسلوك الظواهر والمشكلات والأحداث ومكوناتها المادية والبيئية، ومتابعة سيرها واتجاهاتها وعلاقاتها، بأسلوب علمي منظم ومخطط وهادف، بقصد التفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات والتنبؤ بسلوك الظاهرة وتوجيهها لخدمة أغراض الإنسان وتلبية إحتياجاته.[2]

أما الباحث **سيلتز** فيعرّف الملاحظة من خلال الشروط الواجب توفرها عند استخدامها في البحوث العلمية، والتي حصرها في الآتي:[3]

- أن تخدم الغرض أو الأغراض المحددة للبحث.
- أن تصممم الملاحظة بشكل منظم.
- أن تسجل نتائجها بانتظام وترتبط باقتراحات وافتراضات عامة.
- أن تخضع لاختبارات وضوابط الصدق والثبات.

2. أنواع الملاحظة

يختلف المتخصصون في مناهج البحث العلمي بخصوص تصنيف أساليب الملاحظة، نظرا لاختلاف المتغير الذي يعتمده كل باحث في عملية التصنيف. فالبعض يعتمد القصدية في تصنيفه فيصنف الملاحظة إلى:[4]

أ. **الملاحظة العادية:** وهي الملاحظة التي يمارسها كل إنسان في حياته الاعتيادية، فهو ينظر ويلاحظ ما هو موجود ويجري في بيئته، بحيث أنه لا يستهدف إخضاع ذلك للبحث والدراسة العلمية المنظمة، كما أنه لا يسعى إلى اختبار فروض أو الكشف عن حقائق علمية، وهذه الملاحظة قد تكون بداية وسببا في الملاحظة العلمية وباعثا للكشف والتحقق والاختبار.

[1] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 72.

[2] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص. 115.

[3] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 72.

[4] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 239.

ب. **الملاحظة العلمية:** هي أسلوب علمي يتبعه الباحث بهدف الوصول إلى حقائق علمية سواء عن طريق الوصف أو من خلال التفسير، وذلك بالكشف عن طبيعة الظواهر والعلاقات الخفية التي توجد بين عناصرها، أو بينها وبين الظواهر الأخرى، فالملاحظة العلمية هادفة ومنهجية ودقيقة، وغالبا ماتقوم على التسجيل والقياس.

هناك مجموعة من الباحثين يصنفون الملاحظة من حيث درجة الضبط، وبالتالي يتم تصنيف الملاحظة إلى ملاحظة بسيطة وملاحظة منظمة وهي كالأتي:

أ. **الملاحظة البسيطة:** يستخدم هذا النوع من الملاحظة في الدراسات الاستكشافية، بحيث يلاحظ الباحث ظاهرة أو حالة من دون أن يكون لديه مخطط مسبق لنوعية المعلومات أو الأهداف أو السلوك الذي سيخضعه للملاحظة.[1]

ب. **الملاحظة المنظمة:** وهي الملاحظة التي تقوم على الضبط العلمي سواء بالنسبة للقائم بالملاحظة أو الأشخاص الملاحظين، أو الموقف الذي تجري فيه الملاحظة، وتسعى الملاحظة المنظمة للإجابة عن أسئلة الدراسة وفروضها، وعادة ما تستخدم في الدراسات الوصفية والسببية، حيث يستعين الباحث بعدد من الإجراءات والوسائل التي تعينه على الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الدقة العلمية كأدوات القياس الدقيقة، كما يحرص الباحث على ذكر زمن الظاهرة الملحوظة ويعيّن مكانها ويقدّر أحوالها، ولذلك فهو يستخدم آلات وأجهزة علمية، فبقدر ما تكون الملاحظة مضبوطة بقياس دقيق بقدر ما تكون النتائج المترتبة عنها صحيحة.[2]

كما أن هناك تصنيف آخر يعتمد على فكرة اندماج الملاحظ في الموقف المراد دراسته وملاحظته، وبالتالي يتم تصنيف الملاحظة إلى ملاحظة بالمشاركة وملاحظة بغير مشاركة وهي كالأتي: [3]

أ. **الملاحظة غير المشاركة:** وفيها يقوم الباحث بأخذ موقف أو مكان ويراقب منه الأحداث أو الظاهرة أو السلوك دون أن يشارك أفراد العينة المدروسة بالأدوار التي يقومون بها، وقد يستخدم فيها الباحث الكاميرا للتسجيل لكن دون معرفة المبحوثين بذلك.

[1] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص. 117.

[2] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 75.

[3] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص. 117.

ب. الملاحظة المشاركة: وفيها يكون للباحث دور إيجابي وفعال أي أنه يقوم بنفس الدور ويشارك أفراد الدراسة في سلوكياتهم وممارساتهم المراد دراستها، كأن يعيش الباحث مع السجناء على اعتبار أنه سجين مثلهم دون أن يعرفوا ذلك. لكن إذا عرفت عينة الدراسة أن الباحث يجري دراسة عنها فغالبا ستُغير سلوكها.

ويستطيع الباحث من خلال الملاحظة بالمشاركة أن يحصل على المعلومات في أي من المواقف الآتية:[1]

- عندما يتعذّر على الباحث جمع معلوماته من الأفراد محّل الدراسة باستخدام الاستبيان أو المقابلة، فيلجأ للملاحظة بالمشاركة حيث يصبح الباحث جزءا من مجتمع الأفراد مما يجعلهم يتعاونون معه.
- الحصول على بيانات تكشف عن أنماط سلوكية معينة يصعب معرفتها باستخدام تكنيكات لجمع المعلومات في لحظة زمنية واحدة، كالكشف عن أنماط الصراع التي تظهر فقط خلال فترة زمنية طويلة، والتي قد يذكرها الناس بصورة مشوهة بفعل انتماءاتهم ومصالحهم الشخصية.
- رغبة الباحث في دراسة مجتمع أو ثقافة أخرى لا يعرفها معرفة جيدة، فمن خلال الملاحظة بالمشاركة يتمكن من تكوين رؤية وفكرة ومعرفة لا بأس بها تساعده على استخدام التكنيكات البحثية الأخرى، فالمشاركة في أعمال لجان الكونجرس الأمريكي زوّدت بعض الباحثين برؤى ومعارف قيّمة أفادتهم في إعداد كشوف مقابلة لدراسة العملية التشريعية داخل الكونجرس.

3. شروط الملاحظة الجيدة

حدّد بعض المختصين في المنهجية مجموعة من الضوابط والقواعد لا بد أن يلتزم بها الباحث إذا أراد لملاحظته أن تكون ذات أهمية علمية، ومن بين هذه القواعد نذكر ما يلي:[2]

[1] كمال المنوفي، المرجع السابق، ص. 123.

[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 241.

- أن يتجنب الباحث تسجيل ملاحظاته في حضور المبحوثين الخاضعين للملاحظة حتى لا يتأثروا ويضطرب سلوكهم التلقائي، بل يكتفي بتدوين بعض الملاحظات التي تعينه على التذكر لاحقا لتدوين مالاحظه كاملا.
- تسجيل الملاحظات الميدانية بأسرع ما يمكن بعد إتمام الملاحظة مباشرة.
- ضرورة أن تكون الملاحظات الميدانية تفصيلية وشاملة ودقيقة.

4. خطوات إجراء الملاحظة

تمّر عملية الملاحظة بالخطوات التالية:[1]

- اختيار الموقع المراد ملاحظته والذي سيعطيك فهما جيدا للظاهرة المراد دراستها، كما يجب الحصول على الإذن المسبق إذا تطلب الأمر ذلك.
- الدخول إلى الموقع المراد ملاحظته وأخذ ملاحظات أولية حوله.
- أن تحدد ماذا تريد ومن تريد ملاحظته، وكم من الوقت تحتاج لذلك.
- أن تقرر ما هو الدور الذي تريد ممارسته (الملاحظ المشارك أو الملاحظ غير المشارك).
- حصر نطاق الملاحظة بالظاهرة المدروسة.
- تسجيل المعلومات التي تمت مشاهدتها.
- الانسحاب من الموقع وشكر المشاركين بعد الانتهاء من الملاحظة.

5. استخدامات الملاحظة العلمية في الدراسات السياسية

يتم استخدام الملاحظة في الدراسات السياسية بهدف فهم أنماط التفاعلات السياسية المختلفة، ولأخذ صورة حية عن تصرفات الأفراد والجماعات دون افتعال اختبارات اجتماعية قد لا تعبّر عن الواقع كما هو، أو يمكن أن تفقد الكثير من التلقائية في السلوك، فمن خلال الملاحظة يمكن تصوير المشاهد والأنماط والكيفيات التي يتم بها الفعل السياسي، كما أن الملاحظة المباشرة تمكننا من دراسة عملية اتخاذ القرار في المؤسسات السياسية دراسة عميقة، وبالأخص في المؤسسات الإدارية والتشريعية.[2]

[1] منذر الضامن، المرجع السابق، ص. 95.

[2] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 237.

وتكمن أهمية الملاحظة في أنها ضرورية في بعض مجالات البحث العلمي كموضوع القيادة وتأثير القائد السياسي وخطاباته على مستمعيه، بالإضافة إلى مظاهر العنف السياسي المختلفة وآثارها المادية والنفسية، أو عملية التفاعل والمساومة داخل المؤسسات أو الجماعات الصغيرة كاللجان البرلمانية أو الجماعات غير الرسمية المختلفة أو الأحزاب أو عمليات التنشئة، وتكتسب الملاحظة أهميتها في أنها مرنة ومباشرة وتتعامل مع الواقع إذ تجعل الباحث يحتك بواقع المبحوث مباشرة مما يعطيه فكرة واضحة عن الموضوع الذي يدرسه.[1]

تسمح الملاحظة للباحث بتعديل مضمون وإطار وخطوات خطته البحثية وفق التطورات التي تشير إليها، إذ تتميزالملاحظة عن المقابلة والاستبيان بأنها لا تفرض لقاء الأشخاص وطرح الأسئلة عليهم وتسجيل إجاباتهم، كما أنها لا تستخدم استطلاعات الرأي في قضايا سياسية أومسائل مثارة في المجتمع، الأمر الذيقد يضفي نوعا من التحيز، أو قد يثير نوعا من عدم التعاون أو مقاومة الباحث والامتناع عن الإجابة. كما أن الملاحظة تتجنب التشخيص المفتعل والمصطنع وغير الحقيقي للتجارب والمسح الميداني، فهي تمكّن الباحث من دراسة الأفراد وهم في الواقع الاجتماعي والسياسي فعلا، بالإضافة إلى أنها تزوّد الباحث بتقدير للسلوك الاجتماعي بدرجة كبيرة من الواقعية. ومن خلال الملاحظة يستطيع الباحث أن يندمج في المجتمع المبحوث ويلاحظ تصرفاته، ومعرفة القيم التي تنطلق منها تلك التصرفات.[2]

وتستخدم الملاحظة في معرفة تصرفات الأفراد وردود فعل الجماعات اتجاه القوانين والقرارات، ملاحظة كيفية صنع القرار داخل المؤسسات السياسية والإدارية، متابعة الحملات الانتخابية ووسائل الدعاية للأحزاب أو المترشحين، معرفة توجهات الرأي العام، معرفة مدى التزام الأنظمة السياسية بالقوانين التي يصدرونها من خلال مقارنتها بتصرفات ممثلي النظام وسلوك المؤسسات، الحكم على ديموقراطية نظام سياسي ما من خلال ملاحظة سلوك موظفيه وأجهزته المختلفة.[3]

كما قد حدّد الباحث **رشاد القصبي** استخدامات الملاحظة في الآتي:[4]

---

[1] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 126.

[2] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 73.

[3] ناجي عبد النور، **منهجية البحث السياسي**، عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011، ص ص. (71- 72).

[4] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 74

- يستخدم الباحث الملاحظة في المراحل التمهيدية للبحث بهدف تكوين صورة أولية لديه عن البيانات والمعلومات التي سوف يحصل عليها، كما قد يستخدمها في المراحل المتقدمة من البحث من أجل الدقة وضبط النتائج.
- يستخدم الباحث الملاحظة عادة في المواقف الطبيعية لرصد التفاعلات داخل الجماعات الفرعية في مؤسسة أو تنظيمات سياسية معينة أو أعمال العنف السياسي أو معايشة حركة جماعية.
- يستخدم الباحث الملاحظة عادة في دراسة الحالة حيث يلاحظ خصائص الحالة بدقة سواء كانت فردا أو جماعة أو مؤسسة أو مجتمع، ويتتبع ردود أفعال واستجابات هذه الوحدة وأنماط تفاعلها وتطورها من أجل الوصول إلى تعميمات يمكن أن يتم تطبيقها على مجتمع البحث الذي تنتمي إليه الحالة المدروسة.
- إمكانية قيام الباحث بالملاحظة عن بعد للأنشطة ومظاهر السلوك دون المشاركة الفعلية فيها.

6. مزايا الملاحظة

هناك العديد من المزايا للملاحظة نذكر منها ما يلي:[1]

- أنها تكشف عن الخاصيات الجوهرية للظاهرة المدروسة مما يكوّن صورة واضحة وشاملة حولها.
- تعمل على تركيز الانتباه على مظاهر السلوك والتفاعل مع أنشطة الجماعة.
- الاستعانة بالحواس في مشاهدة الظواهر بشكل مباشر.
- يكون بناء الإشكالية والفروض والتحليل على أساس بيانات ملموسة وواقعية وليست من نسيج خيال الباحث.
- تسمح الملاحظة بالتعرف على بعض الأمور التي قد لا يكون الباحث قد فكّر بأهميتها.[2]
- يجمع الباحث معلوماته عن الظاهرة في ظروفها الطبيعية مما يزيد من دقة المعلومات.
- إمكانية استخدامها في مواقف مختلفة ولمراحل عمرية متباينة.

[1] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 134.

[2] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص ص. (119-120).

- توفر قدرة تنبؤية عالية نسبيا وذلك للتشابه النسبي لظروف السلوك الملاحظ مع السلوك المنتظر أو المتوقع.
- تنفرد في الحصول على معلومات لا يمكن توفيرها بطرق أخرى.

وقد حدّد الباحث **بيلي Bailey** أهم مزايا الملاحظة فيما يلي:[1]

- تُعد الملاحظة أفضل أدوات جمع البيانات حول السلوك غير اللفظي.
- تمنح الملاحظة للباحث فرصة مشاهدة السلوك كما يحدث في أرض الواقع تماما، الأمر الذي يمكنّه من إعطاء ملاحظات دقيقة حول الملامح الرئيسية لهذا السلوك.
- تُعد الملاحظة أقل عرضة للتحيّز مقارنة بأدوات جمع البيانات الأخرى، خاصة تلك التي تعتمد على الإجابات اللفظية لمفردات المجتمع أو العينة موضع الاستبيان أو المقابلة.

7. عيوب الملاحظة

بالرغم من المزايا العديدة التي تتميز بها الملاحظة إلا أنها تعاني من بعض العيوب نذكر منها ما يلي:[2]

- إن عملية تسجيل الظاهرة كما تحدث وأثناء حدوثها قد تقابل بإمكانية إعاقة حدوث السلوك الفعلي للمبحوثين إما لفرط الحساسية ضد الغرباء أو قد يشكل التسجيل عبئا على المبحوثين، كما أنه قد لا تحدث الظواهر في الوقت الذي يتوقع فيه الباحث حدوثها كما أنه قد يكون غائبا أثناء حدوثها فيفوته تسجيلها.
- يصعب تطبيق الملاحظة في الظواهر التي تتطلب وقتا طويلا في تسجيل البيانات، فهي تتطلب جهدا وزمنا من الباحث.
- تعد البيانات المجمعة بالملاحظة بيانات وصفية للظاهرة من الخارج ولا تصف جوهرها وعلاقاتها البنيوية.
- قد يحدث تحيز من قبل الباحث إما بسبب تأثره بالأفراد أو عدم نجاحه في تفسير ظاهرة ما أو اندماج مشاعره مع مشاعر المبحوثين.
- في حالة تعدّد الملاحظين قد يختلف الباحثون ويعطون نتائج متباينة مما يدل على اختلاف الزوايا التي ينظرون منها.[1]

---

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة، الكتاب الثاني بناء المقاييس كيف تكتب بحثا أو رسالة؟، المرجع السابق، ص. 104.

[2] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 136.

- إن الحواس التي تعتبر مصدرا من مصادر المعرفة قد تخدع الباحثين في رؤية الأشياء على حقيقتها.
- قد يتعرض الباحث للخطر أثناء ملاحظته لبعض الظواهر الطبيعية أو القبائل البدائية أو الأفراد العدوانيين وغيرها.[2]
- هناك بعض القضايا والمشكلات والسلوكيات الخاصة بالأفراد يصعب ملاحظتها كالعلاقات بين الأزواج والجرائم.
- إن الأشخاص الذين تتم ملاحظتهم قد يُغيرون سلوكياتهم ولا يظهرون سلوكهم الحقيقي.
- قد تتأثر الملاحظة بعوامل وقتية تؤثر على نجاحها ودقة معلوماتها.

ثالثا: الاستبيان

يُعد الاستبيان أحد أدوات البحث العلمي المستخدمة على نطاق واسع بهدف الحصول على معلومات أو بيانات تتعلق بأحوال الناس أو اتجاهاتهم ودوافعهم أو معتقداتهم، وتظهر أهميته في السهولة النسبية في إجراءاته خاصة إذا توفرت في الباحث الخبرة الملائمة والامكانيات الفنية والمادية الضرورية.[3]

1. تعريف الاستبيان

إن الاستبيان هو طريقة لجمع المعلومات في مناطق جغرافية شاسعة، حيث يتم إرسال استمارات الاستبيان إلى المناطق المراد بحثها ومن ثم توزيعها على المبحوثين، ويعتبر الاستبيان وسيلة اقتصادية لجمع المعلومات وموفرة للوقت، لكن ما يعيبه أن الإجابات المقدمة من طرف المستجوبين قد لا تكون دقيقة.[4]

ويُعرّف الاستبيان كذلك بأنه وسيلة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع البحث عن طريق إعداد استمارة يتم تعبئتها من قبل عينة ممثلة من الأفراد، ويسمى الشخص الذي يقوم بملء الاستمارة بالمستجيب.[5]

---

[1] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص.77.

[2] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص. 120.

[3] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 84.

[4] Mimancha Patel and Nitin Patel, op.cit, p .52.

[5] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص. 90.

ويتفق هذا التعريف مع التعريف الذي قدمُه الباحث معتز بالله عبد الفتاح للاستبيان على أنه طريقة علمية لتجميع معلومات عن أشخاص بسؤالهم بطريقة مباشرة أسئلة تتعلق بخصائصهم الديموغرافية كالدين، السن، الحالة الاجتماعية، الدخل... الخ، وآرائهم وسلوكهم اتجاه قضية معاصرة ذات أهمية بغرض التعميم على المجتمع الأكبر.[1]

ويعرّف الاستبيان على أنه أداة تتضمن مجموعة من الأسئلة أو الجمل الخبرية، التي يطلب من المفحوص الإجابة عنها بطريقة يحددها الباحث حسب أغراض البحث.[2]

كما يعرّف الاستبيان بأنه " مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين، يتم وضعها في استمارة ترسل للأشخاص المعنيين بالبريد أو يجرى تسليمها باليد تمهيدا للحصول على أجوبة للأسئلة الواردة فيها".[3]

2. أنواع أسئلة الاستبيانات

هناك أربعة أنواع من الأسئلة من حيث المحتوى في الاستبيانات وهي كالتالي:[4]

أ. الأسئلة الديموغرافية Demographic Questions: وهي الأسئلة التي تتعرف على الخصائص الأساسية للمبحوث مثل: العمر، الدرجة التعليمية، طبيعة عمله وهكذا.

ب. الأسئلة المعرفية Knowledge Questions : والتي بمقتضاها يتم التعرف على مدى إلمام المبحوث بالمعلومات الأساسية عن موضوع معين، مثل معرفته بعدد الأحزاب الموجودة في الدولة، إسم رئيس الحكومة وغيرها.

ت. أسئلة الإتجاهAttitude Questions : وهي الأسئلة التي من خلالها يتم التعرف على نمط التفضيلات السياسية أو الاجتماعية لدى المبحوثين، مثل سؤالهم عن مدى موافقتهم أو رفضهم لسياسة معينة أو شخص معين.

---

[1] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 85.

[2] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص. 90.

[3] ناجي عبد النور، منهجية البحث السياسي، المرجع السابق، ص. 80.

[4] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص. 85.

ث. أسئلة السلوك Behavior Questions: تهدف هذه الأسئلة إلى سؤال المبحوث عن أنماط سلوكه، مثل الأسئلة التي تخص نمط سلوكه الاستهلاكي أو عدد مرات مشاركته في مظاهرة ما أو عدد مرات استماعه لخطب سياسية لقائد معين وغيرها.

وهناك من يصنف أسئلة الاستبيانات حسب نوعية الإجابة المطلوبة من المستجوبين وهي كالتالي:[1]

أ.الأسئلة المغلقة: وتتمثل في الأسئلة التي تُلزم المبحوثين باختيار إجابة من بين عدد محدد من البدائل، إذ يتم تحديد فئة الإجابات المحتملة، فيتم تدوين الإجابات بجانب السؤال وعلى المبحوث أن يختار الإجابة. مثال: هل تؤيد انضمام مصر إلى الإتحاد المغاربي؟ (نعم) أو (لا). وتتميز الأسئلة المغلقة بأنها تُبسط المقارنة بين الإجابات وتُسهل عملية الترميز والتفريغ وتتقيد الإجابة عنها بالموضوع، لكن ما يعاب عليها إمكانية تأثير الباحث في المبحوثين من خلال عملية توجيه الأسئلة، كما أنها قد لا تتضمن رأي المبحوث الأمر الذي يجعله يشعر بالإحباط لعدم تمكنه من التعبير عن رأيه بشكل واضح ودقيق، بالإضافة إلى احتمالية وقوع الباحث في الخطأ عند وضع علامة في خانة (نعم) وهو يعتقد أنه وضعها في خانة (لا).

ب. الأسئلة المفتوحة: وفيها يتم السماح للمبحوثين باستخدام صياغاتهم الخاصة لعدم وجود بدائل مفروضة عليهم، فهي تترك الحرية للمبحوث للإجابة بطريقته الخاصة، مثال: ما الذي تعتبره أهم القضايا في الانتخابات الرئاسية هذا العام؟. ما يُميز هذه الأسئلة أنها تسمح للباحث باكتشاف الأنماط غير المتوقعة في إجابات الأفراد، كما أنها تحُد من تحيز الباحث وتوجيهه للمبحوثين، لكن ما يُعاب عليها أنها تجعل المقارنة بين إجابات المبحوثين صعبة فكل منهم يتأثر بإطار مرجعي في إجابته، كما يمكن أن تأتي الإجابة بعيدة عن الموضوع ومسهبة مما يُصعب مهمة ترميزها وتصنيفها وغيرها من الصعوبات.

ت. الأسئلة المغلقة المفتوحة: يطرح فيها الباحث في البداية سؤالا مُغلقا أي يُحدد فيه الإجابة المطلوبة ويُقيد المبحوث باختيار الإجابة، ثم يتبعه بسؤال مفتوح يُطلب فيه من المبحوث توضيح أسباب اختياره للإجابة المعينة، إن هذا النوع من الأسئلة يجمع بين ايجابيات الأسئلة المغلقة والمفتوحة، مثال: هل تعتقد بوجود عوائق أمام الصادرات الوطنية؟ (نعم) أو (لا). إذا كانت الإجابة (نعم) فماهي أهم هذه العوائق؟.[2]

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص. 246.

[2] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص. 99.

3. خطوات تصميم استمارة الاستبيان

حتى يتمكن الباحث من تصميم استمارة الاستبيان ينبغي عليه اتباع الخطوات التالية: [1]

الخطوة الأولى: وتتمثل في تحديد الأسئلة التي سيجمع بها المعلومات.

الخطوة الثانية: ويتم فيها تحديد مجتمع الدراسة وهي الجماعة التي تجرى عليها الدراسة إذ يجب أن يتم تحديدها تحديدا دقيقا، ومن ثم تحديد العينة وهي جزء صغير من مجتمع الدراسة حيث تتوفر في ذلك الجزء خصائص الكل.

الخطوة الثالثة: وفيها يتم تقسيم الاستمارة إلى ثلاث فصول وهي كالتالي:

الفصل الأول: عبارة عن بيانات حول الجهة التي تشرف على البحث، ويشمل: تقديم الهيئة المشرفة على الدراسة، عنوان الدراسة وأهميتها، الهدف من تقديم الاستمارة، الإشارة إلى الطابع السري للمعلومات، الوعي بالاطلاع على النتائج، الشكر والتحية.

الفصل الثاني: يتضمن معلومات عامة عن المبحوثين مثل: العمر، الجنس، السكن، الدخل، الحالة العائلية، المهنة، المستوى العلمي.

الفصل الثالث: ويتضمن معلومات حول موضوع الدراسة، أي الأسئلة المطلوب الإجابة عليها من طرف المستجيب.

4. تخطيط الاستبيان

عند تخطيط استمارة الاستبيان يجب مراعاة النقاط التالية:[2]

- ما هي الأسئلة الضرورية التي على الباحث أن يسألها؟.
- ما هو شكل المجتمع الذي سيجيب (أفرادا أو جماعات)؟.
- ما هو الأسلوب الذي سيستخدم في اختيار العينة (العشوائية المنظمة، الطبقية...)؟.
- ما هي المتغيرات التي ستستخدم في الدراسة (العمر، الجنس، الطبقة الاجتماعية، المهنة...)؟.

---

[1] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص. 82.

[2] منذر الضامن، المرجع السابق، ص. 92.

- هل طول الاستبيان مناسب (الاستبيان الطويل تكون الاستجابة عليه قليلة)؟.
- هل الاستبيان صادق وثابت وسهل الاستخدام؟.
- هل تم تطبيق الاستبيان على مجتمع مشابه لمجتمع الدراسة المراد دراسته؟.

5. شروط صياغة أسئلة الاستبيان

هناك مجموعة من الشروط يجب مراعاتها عند صياغة أسئلة الاستبيان نذكر منها ما يلي:[1]

- الأخذ بعين الاعتبار أن الأسئلة موجهة إلى أفراد مختلفين في مستوياتهم ومؤهلاتهم الثقافية والتعليمية وحتى عاداتهم الاجتماعية، الأمر الذي يستدعي الوضوح في صياغة الأسئلة باستعمال عبارات بسيطة لها معنى مألوف وتعطي في نفس الوقت المعنى المقصود.
- تجنب الأسئلة الغامضة والتي تجعل الإجابة عنها صعبة ومعقدة بالنسبة للمستجيب.
- صياغة الأسئلة بحيث تكون الإجابة عليها قاطعة، كأن تكون عبارة عن رقم أو كلمة (نعم أم لا) أو استخدام إشارات معينة، كما يُفضل أن لا تكون الأسئلة من النوع المفتوح بل لا بد من حصر كل الإجابات المحتملة عن كل سؤال وكتابتها أمام السؤال ثم يقوم المبحوث بوضع علامة أمام الإجابة المناسبة.
- ضرورة ترتيب الأسئلة ترتيبا منطقيا يراعي العلاقة فيما بينها، بحيث يمكن تقسيم الأسئلة إلى مجموعات متجانسة تحمل عناوين فرعية، مع ضرورة البدء بالأسئلة السهلة التي لا تحتاج إلى تفكير كالأسئلة الشخصية مثل العمر، الجنس وغيرها.
- أن لا تكون الأسئلة من النوع الايحائي والتي توحي للمبحوث بإجابات معينة.
- أن تبتعد الأسئلة قدر الإمكان عن الحساسية أوالاحراج وأن لا تُعد تدخلا في المسائل الشخصية للأفراد، بالإضافة إلى تجنب الأسئلة التي تحتاج إلى تفكير كبير وخبرة واسعة.
- الابتعاد عن الأسئلة التي تثير تحيّز المبحوث، مثلا: هل تطالع الصحف يوميا؟ بدل السؤال: هل تشتري الصحف يوميا؟ فقد يدفعه حب التفاخر أو الخجل إلى الادعاء بشراءها.
- إذا كان لأحد الأسئلة جزءان فمن المستحسن أن يكونا سؤالين متتاليين، كما لا يستحسن دمج سؤالين معا.

[1] عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، **أساليب البحث العلمي والتحليل الاحصائي، التخطيط للبحث وجمع وتحليل البيانات يدويا وباستخدام برنامج spss**، ط1، عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2007، ص ص. (23-25).

- أن تتم صياغة الأسئلة بشكل لا يتطلب من المبحوث إجراء عمليات حسابية مطولة أو تستدعي ذاكرة حادة ومجهودا فكريا.
- ذكر الوحدات القياسية مثل عدد، كيلو، قدم...الخ، مثلا: أذكر عدد المرات التي تزور فيها المكتبة أسبوعيا؟ أو تحديد المرات على شكل فئات مثل: (0-2)، (3-5)، (6 فأكثر) ليقوم المبحوث بالاختيار الإجابة المناسبة.
- يُفضل إضافة بعض الأسئلة بصيغ مختلفة بغرض التأكد من دقة بعض الإجابات الأخرى.
- تحديد نمط الإجابة مسبقا على أسئلة الاستبيان كأن يكون مثلا: (نعم أو لا)، (موافق بشدة أو موافق أو محايد أو غير موافق أو غير موافق بشدة)، (دائما أو غالبا أو أحيانا أو أو نادرا أو أبدا)، (مهم جدا أو مهم بدرجة متوسطة أو قليل الأهمية أو غير مهم).[1]
- كتابة تعليمات واضحة مثل: ضع علامة (✓) أمام الإجابة المناسبة أو اختر إجابة واحدة من بين الإجابات المختلفة، أو رتب الخيارات التالية حسب أهميتها بالنسبة إليك.

ويمثل الجدول الموالي مثال لأسئلة الاستبيان والذي كان الهدف منه هو دراسة تقييمية لواقع ممارسة العلاقات الانسانية في المؤسسات التربوية بين الأساتذة.

[1] وحيد دروات، "مهارات تصميم الاستبيان في البحوث التربوية والاجتماعية والاعلامية"، **مجلة الرسالة للدراسات الاعلامية**، المجلد الأول، العدد الثالث والرابع، ديسمبر 2017، ص. 330

الجدول رقم: (01): مثال لأسئلة الاستبيان

الرقم	العبارات	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	أبدا
1	أحب مساعدة زملاء العمل في أوقات الأزمات.					
2	أفرح لفرح زملاء العمل وأحزن لحزنهم.					
3	أشارك زملاء العمل في الأعمال الجماعية الخاصة بزميل(ة) ما.					
4	أفرح لتكريم أحد زملاء العمل.					
5	جميع زملاء العمل يتضامنون من أجلي.					
6	كل أفراد زملاء العمل أعتبرهم إخوتي.					
7	تربطنا بمؤسستنا روابط طيبة.					
8	أحب القدوم إلى العمل على أن أبقى في البيت.					
9	تربطني علاقات طيبة بإدارة المؤسسة.					
10	أرى أن الروابط الانسانية الطيبة مهمة في مؤسسات العمل كلها.					
11	أبادل غيري بالعلاقات الطيبة رغم العكس منهم.					
12	أرى أن العلاقات الطيبة تدفعني أكثر للعمل.					
13	أظن أن العلاقات الانسانية الطيبة مُلزمة (يجب الالتزام بها) لكل أعضاء المؤسسة.					
14	تربطني بزملاء العمل روابط مهنية وفقط.					
15	أرى أن بناء العلاقات الطيبة مهمة الإدارة المدرسية.					
16	أرى أن كل زميل منا في العمل يحتاج لمثل هذه العلاقات الطيبة.					
17	عندما لا تكون علاقاتي بزملاء العمل طيبة أكون متوترا.					
18	أحتاج لزملاء العمل في المؤسسة كلهم دون استثناء.					
19	لا أحب أن أكون وحدي بالمؤسسة.					
20	يمكنني أن لا أتكلم مع أي أحد طول فترة عملي بالمؤسسة.					
21	يبادلني كل الزملاء نفس الشعور الطيب.					
22	أرى أن العلاقات بين الزملاء ترتبط بالمصلحة فقط.					
23	المناجر (المدير) الناجح هو من يوفر علاقات ناجحة بين أفراد المدرسة.					
24	الأسلوب الإداري المُتبع هو من يُحدد نوع العلاقات بين طاقم المدرسة.					

المصدر: حسين حرزلي ودليلة لقوقي، "تقييم واقع ممارسة العلاقات الإنسانية في المؤسسات التربوية بين الأساتذة دراسة حالة بعض مدارس الابتدائي ببوسعادة"، **دراسات نفسية وتربوية**، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية، العدد 14، جوان 2015، ص. 117.

6. إختبار استمارة الاستبيان قبل تعميم تطبيقها على المبحوثين

قبل عملية توزيع استمارات الاستبيان على أفراد البحث لا بد من تجربة الاستمارة على مجموعة منهم، مع مراعاة أن تكون المجموعة المختارة متفقة في خواصها وصفاتها مع أفراد البحث وذلك بهدف أن يكون الاسترشاد بإجاباتهم في حذف أو توضيح بعض الأسئلة إذا اقتضى الأمر ذلك، وتظهر أهمية اختبار استمارة الاستبيان قبل توزيعها على المبحوثين في الآتي:[1]

- تحديد درجة استجابة المبحوثين للبحث بصفة عامة وللاستمارة بصفة خاصة.
- تحديد صعوبات اللغة ومعرفة إذا ما كانت الألفاظ والعبارات المستخدمة في مستوى فهم المبحوثين أو لا.
- تحديد طول الاستمارة والزمن الذي يستغرقه المبحوث في ملأها.
- إن قيام الباحث بعملية اختبار الاستمارة قبل توزيعها على المبحوثين ستظهر لديه بعض الأسئلة لا بد من تعديلها فعلى سبيل المثال: قد يحصل الباحث على إجابة واحدة لا تتغير من جميع أفراد العينة ردا على سؤال من الأسئلة، وبالتالي لا بد من اسقاط هذا السؤال أو القيام بتعديله. إذا كثرت الإجابات المحايدة مثل: غير متأكد أو لا أعرف فإن ذلك يدل على أن السؤال يحتاج إلى تعديل أو حذف، إذا امتنع الكثير من المبحوثين عن الإجابة فهذا راجع لطريقة صياغة الأسئلة فلا بد للباحث أن يقوم بتعديل الأسئلة المطروحة في الاستمارة، كما أنه قد تظهر تعليقات كثيرة على استمارة الاستبيان على الرغم من أن الأسئلة من النوع المقيّد.

7. خصائص الاستبيان الجيد

يتميز الاستبيان الجيد بجملة من الخصائص نذكر منها ما يلي:[2]

- يوجه أسئلة كي يحصل على معلومات لتحقيق أهداف البحث.
- يتضمن أسئلة ذات علاقة بالدراسة.
- لا يهدف للحصول على معلومات يمكن الحصول عليها بوسائل أخرى.
- لا يتضمن أسئلة مفتوحة إلا في حالة الضرورة.
- لا يتضمن أسئلة خارج إطار ذاكرة المستجيب.

---

[1] رحيم يونس كرو العزاوي، **مقدمة في منهج البحث العلمي**، ط1، عمان: دار دجلة، 2008، ص. 139.

[2] منذر الضامن، المرجع السابق، ص. 94.

- يتضمن أسئلة يمكن الإجابة عنها بسهولة وسرعة قدر الإمكان.
- أن يتضمن كل سؤال إجابة واحدة.
- أن لا تثير الأسئلة الطرف المستجيب.
- تنقيح الأسئلة مطلوب كلما اقتضى الأمر ذلك.

8. طرق توزيع الاستبيانات

يمكن للباحث أن يقوم بتوزيع استمارات الاستبيان بإحدى الطرق التالية:[1]

أ. **التوزيع باليد مباشرة:** تمتاز هذه الطريقة بسهولتها وقلة تكلفتها وإمكانية الحصول على جميع الاستبيانات الموزعة كاملة، كما يتمكن الباحث من توضيح بعض الأسئلة التي قد لايفهمها المبحوث، إلا أنه قد يتأثر المبحوث بوجود الباحث كما أن الوقت قد لا يكون مناسبا له للإجابة.

ب. **التوزيع عبر البريد التقليدي:** تمتاز هذه الطريقة بإمكانية تغطية مناطق واسعة ومتباعدة وعدد كبير من الأفراد بأقل تكلفة وجهد، وتعطي هذه الطريقة الفرصة للمبحوث للإجابة عن الاستبيان في الوقت الذي يرغبه، ودون وجود أي تأثير من قبل الباحث، إلا أن هذه الطريقة تنخفض فيها نسبة الردود وتغيب فيها فرصة توضيح بعض الأسئلة التي لم يفهمها المبحوث.

ت. **التوزيع عن طريق الهاتف:** تمتاز هذه الطريقة بسهولتها وإمكانية مقابلة أفراد في مناطق مختلفة من العالم، إلا أنها مكلفة وتتطلب وجود الشخص في الوقت المحدد وتوفر أجهزة الاتصال لدى الطرفين.

ث. **التوزيع عن طريق الفاكس:** تمتاز هذه الطريقة بالسهولة والسرعة وجهد قليل من طرف الباحث، إلا أنها مكلفة ماديا وتتطلب أن يكون لدى كل من الباحث والمبحوث جهاز الفاكس المناسب.

ج. **التوزيع عبر البريد الالكتروني:** يمكن للباحث توزيع استمارة الاستبيان إلى أي شخص في العالم عن طريق شبكة الانترنت التي توفر خدمة البريد الالكتروني، وتمتاز هذه الطريقة بكل الإيجابيات، إلا أنها تقتصر على الأفراد الذين لديهم هذه الخدمة كما أن نسبة الردود قد لا تكون مرتفعة.

[1] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص ص. (١٠٠-١٠١).

9. الفرق بين الاستبيان والمقابلة

إن المقابلة عبارة عن حوار بين الباحث والمبحوث أو بين الباحث ومجموعة من المبحوثين، حيث يقوم الباحث بنفسه بتدوين البيانات التي يجمعها من المبحوث، في حين أن الاستبيان يملأ من طرف المبحوث بمفرده، ويمكن للباحث من خلال الاستبيان الحصول على معلومات معتبرة تتصل بعمق الموضوع المدروس وجوهره خاصة إذا كان الباحث مؤهلا ومتمرسا.[1]

كما أن هناك مجموعة أخرى من الفروقات بين الاستبيان والمقابلة تم تحديد البعض منها في الجدول الموالي:

الجدول رقم: (02): الفرق بين الاستبيان والمقابلة

الاستبيـــان	المقابلـة
- يتم جمع المعلومات بشكل غير مباشر. - لا يتطلب اتصال مواجهي بين الباحث والمبحوث. - يتطلب لأن يكون لدى الباحث معرفة عامة بالموضوع. - قد يتردد المبحوث في الكتابة. - نحصل من خلاله على بيانات مكتوبة فقط.	- يتم جمع المعلومات بشكل مباشر. - تتطلب اتصال مواجهي بين الباحث والمبحوث. - تتطلب بأن يكون الباحث ماهرا لإجراء المقابلة. - نتمكن من خلالها الحصول على بعض المعلومات السرية. - نحصل من خلالها على المعلومات المكتوبة والشفهية معاً.

Source : Prabhat Pandey and Meenu Mishra Pandey, Research Methodology: Tools and **Techniques**, First Published, Romania: Bridge Center, 2015, p. 60.

10. استخدامات الاستبيان

يعد الاستبيان من أكثر أدوات البحث استخداما في الدراسات السياسية، حيث تستخدمه الكثير من مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية في العالم، فالاستبيان ينظم على شكل أسئلة متنوعة متعلقة بالبحث السياسي بهدف تحديد الظاهرة وهي في حالة حركة اجتماعية مما يسهل عملية فهم وتحليل وإيجاد حلول للمشكلة محل الدراسة، حيث تقوم عينة البحث بملأ هذه الاستمارة ويقوم الباحث فيما بعد بتحليل

[1] وحيد دروات، المرجع السابق، ص. 324.

واستخلاص النتائج والمقترحات بناءا على الحقائق المقدمة، ومن أكثر المواضيع التي يستخدم فيها الاستبيان هي: الانتخابات، المشاركة السياسية، التصويت، معرفة مستوى الثقافة السياسية، معرفة رأي فئة معينة من قرار أو قانون، قياس مدى شعبية منظمة أو حزب معين، معرفة توجهات الرأي العام إزاء بعض القضايا.[1]

كما يستخدم الاستبيان في البحوث التي تتعلق بتوجهات الرأي العام حول قضية داخل النظام السياسي، فيتم جمع الحقائق عن القضايا المتعلقة بحياة المواطنين وتفاعلاتهم داخل البيئة السياسية، والملاحظ أن الاستفتاءات الخاصة بالرأي العام نحو الكثير من القضايا السياسية تكثر في الدول تمارس الديمقراطية، وتستخدم الاستبيانات كذلك في المجالات الأمنية المختلفة كجمع المعلومات عن المدمنين أو المجرمين أو لقضايا سياسية وعسكرية أخرى.[2]

11. مزايا الاستبيان

يمتاز الاستبيان بالعديد من المزايا التي تجعل منه أداة رئيسية ومهمة في جمع المعلومات للعديد من الدراسات الاجتماعية، ومن بين تلك المزايا نذكر ما يلي:[3]

- توفر الاستبيانات الكثير من الوقت والجهد للباحث في عملية جمع المعلومات خاصة إذا تم إرسال الاستبيانات عبر البريد.
- إمكانية تغطية كل مناطق العالم وفي فترة زمنية معقولة خاصة مع توفر خدمة البريد السريع والممتاز والالكتروني.
- تمنح الاستبيانات الحرية الكاملة للمبحوث في اختيار الوقت والظروف المناسبة لتعبئتها، وكذا حرية التفكير في الأسئلة والرجوع إلى المصادر والوثائق اللازمة إذا اقتضى الأمر ذلك.
- تقلل الاستبيانات فرصة التحيّز سواء عند الباحث أو المبحوث، خاصة إذا تم وضع الأسئلة بأسلوب علمي موضوعي بحيث لا يطلب من المبحوث الإدلاء بإسمه وبياناته على الاستبيان.
- جمع بيانات من عينة كبيرة في فترة زمنية قصيرة.

---

[1] ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص. 86.

[2] أحمد الحمزة والبار أمين، "الاستبيان كأداة للبحث العلمي وأهم تطبيقاته"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 12، العدد 03، جويلية 2023، ص. 306.

[3] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص. 102.

- يتعرض المبحوثين لنفس الفقرات وبنفس الصورة.
- لا يفسح المجال أمام الباحث للتدخل في إجابات المبحوث إذا ما قورن بالملاحظة أو المقابلة.
- يتيح الاستبيان فرصة للباحث للتعرف على واقع الظواهر الاجتماعية مباشرة من الميدان، ومن ثم بناء دراسته على بيانات واقعية وليست تخمينات فردية أو تجريدات نظرية قد تكون صحيحة أو لا.[1]
- يتعلم الباحث من خلال الاستبيان الكثير من الخبرات حول الدراسات الميدانية، وكيفية التعامل مع الحاسوب وعمليات التحليل الإحصائي وتفريغ البيانات والتحليل الكيفي للنتائج.
- يتمكن الباحث من خلال الاستبيان من الحصول على كم هائل من المعلومات في زمن قصير.[2]
- كما أن أسئلة الاستبيان غير قابلة للتغيير أو التعديل.

12. عيوب الاستبيانات

بالرغم من المزايا العديدة التي يتميز بها الاستبيان إلا أنه يعاني من بعض العيوب نذكر منها الآتي:[3]

- إن كثرة الأسئلة في الاستبيان تسبب الملل، كما أن قلتها قد لا تحقق الغرض منها.
- لا يمكن استخدام الاستبيان إلا في وسط اجتماعي مثقف.
- لا يتمكن الباحث من معرفة ردود فعل المبحوث أثناء اجابته على الأسئلة بشكل مباشر.
- تفتقد أداة الاستبيان المرونة فإذا أخطأ المستجيب في فهم بعض الأسئلة ولا يجد من يُصحح له، فإن ذلك سيُفضي إلى إدلائه بإجابات غير دقيقة لا تفي بالغرض ورُبما تكون بعيدة عن الحقيقة، مما ينعكس سلبا على المعلومات التي ينبغي للباحث الوصول إليها.
- قد تعكس أداة الاستبيان تحيزا من قبل الباحث خاصة في اختيار العينة التي يتوجه إليها باستمارات الاستبيان.[4]
- إن أداة الاستبيان غير صالحة لكل البحوث الاجتماعية فهي مقصورة على الدراسات ذات الطابع المسحي والتي تقوم بتصوير الظواهر الاجتماعية من الخارج.

---

[1] عامر مصباح، المرجع السابق، ص. 156.

[2] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص. 40.

[3] طه حميد حسن العنبكي ونرجس حسين زاير العقابي، المرجع السابق، ص. 41.

[4] بومدين طاشمة، المرجع السابق، ص.94.

- صعوبة تطبيق الاستبيان في المجتمعات التي يسودها التسلط والخوف.
- قلة طرق الكشف عن الصدق والثبات.[1]
- تأثر صدق الاستبانة بمدى تقبل المستجيب لها، فقد يشعر بإضطراره للإجابة عنها في وقت راحته، أو شعوره بأنه يصرف وقتا على حساب الوقت المخصص لأعمال أخرى.
- صعوبة تحديد المبحوثين الذين لم يقوموا بإعادة الاستبيان، لأنه لا يتم ذكر المعلومات الخاصة بهوية المبحوثين في الاستمارة.
- يتأثر صدق الإجابة بوعي المبحوثين ودرجة اهتماهم بالظاهرة المدروسة.
- قد يترك المبحوثين عددا من فقرات الاستبيان دون إجابات.
- يحتاج الاستبيان إلى متابعة للحصول على العدد المناسب، لأن نسبة الاستبيانات المسترجعة عادة ما تكون قليلة خاصة إذا لم يتم تسليمها واستلامها باليد مباشرة.

[1] ربحي مصطفى عليان، المرجع السابق، ص ص. (102-103).

الخاتمـــــــــــة

الخاتمـــــــة

من خلال ما تم تناوله في هذه المطبوعة الخاصة **بمنهجية العلوم السياسية (01)**، نجد أن المعرفة هي جميع ما توصل إليه العقل البشري في محاولته للسيطرة على الظواهر المحيطة به، وتضم المعارف العلمية والمعارف غير العلمية والتي تشكل جزءا من الثقافة في المجتمع، أما المعرفة العلمية فهي تسعى إلى الوصول للقوانين وللنظريات العامة.

إن البحث العلمي هو التقصي المنظم بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية من أجل التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها، وتظهر أهمية البحث العلمي في إكتساب المعرفة ومواجهة المشكلات اليومية والأزمات والتحديات، كما أنه يزودنا بالوسائل العلمية لتحسين أساليب حياتنا وتطوير أنفسنا. وأثناء القيام بالبحث لا بد للباحث أن يلتزم بأخلاقيات البحث العلمي كتجنب الخداع والإلتزام بسرية المعلومات وكذا الحيادية والأمانة العلمية بالإضافة إلى النزاهة والتواضع العلمي والصبر في تقصي الحقائق.

هناك مجموعة من الخطوات التي ينبغي أن يتبعها الباحث أثناء قيامه بالبحوث العلمية، تبدأ بتحديد المشكلة البحثية إذ يتوقف نجاح الباحث على توفيقه في اختياره الموضوع المراد دراسته، والتي قد يختارها من عدة مصادر كميدان التخصص، العلوم الاجتماعية الأخرى، الملاحظة، الاستشارة العلمية، القراءة، الخبرات الأكاديمية، المواقف الميدانية وغيرها. وفي أثناء اختيار الباحث لمشكلته البحثية عليه أن يأخذ بعين الاعتبار حداثة الموضوع، الأهمية العلمية والعملية للموضوع، توفر الإمكانيات المساعدة كالوقت والمال، توفر البيانات حول الموضوع بالإضافة إلى الاهتمامات الشخصية. ثم ينتقل إلى الخطوة الثانية وهي صياغة الفرضيات العلمية والمتمثلة في إجابات محتملة للإشكالية المطروحة، وقد يستقي الباحث فرضيات بحثه من خبرته الشخصية، ملاحظاته اليومية، التطورات العلمية، نظريات علمية سابقة، ثقافة المجتمع، خيال الباحث وحدسه ومهاراته.

في الخطوة الثالثة يقوم الباحث بتحديد المفاهيم والتعاريف بحيث أن لكل موضوع علمي مفاهيمه المتميزة والخاصة بعملية الاتصال والبحث، فمن خلال تلك المفاهيم يتمكن الباحثين من نقل المعلومات والخبرات لزملاءهم وللجمهور. وفي الأخير يقوم الباحث بجمع البيانات اللازمة لموضوع بحثه من خلال السجلات الرسمية كمضابط جلسات البرلمان والأحكام القضائية ومحاضر جلسات مجلس الوزراء، الدساتير، القوانين، اللوائح، المواثيق، المعاهدات، الخطابات، المخطوطات، أمهات الكتب، أشرطة التسجيل والأسطوانات بالإضافة إلى الكتب والدوريات، وعندما لا تتوفر لديه البيانات المطلوبة في المصادر المكتوبة فإنه يلجأ إلى استخدام المقابلة والملاحظة والاستبيان لجمع البيانات.

قائمـــــــة المصـــــادر والمراجـــــــــع

قائمـــــة المصـادر و المراجـــــع

أولا باللغـــة العربيـــة

القرآن الكريم

1. سورة المائدة، الآية (48).

الكتـــب

1. البلداوي، عبد الحميد عبد المجيد ، **أساليب البحث العلمي والتحليل الاحصائي، التخطيط للبحث وجمع وتحليل البيانات يدويا وبإستخدام برنامج spss**، ط1، عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2007.
2. الضامن، منذر، **أساسيات البحث العلمي**، ط1، عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007.
3. العزاوي، رحيم يونس كرو، **مقدمة في منهج البحث العلمي**، ط1، عمان: دار دجلة، 2008.
4. العنبكي، طه حميد حسن و العقابي، نرجس حسين زاير، **أصول البحث العلمي في العلوم السياسية**، ط1، العراق: دار أوما، 2015.
5. القصبي، عبد الغفار رشاد، **مناهج البحث في علم السياسة، الكتاب الأول التحليل السياسي ومناهج البحث**، ط1، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004.
6. القصبي، عبد الغفار رشاد، **مناهج البحث في علم السياسة، الكتاب الثاني بناء المقاييس كيف تكتب بحثا أو رسالة؟**، ط1، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004.
7. المنوفي، كمال، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة**، جامعة القاهرة، 2006.
8. بدر، أحمد، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، الدوحة: المكتبة الأكاديمية، 1994.
9. بوحوش، عمار، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.
10. بوحوش، عمار، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، ط1، كتاب جماعي، برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019.
11. جندلي، عبد الناصر، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**، ط3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

12. دشلي، كمال، **منهجية البحث العلمي**، ادلب: مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 2016.

13. شلبي، محمد، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات**، الجزائر، 1997.

14. طاشمة، بومدين، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج والاقترابات**، الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

15. عارف، نصر محمد، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي–النظرية–المنهج**، ط1، بيروت، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

16. عبد النور، ناجي، **منهجية البحث السياسي**، عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011.

17. عليان، ربحي مصطفى، **البحث العلمي أسسه مناهجه وأساليبه اجراءاته**، عمان، الأردن: بيت الأفكار الدولية، 2001.

18. غازي، فيصل حسين، **منهجيات وطرق البحث في العلوم السياسية**، ط1، عمان، الأردن: دارالراية للنشر والتوزيع، 2014.

19. مصباح، عامر، **منهجية البحث في العلوم السياسية والاعلام**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

الدوريـــات والمقـــالات

1. الحمزة، أحمد والبار، أمين، "الاستبيان كأداة للبحث العلمي وأهم تطبيقاته"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 12، العدد 03، جويلية 2023.

2. الشويلي، سعاد محمد جاسم، "أهمية البحث العلمي في المجتمع"، **مجلة ببليوفيليا لدراسات المكتبات والمعلومات**، العدد06، جامعة العربي التبسي بتبسة، 2020.

3. حماش، سيلية و قنفارة، سليمان، " أخلاقيات البحث العلمي وفقا للقرار الوزاري 933 وإشكالية الأمانة العلمية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، المركز الجامعي علي كافي تندوف، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، فبراير 2020.

4. خاضر، صالح وصديقي، فاطنة، "البحث الميداني في العلوم الاجتماعية (بين المشاكل والحلول)"، **مجلة سوسيولوجيا**، المجلد 01، العدد 03، 2017/12/14.
5. دروات، وحيد، "مهارات تصميم الاستبيان في البحوث التربوية والاجتماعية والاعلامية"، **مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية**، المجلد01، العدد03 و04، ديسمبر 2017.
6. زرباني، عبد الله و بوحميدة عبد الكريم، "دور أخلاقيات البحث العلمي وتأثيرها على جودة البحوث العلمية"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، المجلد13، العدد 02 (2020).
7. زغاشو، هشام و وحشي، أمير، "منهجية البحث في السياسة المقارنة: دراسة نظرية في المفهوم والأهداف وأساليب التحليل"، **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، العدد الخامس، جانفي 2018.
8. فريح، زينب، "رهانات وتحديات البحث العلمي والتعليم العالي في البلدان المغاربية"، **مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية**، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، العدد 01، مارس 2018.
9. عيدود، هاجر و دعسوس عمر، "واقع البحث العلمي وتأثيره على هجرة الأدمغة الجزائرية"، **مجلة أفاق للعلوم**، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 05، العدد الثاني عشر، جوان 2018.
10. غيضان، السيد علي، "ديكارت والمنهج العقلي"، **مجلة مقدمات**، العدد الخامس، جانفي 2018.
11. قصاب، سليمان، "أساسيات البحث العلمي في الدراسات السياسية"، **مجلة القانون العام الجزائري والمقارن**، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2018.
12. كعنيت محمد، "الاقتباس والتهميش في البحث العلمي ودورهما في تحقيق الأمانة العلمية والوقاية من السرقة العلمية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد 09، العدد 02، 2022.

المواقع الإلكترونية

1. موسوعة ويكيبيديا: وحدات التحليل، على الرابط التالي: ar.wikipedia.org ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2023/11/26.

ثانيا باللغة الأجنبية

Books

1. Kaur, Jovita, **Methodology of Research and Statistical Techniques**, New Delhi: Sanjay Printers and Publishers.
2. Kothari, C.R., **Research Methodologie Methods and Techniques**, 2nd/ed, New Delhi: New Age international publishers, 2014.
3. Kumar, Ranjit**, Research Methodology a step-by-step guide for beginners,** 3rd/ ed, Great Britain: Tj international, 2011.
4. Neuman, Lawrence, **Social Research Methods: Qualitative and Quantitative Approaches**, 7th/ ed, United States of America: Pearson New International Edition, 2014.
5. Pandey, Prabhat and Pandey, Meenu Mishra, **Research Methodology: Tools and Techniques**, Romania: Bridge center, 2015.
6. Walliman, Nicholas, **Research Methods The basics**, London :The taylor and Francis e-library, 2011.

Articles

- Patel, Mimancha and Patel ,Nitin, « Exploring Research Methodology: Review Article", **IJRR International Journal of Research and Review**, vol: 06, issue: 03, March 2019.

فهـرس الجـداول والأشكـــــال

فهرس الجـداول

الرقم	عنـوان الجـدول	الصفحة
01	مثال لأسئلة الاستبيان	104
02	الفرق بين الاستبيان والمقابلة	107

فهرس الأشكـال

الرقم	عنـوان الشكـل	الصفحة
01	مراحل تطور البحث العلمي	05
02	أنواع المتغيرات في العلاقة السببية	41
03	مراحل اختبار الفرضيات	75
04	طرق جمع البيانات	78

فهـــرس
المحتويـــــــات

فهـــــرس المحتويـــــــات

العنـــوان	الصفحـة
مقدمة	01
المحاور الأساسية	02
المحور الأول: المعرفة_ مدخل عام	**04- 30**
أولا: تعريف المعرفة	04
ثانيا: أساليب المعرفة	04
ثالثا: أنواع المعرفة	06
رابعا: خصائص المعرفة العلمية	08
خامسا: مفهوم العلم	09
سادسا: مفهوم البحث العلمي	13
سابعا: المنهج والمنهجية	26
المحور الثاني: مفاهيـم أساسيـة	**32- 50**
أولا: النظرية	32
ثانيا: الاقتراب	34
ثالثا: النموذج	35
رابعا: النموذج المعرفي	37
خامسا: المتغيرات	38
سادسا: الاستقراء	42
سابعا: الاستنباط	42
ثامنا: المقاييس	43
تاسعا: المؤشرات	49

عاشرا: وحدات التحليل	49
المحور الثالث: مستويـات البحـث العلمـي	**52- 57**
أولا: الوصف	52
ثانيا: التصنيف	53
ثالثا: التفسير	54
رابعا: التنبؤ	56
المحور الرابع: خطـوات البحـث العلمـي	**59- 110**
أولا: تحديد المشكلة البحثية	59
ثانيا: صياغة الفرضيات العلمية	69
ثالثا: تحديد المفاهيم والتعاريف	76
رابعا: جمع البيانات	78
الخاتمة	112
قائمة المصادر والمراجع	114
فهرس الجداول والأشكال	119
فهرس المحتويات	121